۱۰۰۷۶

بازدید شد
۱۳۸۴

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: در اثبات هیولی
مؤلف: شمس الدین محمد خفری
موضوع:
شمارهٔ قفسه: ۱۰۰۷۶

شماره ثبت کتاب
۶۲۲۷۴
۱۰۹۹۰

۱

تصنیف ملا شمس الدین محمد خفری

در اثبات هیولی

۱۰۰۷۶
۶۲۳۷۴
۱۵۲۲

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible] الصلوة على مظهر الاعلى محمد و آله
[illegible] في تحقيق الهيولى و توابعها
[illegible] نا بالذي ابدعها و نبهنا على [illegible]
[illegible] اهب الناس في حقيقة الجسم
[illegible]

[illegible] الاجزاء
[illegible] الجوهرية المتصلة
[illegible] ع بجوهريته المتصلة و بعضهم الى انها
[illegible] ى لا يمكن انقسامها في الخارج فعلى هذه المذاهب
[illegible] ن الاجسام وحدة بالشخص و متكثرة في نفس الامر و قضية

١١٠٥

تارة متصلة واحدة في الحس و تارة عند [illegible]
فيه و لما ابطل الحكماء هذه المذاهب [illegible]
الى ان الجسم المفرد متصل في نفسه
و قابل لطريان الانفصال عليه من
انه عند طريان الانفصال [illegible]
و بقي شيء [illegible]
حالتي [illegible]
[illegible]
ان [illegible]
مادتها [illegible]
لا متصل و لا منفصل بل مع [illegible]
واحداً و مع الانفصال بين منفصلة متعدد [illegible]
متصل واحد ثم اختلفوا في تحقيق الاتصال الجو[illegible]

الجوهر المتصل في ذاته وصير المادة الاولى عنده
... واحد متصلة واحدة ومع المتعدد من المتصلة
تعدده بالعرض واما عندنا فلا حظ فيه
الاتصال العرضي الواحد منفصلة بالاتصال ...
... علم تحقق الاتصال الجوهري
... التي هي معروضة له ... تصلا
... قال الجسم هو
... الماهية
... في
... رسطو
مذهب ...
في الكتب المشهورة
... عليها وثانيا تحقيق ما هو الحق في
... لنا اثبات الاحكام التي تتعلق بالهيولي و
... من البدائع هي غيره فتمت المقصد في تلك المطالب

وأما ابطال المذاهب المذكورة اولاً ...
لشهرة زاهية التي هي سهلة المأخذ اما
الهيولى والصورة الجسمية واثبات تركيب ...
في تعريف الجسم الطبيعي بان يقال ...
فيه الابعاد الثلاثة وهو ...
ان تفرض فيه ...
كذلك ...
...
...
كونه ...
الاطلاق اما ...
الجسمية مبدأ لفصله ويكون ...
الطبيعي ماهية مركبة من الجنس والفصل ...
له اولازما لجنسه وسواء جعل مفهوم قولنا ممتد ...

فصل له او لازم فصله والدليل على تركيبه من
بحد العقل خواصا لذاتي في كل من مفهومي
ت الثلث على الاطلاق فان رفع حمل
الماهية الجنسية كما هو شان جميع الذاتيات
اسبا لرفع ماهية الجسم بالذات
اسبا لرفع مهيته الجسم
نفع رفع الجوهرية
ث على
ري وما
هو
ير عند
تصال اي يمكن ان
متصله متقاطعة على قوايم ومعنى ذلك
جسم انه ممتد في الجهات الثلث على نحو التعين
هذا ان يكون اجزاؤه الفرضية مشتركة في الحدود بمعنى ان

كل جزء بعينه يكون جزء الجزء الاخر وبعد تم
يقال في اثبات تركب الجسم في الخارج
جنسا هو الجوهر وفصلا هو
الثلث على الاطلاق متصلا
مركب في العقل من الجنس
الفصل اذا كان
معنى
من
و
هو
فصله الذي
الاطلاق متصلا بالمعنى الذي
الانفصال عليه ان جميع اجزائه مشتركة
معنى الجوهر عليه باعتبار الوحدة التي اعتبر في

ولا عنها الا الاتصال فهذا تحرير دليل ساطع خال عن التزام ما
من الهيولى والصورة ومن لا اساعدني في
او لا نزم جنسه قبل اقامة البرهان على
ان نقول لا شبهة في ان الممتد في الجهات
لسنا ما ان يكون تمام ماهية الجسم
في الخارج وحقيقة
ان شاء الله
للعتبرة
مذكورة
وجود فيه
من الابعاد اذ
ية الطبيعية بعينها فعتبر الامكان
مناط الجسمية ليس هو فرض الابعاد بالفعل
الجسمية بعدم الفرض بل مناطها مجرد امكان الفرض

سواء

سواء فرض ولم يفرض بناء قوله من قال ان قيد الفرض
مع وجود قيد الامكان لغو لا انه يرتضي فرض
فرضا الابعاد الثلاثة فيها ممكن غاية
محالا ليس بشيء لانا اذا لم نعتبر في الا
الامكان كان المتبادر منه
الخارج ويخرج عنه
مع قيد
ذكر ال
المراد
بل المراد
والخطوط وفرض

قال السيد المدقق قدس الله سره
يجوز العقل وعدم تناهيها ليس

تعمل العقل بمعونة الوهم بعين التعدد للخط كما يدل عليه

www.icar.ir

١٢ ... العرض والعمق ويدل عليه ايضاً قول
ابن سينا حيث قال السنحيب ان يكون
على الوجوه المذكورة حتى يكون جسماً
منا فكيف يمكننا ان يضطر
في الجسم بل معنى هذا
[illegible] بعد احد
العرض [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] كما يقال ان
[illegible] بعاد وليس يعني انه منقسم بالفعل
[illegible] انه من شانه ان نفرض فيه هذه القسمة
[illegible] بان يعرف الجسم وهو انه الجوهر الذي كنا صورته

وهو بها هو ما هو ثم سائر الابعاد المفروضة بينها بانه
وبها بانه واشكاله واعراضه امور ليست مقومة له بل هي
تابعة لجوهره انتهى كلامه اقول يفهم من كلامه هذا امور
احدها ان المراد بالفرض المذكور في تعريف الجسم هو توهم الابعاد
والخطوط وتعمل العقل بعنوان [illegible] الابعاد وهيئته
لان يكون المفروض او لا [illegible] سماً بالذات
عمقاً لا [illegible] ها ان هذه
الصف [illegible] لمه ثم مقومة للجسم
او لان [illegible] الثها
تحقيق [illegible] الجوهر
بحيث يمكن ان يفرض فيه [illegible] والعرض ان
الجسم باعتبار ذاته قابل للابعاد الثلثة
متصلة باعتبار ذاته فاتصاله ليس امراً عار
ليس الا متصليته فاتصاله امر [illegible] عن نفسه الذي هو

وهي

فمفهوم قولنا متصل بالمعنى المذكور متحد بالجسم بدون ان يتحقق
له اتصال موجود الى الخارج وهذه المقدمة نافعة جدا في
البراهين الآتية في جواب من قال ان هذا التعريف غير مانع
لدخول الهيولى فيه ونحن نحافظها ومما يتعلق بالتعريف
المذكور ا[illegible] قدس سره في شرح المواقف
ان [illegible] من فرض الابعاد نظرا الى
ذات الجو[illegible] فان
قلت [illegible] ها
قلت [illegible]
الممتد [illegible] الجوهر
[illegible] في حال هذا
[illegible] ه بالضرورة فالمقصود هنا تعريف
[illegible] ه بان المقصود هنا تعريف الجسم الذي
[illegible] بيان حقيقته واجزائه الخارجية ولا شبهة في ان الذي قصد

بيان حقيقته واجزائه الخارجية ليس الا المركب من الهيولى و الصورة
دون ما يدرك في بادي النظر ولعل المعترض جعل الضمير في
قوله فالمقصود هنا تعريفه راجعا الى قوله هذا الجوهر الممتد اعني
الصورة الجسمية من حيث هو صورة جسمية وليس هذا مقصوده
بل الضمير المذكور راجع الى قوله الجسم [illegible] النظر فمقصوده
قدس سره ان المقصود هنا [illegible] الجسم في [illegible] راي
الجسم المحسوس [illegible] النزاع [illegible] موجود وذهب المتكلمون
الى كون [illegible] الشيء [illegible] تركيبه الا نقص [illegible]
الاحتمال [illegible] بالجزاء المقصود
لان المقصود [illegible] تطبيقه
واما ما قال [illegible] هذا السؤال
من ان صدق الحد المذكور على الصورة
الصورة الجسمية متحدة مع الهيولى في الاشارة
ذات واحدة في الخارج كما حققناه فكيف يجوز ان نفرض

وحدها خط مع ظهور ان كل خط يفرض فيها يفرض في
المجموع فضيه تامل وجوه احدها ان كون الصورة متحدة
مع الهيولى في الاشارة الحسية بل هما ذات واحدة في
الخارج كما حققناه فكيف يجوز ان يفرض فيها وحدها
خط مع [illegible] يفرض فيها يفرض في المجموع
نفسه [illegible] جو [illegible] ان كون الصورة متحدة مع
الهيولى في الاشارة [illegible] لا ليس
يصدق هذا [illegible]
سيد ا [illegible]
اما صد [illegible] ا جها
مكن يفرض [illegible] ابعاد فيه مستلزما
[illegible] هيولى لا يمنع الصدق المذكور
[illegible] بذلك علم صحة قوله قدس سره فكيف
[illegible] وما ان التعريف لا يصدق على غير الصورة الجسمية

فلان

فلان المجموع المركب من الهيولى والصورة الجسمية المتحدتين
في الاشارة الحسية لا يمكن توهم الخط فيه الا بواسطة الجزء
الاخر الذي هو الهيولى فلا يكون امكان فرض الابعاد نظراً
الى ذات الجوهر من حيث هو ذات مركبة وثانيهما ان الحكم
بانهما ذات واحدة في الخارج على [illegible] حققه لا يدفع هذا
السؤال لانه قدس سره قائل بالتركيب الخارجي الاتحادي
فيكون الجسم [illegible] ارج جو [illegible] كب في الخارج من الجوهرين
المتحدين في الذات احدهما وهو الذي يمكن ان ينعدم مع بقاء
الاخر هو الصورة والباقي الذي يطرأ عليه هو الهيولى
ولا يصدق على ذلك المركب انه يمكن فرض الابعاد فيه
نظراً الى ذات المركب من حيث هو ذات المركب بل انما يمكن
فرض الابعاد فيه نظراً الى ان ذات الهيولى متحدة مع الصورة
بالعرض وعلى تقدير حمل التعريف المذكور على المتبادر الذي
هو مدار السؤال المذكور لا يندفع بهذا الجواب وخلاصته هنا

النظر انه اذا اخترت ان الهيولى والصورة متحدتان في الذات
على ما اختاره المجيب لنم ان تلك الذات مركبة من جهة
هي والهيولى التي تبقى مع زوال الصورة وطريان الصورة
الاخرى وهي الجنس بشرط لا ومن جهة اخرى هي الصورة
التي تتقدم [illegible] وهي الفصل بشرط لا وان تكون
كل منهما [illegible] خارج [illegible] جوهر مغاير لوجود الاخر وفي
الكل وظاهر ان منشا امكان [illegible] الا الصورة
الجسمية لا اصل [illegible] الهيولى فلو حمل التعريف على ما ذكره
سيد المحققين قدس سره من المعنى المتبادر الذي هو ان
منشا امكان فرض الابعاد ليس الا نفس الذات ولم ينشا
من غيرها سواء كان جزءا او خارجا لم يندفع السؤال
المذكور بهذا الجواب سواء اختير ان جزئي الجسم الذي هو
مركب و الخارج منهما متحدين في الذات بالعرض او لا والاولى
ان يحمل التعريف المذكور على غير المعنى الذي اعتبره سيد المحققين

نور الله مرقده وهو ان منشا امكان فرض الابعاد
ليس امرا خارجا من الذات فح يكون التعريف غير صادق على
الهيولى لاحتمال صيرورتها اعم بعد اثبات الهيولى على انها
جوهر مغاير للصورة الجسمية على ما هو المشهور لا يخل
بالمقصود لما مر فان قلت هذا انما يصح ان لو
جعل قوله وحدها قيدا للصدق ليكون معناه انه لا يصدق
التعريف الا [illegible] الا على الصورة الجسمية واما اذا جعل
قوله وحدها قيدا للصورة الجسمية ليكون معناه انه يصدق
التعريف المذكور على الصورة الجسمية بدون الهيولى فله
يلزم ان يحمل قوله نظرا الى ذات الجوهر على المعنى المذكور اولا
بل الاولى ان يحمل على المعنى المذكور ثانيا فح يتم الجواب الذي
ذكره سيد المدققين نور الله ضريحه قلت جوابه لا يتم
الا بان يقال انه لا يمكن فرض الخطوط بالذات في الصورة
الجسمية وحدها لا بان يقال فرض الخطوط فيها مستلزم لفرض

للخطوط فی الهیولی وفی المجموع کما تعرض له قدس سره وان قیل
حواشی سید المدققین قدس سره مبنی علی مذهبه فی الهیولی
علی ما یدل علیه قوله علی ما حققه وهو ان الصورة الجسمیة
متحدة مع الهیولی مع کونها تمام ماهیة الجسم المرکب من الهیولی
والصورة فی الخارج بدلیل قول الشیخ فی طبیعیات
الشفا حیث قال ان لکل جسم طبیعة وصورة و
عرضا ثم قال وصورته هی ماهیته التی بها هو ما هو قلت
الصورة الجسمیة جزء خارجی للجسم الذی له جزء آخر هو
الهیولی فکیف یمکن ان یقال انها تمام ماهیة ذلک الجسم
وقول الشیخ المذکور لا یدل علی ذلک فانه قال صورة
الجسم هی ماهیته ولم یقل الصورة الجسمیة هی ماهیة الجسم
وصورة الجسم قد یطلق علی ماهیة الجسم وقد یطلق علی
الصورة التی هی محل الهیولی وبحصولها فیها یتحصل الجسم
ومراد الشیخ من صورة الجسم فی العبارة المذکورة

هو المعنی الاول وههنا سؤال لفرط الایراد علی التعریف المذکور
بعدم ما یعینه وهو ان یقال المراد من هذا التعریف ان الجسم
هو جوهر متضمن لما یفرض فیه الابعاد الثلاث ولعل قدوة
الحکما صاحب الشفاء اشار الی هذا بقوله وهو ان الجوهر الذی
کذا صورته علی ما مر ولیعلم ان لسؤال سید المحققین فی
التعریف المذکور بعینه نظر فی کلام سید المدققین فی
حواشیه علی شرح التجرید حیث قال لا یمکن تعریف الانسان
بالحیوان الناطق لان الناطق هو النفس والحیوان هو البدن
ولا یصح حمل شیء منهما علی المجموع فلو عرف الانسان بالجوهر
الناطق لزم ان لا یصدق الا علی جزئه فلا یصح تعریفه
بل انما یصح تعریف جزئه وهو النفس واجبت عن هذا السؤال
التی علقت علی شرح التجرید بان المراد بالناطق
الذی جعل فصل الانسان معنی یحمل علیه وهو مفهوم قولنا
متضمن لمبدا الآثار الخاصة اعنی النفس الناطقة و

بان المراد بالحیوان الذی هو جنس الانسان معنی یحمل علیه
وهو مفهوم قولنا جوهر متضمن للابعاد ومنشا النمو و
الاحساس وهو صادق علی مجموع البدن والنفس

فائدة ذکر فی

مواضع کثیرة ما یلوح الیه منها ما ذکره ومنها ما قال فی منطق
الشفاء فی رد من قال ان الناطق اعم من الحیوان من جهة
من ان المراد بالناطق مفهوم قولنا صاحب النفس منشاء
للآثار الخاصة وتفسیرا للناطق بما ذکرت من اعتبار التضمن
او لحوق هذا لانه یصدق علی البدن وحده انه صاحب
النفس الانسانیة بخلاف اعتبار التضمن کما لا یخفی والعرض
ان السؤال المذکور لا یتعلق بخصوص تعریف مرکب من المرکبات
الخارجیة بل یجری فی جمیع تعریفات المرکبات الخارجیة والجواب
فی الکل واحد هو اعتبار التضمن ولما کان هذا الاعتبار
امرا مقررا عند المتقدمین فی جمیع تعریفات المرکبات لم یتعرض

له فی امثال الانسان والاجسام التی نعلم یقینا انها مرکبة فی
الخارج والجواب الآخر لهذا السؤال فی التعریف المذکور للجسم
هو ان الجوهر بالمعنی المشهور عند المتاخرین الذین قالوا بترکب
الجسم من الهیولی والصورة لیس بجنس للجسم ولا لازم مساو له
بل انما اللازم المساوی له الجوهر بالمعنی المشهور عند القدماء
وهو الماهیة التی اذا وجدت فی الخارج لیس حالا فی شیء
فما به یکون فی التحدید المذکور اشارة الی ما هو جنسه انما
هو هذا المعنی الذی لا یصدق علی الصورة الجسمیة وفصلها
وهی الفصل بشرط لا فلا یصدق التعریف المذکور بعینه الا علی الکل
القابل للابعاد علی ما یقبلها بدون اعتبار الخارج علی ما هو
الاهلی المرکب من جنس الجسم وفصله وخلاصة هذا الجواب
ان الجوهر الماخوذ فی تعریف الجسم انما هو بمعنی الموجود لا فی
محل کما هو المتعارف عند المتقدمین لا بمعنی الموجود فی موضوع
کما هو المتعارف عند المتاخرین القائلین بالهیولی فانه یعم

من قول صاحب الشفاء شكر الله سعيه حيث قال وها هنا
تعريف للجسم وقد جرت العادة بان يقال ان الجسم جوهر طويل
عريض عميق اشارة الى ان هذا التعريف للمتقدمين الذين يثبتون
الهيولى ولا خفاء في ان معنى الجوهر عندهم هو الماهية التي اذا
وجدت في الخارج لا يكون في محل اذ لا فرق بين المحل والموضوع
عندهم كما هو مقرر عند الاشراقيين ومثبتي الجزء ونفي الجملة
وحينئذ التعريف يحتمل تأويلين احدهما ان المراد بقابل
الابعاد ما يتضمن لقابل الابعاد وثانيهما ان المراد بالجوهر
ما لا يكون في محل وعلى التقدير الثاني لا يصدق الا على المركب
من الهيولى والصورة وهو الجسم بعد تتميم برهان تركيبه ولا
يصدق الا على الصورة الجسمية على تقدير عدم تركيبه في نفس
الامر وكون التعريف بين الحيثيتين اي بحيث لا يصدق الا
على المركب على تقدير تركب الجسم في الخارج وبحيث لا يصدق
الا على الصورة الجسمية على تقدير عدم تركبه في الخارج فاجب

ليتحد

ليتحد موضع النزاع ولا يمكن حمل النزاع في ان الجسم مركب
من الهيولى والصورة في الخارج ام لا على النزاع اللفظي وايضاً
يجب ان يحمل الجوهر المذكور في تعريف الجسم على المعنى المذكور
انفاً اي الموجود لا في محل ليمكن اثبات ان الهيولى التي هي
حاصلة للصورة الجسمية جزء للجسم لا حامل للجسم وبذلك
يصير الثاني ارجح وها هنا جوابان اخران للايراد المذكور
في التعريف المذكور احدهما ان الصورة الجسمية ليست الا
امراً عارضاً للهيولى فلا تكون الا حيثية اتحادية للهيولى
كما سيأتي تحقيقه ان شاء الله الحكيم ولم يمكن فرض الخطوط
فيها بالذات بدون الهيولى ولا في الهيولى بدونها بل انما
يمكن فرض الابعاد والخطوط الا في مجموعهما بالذات فلا
يدخل في التعريف الا المجموع بعد ان حمل التعريف على ما هو
المتبادر منه وهو ان المراد بقابل الابعاد ما هو قابل لها
لا باعتبار امر خارج وثانيهما ان الصورة الجسمية بكونها

حينئذ الخادية للهيولى لم يكن جوهراً ولا عرضاً لانها
ح ليست موجودة بالذات بل انما يكون موجودة بالعرض
على شبهة وجود مفهوم ابيض وما ينقسم الى الجوهر
والعرض انما هو الموجود بالذات كما صرح به صاحب
الشفا قدس الله سره العزيز وغيره وعلى هذا لا يصدق
التعريف المذكور الا على المجموع المركب من الهيولى و
الصورة وانما اخرت هذين الجوابين لانهما مخالفان
لما هو المشهور من ان الصورة جوهر قابل للابعاد بالذات
والاخير مخالف لقسمة الحكماء للجوهر الى الجواهر الخمسة
التي احدها هو الصورة الجسمية ولعل جعل الصورة
الجسمية جوهرا انما هو على سبيل المسامحة والتشبيه
مبالغة في رد من قال انها عرض وهذا غاية ما امكن
في دفع الايراد المذكور من الاجوبة واختيار احدها
موكول الى ناظري هذه الرسالة واما الجواب المرضي

عندي

عندي فليس الا الجواب الثاني من الاجوبة الاربعة
الاخيرة ولنرجع الى تنقيح الدليل المذكور لاثبات الهيولى
وهو ان ملخصه ان للجسم المفرد محمولين هما من اوضح
المحمولات احدهما انه جوهر وذات له استقلال ليست
نحو السواد والبياض في القيام بالغير وثانيهما انه طويل
عريض عميق وبعد ابطال الجزء الذي لا يتجزى ثبت انه
ممتد متصل اي قابل للابعاد ويندرج في كل من هذين المحمولين
صفات الذاتي الخمسة المشهورة فان العلم باتصاف
الجسم بهما بديهي ولا يمكن ان نسلبهما عن الجسم ولا علة
لاتصاف الجسم بهما بعد تحقق الجسم وهما مقدمان على
الجسمية بالذات على نحو تقدم الذاتي ورفعهما عن شيء
يوجب رفع الجسمية فانا نحكم بان الشيء ما لم يكن جوهراً
ممتداً بل قابلاً للابعاد لم يكن جسماً وبان ما لم يكن ممتداً
بل قابلا للابعاد لم يكن جسماً فهذه الصفات الخمسة بحدها

كلها فی هذین المحمولین وبهذا یعلم انهما ذاتیان للجسم ثم
انا نجد فی الممتد بین القابلیه للابعاد مع بقاء الجوهریة
ووجود الجوهر بدون القابلیه للابعاد مع امکان
طریانها اما الاول فلان الجسم المفرد اذا طرء علیه
الانفصال زال عنه قابلیه الابعاد التی لا توجد بدون
المتصلیه کما مرت الاشارة الیه ولم یزل عنه الجوهریة
والا لزم من مجرد الانفصال الانعدام بالکلیه وهو
بط بالبدیهة وباتفاق العقلاء وسنذکر البسه علیه
انشاء الله تعالی واما الثانی فلان لمجموع الجسمین المفردین
اللذین حصلا من انقسام الجسم المفرد الیهما الجوهریة
ولیس لذلک المجموع المتصلیة والقابلیة للابعاد ومن
شانه ان یصیر متصلة وقابلة للابعاد کما کان اولا
فثبت فی الجسم جوهر قد یکون متصلا وقابلا للابعاد
وقد یکون غیر قابل لها باعتبار مع المتصلین الاخرین وذلک

الجوهر بالذات هو الهیولی وقابلیته للابعاد بمفهوم
قولنا قابل للابعاد المحمول علی ذلک الجوهر هو الصورة
فثبت ان للجسم ذاتین ینعدم عند فی الخارج احدهما
مع بقاء الاخر وبذلک ثبت انه یکون مرکبا فی الخارج من
الهیولی والصورة کما یکون مرکبا من الجنس والفصل و
سیاتی مباحث اخر یتعلق بهذا البرهان بعد تقریر البرهان المشهور
انشاء الله تع ومن البراهین التی تقرر عندی
ان یقال جمیع الممکنات مشترکه فی ان لیس لها وجود
لذاته بل وجود الممکن لیس الا ارتباطه بغیره فجمیع
الممکنات مشترکه فی اصل واحد هی لموجود مرتبطه به نوعا
من الربط صحیحا لان نطلق علیها مفهوم الموجود الذی
هو ثابت لذلک الاصل بالذات وذلک الاصل هو الموجود
الحقیقی الذی یسمونه الصوفیه اذا اعتبر بشرط لا مادة
الکل واما عند الحکماء فیسمیه مطلقا فاعل الکل لان نسبة

الممكنات اليه بالاتحاد لا بالقبول وسياتي تحقيق الحق فيه
انشاء الله تعالى ثم ان الموجود الحقيقي وجد عشرة عقول
او سبعين وليس شيء منها ممتدا ولا قابلا للامتداد بحيث
تصير ذا اجزاء مقدارية فرضية والممتدات انما توجد
من الموجود الحقيقي بواسطة تلك العقول فلا بد ان
ترتبط الممتدات بالعقول التي هي مرتبطة بالموجود الحقيقي
لتصير موجودة فلا بد من واسطة اخرى بين العقل و
الممتد بحيث ترتبط الممتد بتلك الواسطة التي هي مرتبطة
بالعقل الذي هو مرتبط بالواجب ويجب ان يكون تلك
الواسطة بحيث لا يكون ممتدة ولا متصلة ولا منفصلة
باعتبار ذاتها لتصير تارة ممتدا متصلا واحدا قابلة
للابعاد وتارة منفصلة بل متحدا بالمتصلين وهذا الامر
المتوسط بين العقل والممتد المناسب للعقل من حيث ان
لا امتداد له في ذاته وللممتد من حيث انه صالح لقبول

الابعاد والاتصال والانفصال هو الذي يسمى عند الحكماء
بالهيولى الاولى وعند الصوفية بهيولى الاجسام فخلاصة
هذا الدليل الذي هو حقيق بالتسمية ببرهان خاص الخواص
ان الممكنات انما توجد بارتباطها بالوجود الحقيقي
لا بان وجدت فارتبطت به ولا بان ارتبطت فوجدت
بل انما توجد مرتبطة به نوعا من الربط الذي يوجب ان
تتصف بانه الوجود الحقيقي الذي لا سرع بدون اعتبار
ولا يمكن ان يحصل هذا النوع من الربط بين الصور
الجسمية والوجود الحقيقي المنزه عن شائبة التركيب و
لا بينها وبين العقل الذي لا يتصور له جزء بدون ان
تحقق بينهما له مناسبة بكل منهما من حيثية وهو الهيولى
وما اشبه هذا الارتباط بارتباط الخط بالنقطة المحد
بدله بتوهم كونها سببا له فانه كما لا يمكن ارتباط الخط
المرتسم بحركة النقطة بذات النقطة بدون تكررها المستلزم

لظهور النقطة المتكررة المتعدده في الوضع كذلك لا يمكن

ارتباط الممتدات بالوجود بل بالعقل بدون ظهور العقل

وتجليه بذاته بحيث يكون لكل جزء من اجزاء الممتد العرضية

بذلك العقل الذي هو اله لايجاد المبداء لم يمكن ارتباط

شيء الا سارا في جميع اجزاء الممتد والى هذا المعنى اشار

الحكماء بقولهم ان الخط يحصل بحركة النقطة في جهة

من الجهات والسطح يحصل بحركة الخط في جهة مقاطعة

لتلك الجهة والجسم يحصل بحركة السطح في الجهة المقاطعة

لتينك الجهتين فاشار بالنقطة الى العقل الذي هو آلة

الايجاد للحق الخلق الذي عندهم فخلاصة هذا التشبيه

ان النقطة حدث الجسم بسيلانه وحركته في جميع الجهات

فللنقطه مناسبة تما الى العقل والممتد في جميع الجهات

الحاصل بحركتها بشرط وحدته الاتصالية هو الصورة

الجسمية والمتكرر من تلك النقطة المعينة سواء كان

على نعت الاتصال والانفصال هو هيولى الجسم ولما كان

النقطة السيالة متعينة بالتشخص كان الممتد في جميع

الجهات الحاصل من حركتها بالاتصال ايضاً امراً واحداً بالتشخص

ولما طراء عليه الانفصال لم يبق كونه متصلاً لكن يسمى النقطة

المعينه بالتشخص وسمى تكررها على نعت الاتصال ايضاً في

كل من القسمين على نعت الانفصال في مجموعهما فالمتكرر من

تلك النقطة المعينة سواء كان على نعت الاتصال والانفصال

امر واحد بالتشخص وسمى في خالق الاتصال والانفصال

وفي حالة الاتصال يكون متصلاً واحداً قابلاً للابعاد الثلثة

وفي حالة الانفصال يصير متحداً بالمتصلين بالعرض فهو الهيولى

وكما ان النقطة المتعددة المتكررة الحاصلة من النقطة الجوالة

من الاثار ان كان لها اثار وخاصته التعدد في النقطة المتعددة

فيها كذلك لارتباطات العقل العاشر بل لظهوراته في عالم

الكون والفساد خاصه الجوهر هو الاستقلال الذي هو للعقل

واستعداد قبول الانفصال وفي الجملة للهيولى جوهرية حيثية
العقل واستعداد لقبول الانفصال من جهة اشتماله على بيان
ظهور العقل فيه فلو لم يعتبر العقل العاشر مثلا متعددا في
الظهور في عالم الخلق لم يحصل الممتدات التي هي العناصر
ولا الهيولى التي هي هيولى العناصر وهكذا الحال في جميع
العقول الباقية والافلاك وهيولاها ولاشارة الى هذا
المعنى قال اساطين الحكمة العدد عقل متحرك فانهم ارادوا
بالعدد الجواهر التي توجد بعد مرتبة العقول التي هي في رتبة
الاثنين ففي كلامهم هذا اشارة الى تحقق الهيولى والصورة
فان العقل مشبه بالنقطة السيالة التي بحركتها في الجهات يحصل
الجسم فانه كما ان النقطة بذاتها سارية في الجسم وجميع اجزائها
الفرضية كذلك العقل العاشر جوهر بذاته سار في جميع ما تحت
فلك القمر من حيث المجموع وفي جميع اجزائه الفعلية والفرضية
فان مجموعه مرتبط به وكذلك جميع اجزائه الفعلية والفرضية

وبسبب

وبسبب الارتباط به حصل الارتباط بالوجود الحقيقي الذي
هو موجب لوجود تلك الاجسام وكما انه يحصل من حركة النقطة
امر متصل هو حركتها بمعنى القطع يحصل من ظهور جوهرية العقل
في جميع الجهات وبعضا عنها جوهر متصل هو الجسم الطبيعي
وكما انه يحصل من حركة النقطة امر بالتشخص محفوظ تشخصه
بالمتحرك مع تغير حالاته وهو الحركة بمعنى التوسط كما هو المشهور
فكذلك يحدث بسبب ارتباط مجموع الاجسام التي تحت فلك
القمر مثلا بالعقل العاشر امر بالتشخص محفوظا وصلة
الارتباط بالعقل الذي هو امر واحد بالتشخص وهو الجوهر
المرتبط بذلك العقل الفايض عنه في تحت ذلك الفلك وهو
القابل والمستعد لان يصير متصلا واحدا او متصلين
او متصلات او ما فوقها مما كان عدد اجزائها
متناهيا فالوحدة الاتصالية والكثرة الاتصالية طارئتان
لذلك الامر الواحد الذي لا يخرج عن وحدته ووجوده بطريانهما.

وهذا الجوهر هو الهيولى الاولى للاجسام عند المشائين
ولنذكر لاثباته ما ذكره القوم مع زيادات يحتاج اليها
في تحقيق ذلك المطلب ثم نعد نحو البرهان المذكور
لتحقيق الحق فيه قال السيد المحقق في حواشي شرح حكمة
العين في توضيح معاقد مقاصد الاجسام توضيح المقام
ان يقال لا شك ان للجسم جوهرا ممتدا في الجهات
فعلى تقدير انتفاء الجزء يكون ذلك الجوهر الممتد متصلا
في حد ذاته ليس فيه مفاصل بالفعل فهل هو في نفسه
ممتد في الجهات ليس معه متصل آخر هو عرض ممتد فيها او
معه ذلك ذهب الحكماء الى ان هناك
عرضا متصلا في ذاته ممتدا وساريا في الجوهر المتصل بحيث
اذا فرض في احدهما جزء يفرض بازائه جزء من الآخر
بل هو بالحقيقة اتصال ذلك الجوهر ومعنى كونه متصلا
في ذاته انه في حد نفسه بحيث يستلزم ذلك المتصل العرضي

ذهنا وخارجا ونسبته الى الجوهر الممتد الذي هو الصورة
الجسمية نسبته الى الهيولى ولهذا سمي صورة الصورة الا ان
لا استلزام بين الصورة والهيولى بحسب الخارج فقط
واستدلوا على ذلك بان الجسم المعين كالشمعة اذا تشكلت
باشكال مختلفة فجسميتها باقية بتشخصها وهناك امر
زائل هو المقدار انتهى كلامه اقول اتصال
مقادير الاجسام تابع ولازم لاتصال جواهرها التي
هي الصور الجسمية لا بان يكون هنا اتصالان
ومتصلان بل انما يكون متصل واحد جوهري يتعين
امتداداته بواسطة تعينها لعرض له حيثية وهي
كون الممتد المتصل الجوهري بحيث يمكن ان يمسح بعدد
معين مرات متناهية او كونه غير متناهية في التكسير
والمساحة وهذه الحيثية انما تكون معروضة للاتصال
بالعرض فمعه الصورة الجسمية فتكون هنالك

متصل وممتدا حدا على الاطلاق وهو الصورة الجسمية
ويعرض له الحيثية بعض الامتدادات وهذه الحيثية
مقدار للصورة التي متصل بذاته ولا اتصال له تعلق ما
بتلك الحيثية بالعرض فهناك اتصال واحد منسوب
الى الصورة الجسمية والى مقدارها بالعرض فح اما
ان يراد بالجسم التعليمي هذه الحيثية فلزم ان لا يكون
له اتصال بالذات بل انما يكون له اتصال الجسمية بالعرض
واما ان يراد بالجسم التعليمي الصورة الجسمية مع تعين
امتداد اتدائي مع الحيثية المذكورة كان له اتصال
لا باعتبار امر خارج عنه بل بسبب اشتماله على الصورة
الجسمية والاولى هو ٢ وهذا اختاره بهمنيار في
تحصيله حيث قال فالجسمية بالحقيقة صورة الاتصال
القابل لفرض الابعاد الثلاثة فيه وهو غير المقدار وغير
الجسمية التعليمية والجسم الذي يستعمل في التعاليم هو

المعروف

المعروف بالجسم التعليمي هو الصورة الجسمية ماخوذة
مع مقدار من غير التفات الى المادة وابعاده ا بالمثلث
كما ظهر لك بطلان ما قيل من ان الجسم التعليمي متصل
باتصال اخر غير اتصال الصورة الجسمية بان يكون هناك
متصلة بالذات مع بطلان ما قيل ان للصورة الجسمية
اتصالا بالعرض بتبعية اتصال الجسم التعليمي وبالجملة
لما ذكرنا من ان الاتصال بالذات انما يكون للصورة الجسمية
مما حكم بصحته كل منصف له تامل صادق وهو موافق
لتصريحات الحكماء كالشيخ وغيرهما واما بهمنيار
فكلامه المذكور في ان الاتصال بالذات انما يكون
للصورة الجسمية واما الشيخ فقد ذكر في مواضع
الشفا منها ما هو صريح في ذلك منها قوله في مباحث الاعراض
في الهيات الشفاء واما الكميات المتصلة فهي مقادير
المتصلات اما الجسم الذي هو الكم مقدار المتصل الذي هو الجسم

و بهمنيار

بمعنى الصورة ثم قال بعد وهذا المقدار هو كون
المتصل بحيث يمسح بكذا كذا مرة او لا شيء المسح ان
يوهم غير متناه توهما وهذا مخالف لكون الشيء بحيث
يقبل فرض الابعاد المذكورة اي الابعاد المطلقة المتقاطعة
على قوائم فان ذلك لا يختلف فيه جسم وجسم اما انه
يمسح بكذا او انه لا يفي مسحه بكذا البتة فقد يختلف فيه
جسم وجسم فهذا المعنى هو كمية الجسم وذلك صورته
وهذه الكمية لا تفارق تلك الصورة في الوهم البتة
لكن هي والصورة تفارقان المادة في الوهم ومنها ما
ذكره في اثناء اثبات الهيولى من قوله ولو انك اخذت
شمعة فشكلتها بشكل اقتضى لها ابعادا بالفعل بين تلك
النهايات معدودة مقدرة محدودة ثم اذا غيرت
ذلك الشكل لم يبق شيء بالفعل واحدا بالشخص بذلك
الحد وبتلك القدر بل حدثت ابعاد اخر مخالفة لتلك

كذا مرة صح

بالفعل

بالفعل
فالجسمية
فهذه الابعاد هي التي من باب الكم ثم قال بعد
فالجسمية صورة الاتصال القابل لما قلنا من فرض الابعاد
الثلثة اي على الاطلاق وهذا المعنى غير المقدار وغير الجسمية
التعليمية فان هذا من حيث له هذه الصورة لا يخالف
جسما آخر بانه اكبر او اصغر ولا يناسبه بانه معدود او
عاد له او مشارك او مباين له وانما ذلك له من حيث
هو مقدر ومن حيث جزء منه يعده وهذا الاعتبار
له غير اعتبار الجسمية التي ذكرناها ولهذا ما يكون الجسم
الواحد يتخلخل ويتكاثف بالتسخين والتبريد فيختلف مقدار
جسميته وجسميته التي ذكرناها لا تختلف ولا تتغير
فالجسم الطبيعي جوهر بهذه الصفة واما قولنا الجسم
التعليمي فاما ان يقصد به صورة هذا من حيث محدد
مقدر ما خوذ من النفس ليس في الوجود او يقصد به
مقدار ما ذو اتصال بهذه الصفة من حيث له اتصال

www.ical.ir

محدود كان في المنفصل ونفي مادة فالجسم التعليمي
كانه عارض في ذاته لهذا الجسم الذي بيناه اشي كلامه
اقول استدل الشيخ رحمه الله بالدليل المذكور
اولاً في كلامه اي بتبدل الاشكال على تبدل الابعاد
لا على تبدل مقدار الجسم ثم استدل على تبدل مقدار
الجسم بالتخلخل والتكاثف وذلك لان في صورتي
التخلخل والتكاثف ينتقل الجسم من مقدار الى اخر
فهذا تغير بكميته ولما في صورة تبدل الاشكال
فانما تغير ابعاده بان ينقص من طوله ويزيد على
عرضه او عمقه ولا تتغير اصل مقدار الجسم وهذا
لم تتغير بكميته بل انما تغير جدعة المقدار وامتداداته
بان ينقص البعض ويزيد البعض لا نفس المقدار وهو
كون الجسم بحيث يمسح بكذا كذا مرة وهذا المعنى لا يتغير
في الجسم بتغير اشكاله فظهر ضعف **قوله استبدل**

المدفعين حيث قال فجسميتها بانه بشخصها
فكذلك بقيت جسميتها التي هي المقدار وقوله في حاشية
اخرى على الشرح المذكور من انه لا خفاء في ان المقدار
الذي طوله ذراع مثلاً وعرضه نصف ذراع وعمقه
شبر يخالف بالشخص لما يكون طوله شبراً مثلاً وعرضه
ذراعاً وعمقه نصف ذراع فقد لزم تبدل المقادير
قطعاً من تبدل الاشكال لا يخفى حاله فان مقدار
الجسم الواحد بالشخص المتغير اشكاله فقط بدون التخلخل
والتكاثف انما هو امر واحد بالشخص قد تتغير مقادير
طوله وعرضه وعمقه وكما ان هذا التغير لا يوجب
تغير الصورة الجسمية بالشخص مع اجراء قوله فيها
بان يقال لا خفاء في ان الصورة الجسمية التي طولها
ذراع مثلاً وعرضها نصف ذراع وعمقها شبر يخالف
بالشخص لما يكون طولها شبراً مثلاً وعرضها ذراعاً

www.icar.ir

وعمقها نصف ذراع فكذلك لا يوجب تغير مقدار الجسم
المشخص الذي هو الجسمية المذكورة فان منع احد
المخالفة التشخص في صورة اجراء الدليل في تغير
الصورة الجسمية يتوجه هذا المنع بعينه على تقدير
اجراء الدليل في تغير المقدار فمعنا المقدار نفسه يا مع
لبعضه التكسير فما دام التكسير لم يتغير في الجسم يتغير
مقداره وايضا فالدليل المذكور اي تبدل الاشكال
لا يدل على ان الجوهر الممتد في الجهات المتصل في ذاته
عرضا متصلا في ذاته ممتدا سارا كما ذكره السيد
المحقق قدس الله سره العزيز كما لا يخفى وايضا بعد التامل
في كلام الشيخ المذكور ظهر ان قوله قدس سره ذهب الحكماء
الى ان هناك عرضا متصلا في ذاته الحقوا بالحقيقة
اتصال ذلك الجوهر قرينة بلا مرية فان عبارات الحكماء
صريحة في ان الصورة الجسمية في حد ذاتها بدون

اعتبار

اعتبار عارضها ممتد ومتصل واتصاله بتضيره منشأ
لاتصال عارضها بالعرض فكيف يصح ان يقال ان العارض
الذي يتأخر عن مرتبة ذاتها في الوجود اتصالها بالحقيقة
فانه لو كان العارض اتصالا لذلك الجوهر كما قال السيد
قدس الله روحه العالي لنعم ان لا يكون لذلك الجوهر في
حد ذاته بدون اعتبار العارض اتصال وهو باطل كما
لا يخفى بعد التامل فيما نقل من الشيخ سابقا فلا تكن في
مرية من ذلك ولعل ما خلا كلام السيد المحقق نور الله
مرقده في تلك الحاشية هو كلام افضل المحققين و
اكمل المدققين نصير الحق والدين محمد الطوسي رحمه
الله حيث قال في شرح الاشارات ان المراد بالمتصل
بذاته في مبحث اثبات الهيولى هو الصورة الجسمية
وهي التي من شانها الاتصال لذاتها واتصالها هو
كونها بحيث يلزمها الجسم التعليمي فهي في ذلك الامتداد

www.icar.ir

الذي في الشمعة حال كونها كرة او مكعبا او مشكلا باشكال
اخر وا قولـــــه لا يلزم من كلام هذا المحقق من ان
اتصالها هو كونها بحيث اه ان يكون العارض هو اتصالها
بل انما يلزم منه ان كونها بحيث لو تعين امتداداته كان
اجزاؤها الفرضية مشتركة الحدود هو اتصالها ولزم من
ذلك ان تلك الحيثية هو منشأ لاتصال الجسم التعليمي
وايضا لا يلزم من تسمية الجسم التعليمي بصورة الصورة
الجسمية على سبيل التشبيه انه اتصالها بالحقيقة فان التشبيه
ليس الا في حصول نوع من التعين لا في اكتساب الاتصال
اذا تقدم هذا عرفت ان قوله قدس سره ومعنى كونه متصلا
في ذاته انه في حد نفسه بحيث يستلزم ذلك المتصل العرضي
فان ما ذكره انما هو ما مر انفا من كلام افضل المحققين وقد
عرفت معناه الصحيح الذي لا يلزم منه ما هو مقصود السيد
المحقق من اثبات المتصلين بالذات ام اثبات العارض

متصل

متصل بالذات وهو اتصال الصورة الجسمية الجوهرية الحقيقية
بل يلزم منه ان يكون اتصال العارض الذي هو الجسم التعليمي
انما يكون بسببه اتصال الصورة الجسمية الذي هو الجسمية
المفهومة المتقدمة على ذلك العارض وفي الحمل الحق ان ليس
في الجسم الا ممتد واحد في الجهات المفروض تعين امتداده
انه فاذا اعتبر ذلك الممتد في الجهات الثلاث على الاطلاق ومن
غير تعين امتداداته اي تعين كان سواء كان تعينا
ما او تعينا مخصوصا كان صورة جسمية وجوهرا واذا
اعتبر من حيث هو متعين تعين ما كان جسما تعليميا مطلقا
واذا اعتبر من حيث هو متعين تعين مخصوص كان جسما
تعليميا مخصوصا فان فصل الجسم الطبيعي ليس الا مفهوم
قولنا قابل للابعاد الثلاثة على الاطلاق بدون اعتبار
تعين الابعاد مطلقا وقابليته للابعاد انما يتصور اذا
كان متصلا بالذات فيكون له اتصال بالذات بمعنى

www.icar.ir

اعتبار العارض ليكون قابلا للابعاد بدون اعتبار العارض

ولهذا قال الشيخ الرئيس في الحكمة العلائية

بالفارسية در حد ذات پيوسته است كه اگر گسسته بودی

قابل ابعاد بودی ولما ان كون الجسم قابلا للابعاد المعينة

باحد هذه التعينات او بالتعين المخصوص فهو امر عارض

للجسم ومما يدل على ان في الجسم ممتدا واحدا له اعتبارات

والتعين قول الشيخ حيث قال بعد ذكر ما نقل عنه وايضا

اعتبار انه يقبل فرض بعدين بسد على صفة الابعاد المذكورة

اعني بعدين فقط يتقاطعان على زاوية قائمة وايضا انه

يقدر ويمسح ويكون اعظم واصغر فانه يعرض منه ايضا

ابعاد بحسب اختلاف الاشكال قلنا ان هذه الامور غير منفك

اما متوقف لفرض البعدين قابما يكون له ذلك لانه نهاية

الجسم الذى هو قابل للابعاد الثلثة من حيث هو نهاية

مثل ذلك لانه نهاية مطلقا مقتضاه ان يكون قابله

لفرض بعدين وليس بهذه الجهة مقدارا بل هو بهذه الجهة مضاف

واذا كان مضافا لا يكون مقدارا او كيفا واما انه مقدار

فهو بالجهة الاخرى التي يمكن ان يخالف غيره من السطوح في

القدر والمساحة ولا يمكن ان يخالفها بالمعنى الاول بوجه

لكنه من الجهتين جميعا عرضا في موجود ولا يرد هذا

الكلام على المطلوب المذكور ان الشيخ اعتبر الاطلاق

والتعين في السطح على نحو اعتبارهما في المتصل الممتد في

الجهات الثلث ولا نزاع لاحد في ان ليس في السطح الا

متصل واحد هو ممتد في الجهتين قد اعتبر اطلاقه في الامتدادين

تارة واعتبر تعينهما اخرى ففي الجسم ايضا لا يتحقق الا متصل

واحد هو ممتد في الجهات الثلث قد اعتبر اطلاقه في

الامتدادين تارة وتعينها اخرى ليكون على منوال السطح

ولنا ايضا ان الشيخ اعتبر في الممتد في الجهات الثلث الاطلاق

والتعين وحكم بجوهريته عند اعتبار الاطلاق واعتبار

الممتد في الجهتين فقط للاطلاق والتعيين وحكم بعرضيته
عند كل من الاعتبارين اشارة الى انه مخالف للممتد في
الجهات الثلاث الذي هو الصورة الجسمية فانه ليس في
الاعتبارين جميعاً جوهراً ولا عرضاً بل باعتبار الاطلاق
في الامتداد فقط يكون جوهراً وظهر منه ان الممتد في
الجهات الثلث المتصل في حد ذاته امر واحد بالذات اذا
اعتبر على الاطلاق كان جوهراً واذا اعتبر على التعين
كان جسماً تعليمياً وعرضاً او تحقق هناك عرض هو
الجسم التعليمي ان اريد بالجسم التعليمي حينئذ المتصل في
الجهات الثلاث كما مر فان قلت لزم ان لا يكون الجسم
التعليمي عرضاً على تقدير كونه عبارة عن الصورة الجسمية
معتبراً فيها تعين الامتدادات لانه ح يكون مركباً من الجوهر و
العرض فلا يصدق عليه تعريف العرض قلت للجوهر
معنى عند القدماء كما مر وهو ماهية اذا وجدت في الخارج

كانت

كانت لا في محل وله معنى عند مثبتي الهيولى وهو ماهية اذا
وجدت في الخارج كانت لا في موضوع والمركب من الجوهر
بالمعنى الثاني والعرض لا يلزم ان لا يكون مندرجاً في تعريف
العرض فان العرض هو ماهية اذا وجدت كانت في موضوع
ولا خفاء في ان المجموع المركب من الصورة وحيثيتها العرضية
مندرج في هذا التعريف فان ذلك المجموع انما يوجد
في الهيولى التي هي موضوع لذلك المجموع فانها بالنسبة
الى الصورة الجسمية وحدها محل لا موضوع لكنها انما
يكون موضوعاً بالنسبة الى المجموع المركب منها ومن العرض
نعم المركب من الجوهر بالمعنى الاول والعرض لا يندرج في تعريف
العرض اصلا وايضاً اذا اعتبر في تعريف العرض الموجود
بالذات فلا يكون المركب المذكور داخلا فيه وسيأتي
تتمة الكلام فيه والغرض من جميع هذه الاجابات ان قابلية
الابعاد الثلاثة بالمعنى المذكور على الاطلاق مقومة للجسم

www.ical.ir

الطبيعي وهذه مقدمة من مقدمات اثبات الهيولى
ومنها ان الجسم المفرد المتصل القابل للانقسام الوهمي
قابل للطريان الانفكاك عليه في الخارج من حيث هو
جسم **وخلاصة دليلهم على هذا المطلب** هو ان
الصورة الجسمية طبيعة واحدة بالنوع لاتحاد الاسم
والحد في جميع مهيات افرادها ولكون افرادها غير
مختلفة بالذاتيات من حيث كونها صورة جسمية كما يعلم
عندنا لتأمل في افرادها ونسبتها اليها فاندما ان
يكون الصورة الجسمية التي هي المتصل بالذات الممتد في
الجهات الثلث من حيث هو ممتد فيها جنساً لافراده او طبيعة
نوعية لا يصح ان يكون جنساً لانه يمكن ان يتصور
انها وجدت محصلة بالاسباب التي هي جسمية فقط
بلا زيادة امر فيها محصل لها ولا يتصور في الجنس كالمقدار فانه
لا بد ان يحتاج الى الفصل فصول حتى يوجد شيئاً محصلاً **قال الشيخ**

لها وجه

الرئيس شكر الله سعيه في الشفا ان طبيعة صورة
الجسمية في نفسها من حيث هي صورة الجسمية لا يختلف فانها
طبيعة واحدة بسيطة ليس يجوز ان يتنوع بفصول يدخل
عليها بما هي جسمية فان دخلها فصول يكون امور انضمت
اليها من خارج وبيان هذا هو ان الجسمية اذا خالفت جسمية
اخرى فيكون لاجل ان هذه حارة وتلك باردة او هذه
لها طبيعة ارضية وتلك لها طبيعة مائية وليس هذا كالمقدار
الذي ليس في هو نفسه شيئاً محصلاً ما لم يتنوع بان يكون خطاً
او سطحاً او جسماً تعليمياً وكالعدد الذي ليس هو شيئاً محصلاً
ما لم يتنوع اثنين او ثلثة او اربعة ثم اذا تحصل لا يكون تحصله
بان يضاف اليه طبيعة شيء من خارج ويكون لطبيعة الجسمية
كالمقدارية والعددية بدونها طبيعة قائمة مشار اليها يضاف
اليها طبيعة اخرى تنوع لها بل يكون طبيعة الاثنينية
بعينها هي العددية التي حمل عليها مخصصها والطولية بعينها

كذلك

هي المقادير التي يحمل عليها وتختص بها واما هٰهنا فليس
بل الجسمية اذا اضيفت اليها صورة اخرى لا يكون
تلك الصورة التي بطن فصله والجسمية باجتماعهما جسمية
بل يكون الجسمية احدهما متحصله في نفسها متحققة فانا
نعني هٰهنا بالجسمية الذي كالصورة له الذي كالجنس ثم
قال بعد واما الجسمية التي يتكلم فيها فهي في نفسها طبيعة محصّلة
ليس يحصل نوعيتها شيء ينضم اليها حتى لو توهمنا انه لم
ينضم الى الجسمية معنى بل كانت جسمية لم يمكن ان يكون
متحصله في نفسها الا مادة واتصال وكذلك اذا اثبتنا
مع الاتصال شيئاً فليس لان الاتصال نفسه لا يتحصل لنا
الا باضافته اليه بل يجب امر سوى ان الاتصال لا يوجد
بالفعل وحده وليس ان لا نوجد الشيء بالفعل موجوداً وحده
لا يتحصل طبيعته فان البياض والسواد كل شيء منهما متحصل
الطبيعة معنى متحصّلاً ثم تخصصه الذي هو في ذاته

ثم لا يجوز ان توجد بالفعل الا في مادة انتهى كلامه فلما
كان الطبع السليم حاكماً بما ذكره الشيخ وكان ذلك كافياً
في الحكم بكون الصورة الجسمية واحدة بالنوع اقتصر عليه
في هذا المطلب اذا كان الامتداد الجسماني اعني الصورة
الجسمية طبيعة نوعية مشتركة بين الاجسام فهذه الطبيعة
من حيث هي ليست ما نعرض طريان الانفكاك عليها
ما لم تتعدد افرادها ضرورة ان تعدد افرادها مستلزم لطريان
الانفكاك عليها لانها في ضمن بعض الافراد منفكة و
منفصلة عنها في ضمن البعض الاخر ولا يمنع ذلك الطريان
امر لازم لها من حيث هي والا لم تتعدد الافراد بل ما لو
فرض هناك مانع لكان خارجاً عنها عارضاً لها فيمكن
طريان الانفكاك عليها نظراً الى طبيعتها النوعية المشتركة
وهذه مقدمة اخرى يحتاج اليها في اثبات الهيولى
لدليلها تقريران احدهما ان صورة الجسمية تتجزى

الفرضي في الجسم المفرد موافقة للصورة الجسمية التي في
ذلك الجسم كله في الماهية النوعية فما حصل لاحدهما جاز
ان يحصل للاخرى فجاز ان ينفصل الجزء عن الجزء الاخر كما
ينفصل كل من الاجسام الاخر فللصورة الجسمية صلاحية
طريان الانفكاك عليها والثاني ان يقال الصورتان
الجسميتان اللتان في الجزئين الوهميين المفروضين في
جسم مفرد موافقتان للصورتين الجسميتين الحاصلتين
في الجسمين المفردين اللذين احدهما منفصل عن الاخر
في الخارج في الماهية النوعية فجاز ان يطرا على الجزئين المذكورين
ما يعرض للجسمين من الانفكاك في الخارج نظرا الى صورتيهما
الجسمية وجاز ان يطرا على الجسمين المذكورين ما يعرض للجزئين
المذكورين من الانفصال في الخارج فثبت بتلك التقريرات
الثلث انه يمكن طريان كل من الاتصال والانفصال
في الخارج على الاجسام نظرا الى صورها الجسمية التي هي

للجسم عرض

متحدة

متحدة في النوع سواء كانت تلك الاجسام متفقة في النوع
او لا فان قلت ان العارض للجسمين المفردين المنفصلين
كونهما منفصلين في ابتداء الخلقة فيجوز في الجزئين المتصلين
ذلك اي لا تاب الصورتان الجسميتان عن ان يكونا في
ابتداء الخلقة منفصلين ولا يلزم من ذلك ان يصح عروض
الانفكاك للجزئين المتصلين بعد ان خلقا موجودا واحدا
نعم لو كان المنفصلان واحدا ثم يعرضه الانفكاك فصار
اثنين لصح القول بجواز عروض الانفكاك للمتصلين فاذن
لا يبطل مذهب ذيمقراطيس بالتقرير الثالث بل لا يبطل
بشيء من التقريرات الثلث اذ له ان يقول لم لا يجوز ان يكون
طبيعة الصورة الجسمية آبية عن عروض الانفكاك لها
بعد الخلقة ولا تابى عن عروض الكثرة بان يكون في ابتداء
الخلقة كثيرة كما ان طبيعة الانسان مثلا تابى عن ان ينقسم
انسان واحد الى انسانين ولا تابى عن الكثرة في ابتداء الخلقة

لا بد لنفي ذلك من دليل قلت طبيعة الصورة
الجسمية متحققة في جميع اجزاء الجسم المفروضة بخلاف
طبيعة الانسانية فانها لا تتحقق في اجزاء الانسان
المفروضة ولهذا لا ينقسم انسان واحد الى انسانين بحسب
الانقسام الوهمي ولا بحسب الانقسام الخارجي فهذا
المثال نظاير غير مطابقة لما نحن بصدد اثباته من ان
الصورة جميع اجزاء الجسم الفرضية التي تشاركه في
الماهية النوعية صالحة لطريان الانفكاك عليها
وايضا قول القائل طبيعة الانسان لا تابى عن الكثرة في
ابتداء الخلقة ان اراد به ان طبيعته لا تابى عن كون
الانسان الواحد في ابتداء الخلقة انسانين لم يكن
خفاء في بطلانه وان اراد ان طبيعة الانسان لا تابى
عن كون ما منه خلق انسان واحد انسانين في ابتداء الخلقة
لم يلزم منه ما يخالف المط في هذا المقام فانه يلزم بمقتضى

هذه

هذا التشبيه ان طبيعة صورة الجسمية لا تابى عن كون
ما يوجد منه الجسم المفرد المتصل جسمين منفصلين في
ابتداء الخلقة بنسبة في الجسم المفرد اما يصح ان يكون
جسما متصلا في ابتداء الخلقة وان يكون جسمين
منفصلين فيه وهذا الامر هو الذي نريد اثباته وهو
الهيولى وان اراد ان طبيعة الانسان لا تابى عن ان
يوجد بدل انسان واحد انسانان اللذان لا تعلق لهما
بذلك الانسان فما يلزم من التشبيه المذكور انه ليس
في طبيعة الامتداد الجسماني مانع من ان يوجد بدل
جسم واحد جسمان اخران ليس لهما تعلق بذلك الواحد
وهذا مما لا نزاع لاحد فيه ولا تعلق له بما نحن بصدد
اثباته فان المط بالامثلة المذكورة انما هو جواز طريان
الانفكاك على الجزئين المفروضين في الجسم المفرد الواحد
نظرا الى الصورة بينهما الجسميتين الموافقتين للصورتين

الجسميتين اللتين فى الجسمين المنفصلين ولا تعلق لهذا
الجواز فى ابتداء الخلقة لجواز ان يوجد بدل الجسم الواحد
فى ابتداء خلقته جسمان اخران لا تعلق لهما بذلك الجسم
الا مجرد كونهما بدلا منه بدون ان يكون بين تينك
الجسمين وهذا الجسم الواحد جزء مشترك وبالجملة صحة
دفع اعتراض القايل المذكور هو ان الالزام المذكور
بان جواز طريان الانفكاك على الجزئين المفروضين
المتصلين فى الجسم المفرد الواحد على تقدير طريانه على الجسمين
المفردين المنفصلين فان كان هذا الطريان بعد
الخلقة فجواز ذلك الطريان ايضا يتحقق بعد الخلقة و
ان كان عروض الانفكاك على الجسمين المنفصلين
فى ابتداء الخلقة فكذلك جواز طريانه على الجزئين المفروضين
يتحقق فى ابتداء الخلقة وذلك كاف فى اثبات الهيولى
كما مرّ الاشارة اليه وسيجيء زيادة ايضاحه انشاء الله

سبحانه وايضا جواز طريان الانفكاك على الجزئين المذكورين
فى ابتداء الخلقة مستلزم لجواز طريانه عليهما بعد الخلقة
نظرا الى مجرد طبيعتى صورتيهما الجسميتين بدون اعتبار
العوارض التى ليست لازمة للطبيعة من حيث هى كما لا
يخفى على المنصف بادنى تامل ولعله تمهيد لمقدمات
المذكورة نقول للحكماء فى اثبات الهيولى
دليلان ومعولان
مشهور بين الجمهور منها ما اشار اليه الشيخ فى الشفاء
حيث قال فنقول اولا قد حققنا ان الجسمية من
حيث هى غير مانعة للانقسام ففى طباع الجسمية انها قابلة
القسمة فيظهر من هذا ان صورة الجسم والابعاد قائمة
فى شيء وذلك ان هذه الابعاد هى الاتصالات انفسها
او شيء يعرض له الاتصال عليها سنحقق ليست اشياء تعرض
لها الاتصال لان لفظ الابعاد اسم لنفس الكميات لا

للاشياء التي عرض لها الاتصال او الشيء الذي هو الاتصال
نفسه او المتصل بذاته فيستحيل ان يبقى هو بعينه وقد بطل
الاتصال وكل اتصال بعد اذا انفصل بطل ذلك البعد
وحصل بعدان آخران وكذا اذا احدث اتصال يعني
الاتصال بالمعنى الذي هو فصل لا عرض وقد بيّنا هذا
في موضع آخر فقد حدث بعد آخر وبطل كل واحد فيها كان
خاصية تعني الاجسام اذن شيء موضوع للاتصال
والانفصال ولما عرض للاتصال من المقادير المحدودة
انتهى كلامه قلت   اراد بصورة الجسم الصورة
الجسمية التي هي الممتد بالذات في الجهات الثلاث على
الاطلاق وبالابعاد الجسم التعليمي وقد تقدم انه اما
عبارة عن الصورة الجسمية التي اعتبر معها امتداد
واما عبارة عن مقدارها الذي هو حينئذ كونها ممسوحة
بكذا كذا مرة على ما مر فهذه الابعاد هي الاتصالات

انفسها

انفسها نظراً الى المعنى الاول او شيء يعرض للاتصال
نظراً الى المعنى الثاني ولهذا قال ان هذه الابعاد هي
الاتصالات انفسها او شيء يعرض للاتصال فانه اراد
بالاتصال الاتصال الجوهري الذي هو الصورة الجسمية
اي المتصل بذاته الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق
واما المتصل بذاته الممتد بها المتعين امتداداته فهو عرض
ولهذا قال اعني الاتصال بالمعنى الذي هو فصل لا عرض
فاراد بالاتصال في قوله والشيء الذي هو الاتصال
نفسه او المتصل بذاته الصورة الجسمية بدون تعين
امتداداتها وبالمتصل بذاته الصورة الجسمية مع تعين
امتداداتها اي الجسم التعليمي بالمعنى الاول المذكور وقد اشار
بقوله اعني الاتصال بالمعنى الذي هو فصل الى ان الاتصال
هو المقوم للجسم وان هذا امر يجب ان لا يغفل عنه
في الاكثر

www.icar.ir

هذا الباب ان نعلم انه لا يمكن ان يكون الاتصال
والانفصال عرضين متعاقبين على شيء هو موضوع
لهما وهو الجسم كما سبق الى اوهام المشككين في وجود
المادة وذلك لان ذلك الشيء يجب ان يكون في
ذاته غير متصل ولا منفصل حتى يمكن ان يكون موضوعا
للاتصال والانفصال فهذا لا يكون من حيث ذاته
حيث نفرض فيه الابعاد فلا يكون جسما البتة بل هو
المسمى بالمادة ولا يمكن اتصاف شيء ما متصل بذاته
اليه حتى يصير جسما فذلك الشيء هو الصورة والمجموع
هو الجسم الذي هو في نفسه متصل وقابل للانفصال
والذين يجعلون المتصل عرضا على الاطلاق ونسوا
ان كون الجسم متصلا في نفسه ذاتي مقوم للجسم
الجوهر لا يتقوم بالعرض اشى ولست هذا

كلام

كلام لا شبهة فيه وقد عرفت تفصيل بيان ان الاتصال
بمعنى المتصل بالذات الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق
ذاتي للجسم وبذلك عرفت فساد ما قال شارح حكمة العين
واما ما قاله افضل المحققين في شرحه للاشارات من ان
الشيء هو موضوع لهما يجب ان يكون في ذاته غير متصل
ولا منفصل اه فلقائل ان يقول ان اراد ان موضوع
الاتصال والانفصال يجب ان يكون منفكا عنهما فهو
ليس كذلك عندهم لان الهيولى لا ينفك عن الاتصال
مع كونها موضوعا لهما وان اراد ان موضوع الاتصال
والانفصال يجب ان لا يكون شيء من الاتصال والانفصال
ذاتيا له فهو مسلم لكن لا نم ان احدهما ذاتي له اي للجسم مقوم
اياه حتى يلزم ان لا يكون موضوعا لهما فانه لا يلزم
من عدم كون الجسم منفصلا في ذاته ان يكون الاتصال
ذاتيا لجواز ان يكون كل واحد منهما عرضيا له وهو

النزاع الا في ذلك ولما اراد امرا ما لنا فلا بد من افادة
تصويره اولا انتهى قلت لا يندفع هذا السؤال
بمجرد ما قال السيد المحقق قدس سره في حواشيه
على الشرح المذكور لدفعه حيث قال قد تبين لك ان هذا
السؤال لا توجه له اصلا فان الجوهر المتصل بالذات
هو الجسم في بادي الراي والكلام هل هناك شيء اخر او اتصالي
هو وحده حقيقة الجسم من حيث جسم وكيف يقال ان الاتصال
اي الامتداد الجوهري عرض للجسم المطلق هذا ما افاده
في تحقيق هذا المقام انتهى وذلك لان قوله فان الجوهر المتصل
بالذات هو الجسم في بادي الراي غير مسلم وكيف واثبات اتصاله
انما يكون بابطال الجزء وما في حكمه واثبات كون الاتصال
ذاتيا انما يكون اثبات خلوص الذاتي فيه كما مر تفصيله
فعلى هذا ظهر بطلان قول المجيب فكيف يقال ان الاتصال
اي الامتداد الجوهري عرض للجسم وذلك لان المعترض
انما

انما يقول ان الاتصال اي الامتداد عرض وغير مجرد الامتداد
الجوهري ولا يخفى عليك حال قول المجيب والكلام هل هناك
شيء اخر او هو وحده حقيقة الجسم من حيث هو جسم فان هذا
النزاع اي النزاع في تركيب الجسم من الهيولى والصورة
على ما اختاره المعلم الاول انما نشا من النزاع في ان
امتداد الجسم هل هو جوهري ام عرضي ولهذا قال
المعترض هل النزاع الا في ذلك وهذا الحصر ليس
اضافيا كما لا يخفى بل الاعتراض المذكور لا يندفع الا بان
يقال ان مراد افضل المحققين من قوله ذلك الشيء الذي
هو موضوع الاتصال والانفصال الحسيان يكون في
حد ذاته غير متصل ولا منفصل هو المعنى الثاني يجب
ان لا يكون شيء من الاتصال والانفصال ذاتيا له
قول المعترض لكن لا نم ان احدهما ذاتي له اي للجسم بيان
في دفعه ان وجدان خلوص الذاتي في اتصال الجسم على ما

www.ical.ir

من تفصيله يدل على ان الاتصال ذاتي للجسم وقد اشار
افضل المحققين الى ذلك قال فهواي موضوع الاتصال
والانفصال الذي لا يكون في ذاته متصلا ولا يكون من حيث
ذاته بحيث يفرض فيه الابعاد فلا يكون جسما البتة فانه
تلصح بخاصة الذاتي التي هي الخاصة المطلقة وهي ان
رفع المحمول عن الشيء سببا لرفع الماهية التي ذلك المحمول
ذاتي لها على ما مر غير مرة ولهذا قال فلا يكون جسما البتة
واستدل بذكر هذه الخاصة على كون الاتصال ذاتيا للجسم
فان فرض الابعاد لا يتصور بدون الاتصال على ما مر
الاشارة اليه سابقا والمعترض غفل عن ذلك ومما يجب
ان لا تغفل عنه في هذا المبحث ما قال افضل المحققين قدس سره
في شرحه للاشارات من انه ينبغي ايضا ان يعلم ان الوحدة
الشخصية والتعدد الذي يقابلها ايضا لا يعرضان للمادة
الا بعد تشخصها المستفاد من الصورة لتوقف على احد

الشبه

الشبه المبنية على اتصاف المادة بالوحدة او التعدد حسب
ما ذكره الفاضل الشارح وغيره كقولهم لو كان
تعدد الجسمية بعد وحدتها مقتضيا لانعدامها ومحوجا
الى مادة لوجب في الحالين كان تعدد المادة بسبب الانفصال
بعد وحدتها مقتضيا لانعدام المادة الاولى ومحوجا الى
مادة اخرى ويتسلسل الى غير ذلك من الشبه وذلك لان
المادة الموجودة في الحالتين غير موصوفة بنفسها لا بوحدة
ولا تعدد بل انما تتصف بهما عند تعاقب الصور انتهى
كلامه فان تبين لك قد صرح ذلك المحقق في الشرح المذكور
بان تشخص الصورة يكون بالهيولى المعينة من حيث
هي قابلة لتشخصها وتشخص الهيولى بالصورة المطلقة
من حيث هي فاعلة لتشخصها ولهذا سقط الدور
ويلزم من ذلك التحقيق ان هيولى العناصر مثلا متشخصة
بالتشخص الذي هو غير مستفاد من تشخص الصورة

ولا شك ان هذا التشخص مستمر باستمرار وجودها
حالتي الاتصال والانفصال فلها لا محالة نحو من الوحدة
المستمرة على نحو استمرار التشخص والوجود ولهذا
صرح الشيخ الرئيس شكر الله سعيه بانها امر واحد
بالعدد وصرح بهمنيار في تحصيله بانها امر واحد
بالتشخص فكيف يصح قول المحقق المذكور من ان المادة
الموجودة في الحالين غير موصوفة بنفسها بوحدة و
لا تعدد قلت المراد بهذه الوحدة والتعدد
الوحدة الاتصالية والتعدد الذي يقابلها وهما الوحدة
والتعدد اللذان يعرضان المادة بعد تشخصها المستفاد
من الصورة المطلقة كما اشار اليه اولا والحاصل ان
للهيولى وحدة ما باعتبار ذاتها المستمرة في حالتي
الاتصال والانفصال تشخصاً ووجوداً مستمرين
فيهما ومع ذلك يعرضها تارة الوحدة الاتصالية

في حالة الاتصال بسبب الصورة الجسمية الوحدانية الحالة
فيها ويعرضها اخرى تعدد بالعرض في حالة الانفصال
فلها وحدة مستمرة باعتبار ذاتها ووحدة وتعدد
عرضيان لها بالعرض تابعان للصورة وسياتي زيادة
ايضاح مع تحقيق المسئلة المذكورة وتحرير دفعها
ان شاء الله العزيز فان قيل لا يلزم من مجرد
الدليل المذكور المنقول من الشيخ ان يبقى بعد طريان
الانفكاك على الجسم المفرد جوهر واخر في الجسم
بحيث يكون محلاً للصورة الجسمية كما لا يخفى قلت
اما بقاء امر من هوية الجسم المفرد فظاهر لان لم يبق
شيء منه عند طريان الانفكاك لزم انعدامه بالكلية
وهو بديهي البطلان وسياتي التنبيه عليه ان شاء الله
نعم واما كون هذا الامر الباقي جوهراً فهو ظاهر ايضاً
ان بقاء العرض مستلزم لبقاء جوهر هو موضوعه

www.ical.ir

بقاء جوهر سواء بقى بعد عرضا ولم يبق فهو المطلوب ولما كونه داخلا في الجسم فهو ثابت بما مر لا اشارة اليه في تحديد الجسم سابقا وسيأتي زيادة تحقيق وأما كونه محلا للصورة الجسمية فقد ذكر الشيخ في كتاب النجاة لاثباته دليلين احدهما ما لخصه الجوهري اذا اتصال الجسم لا يعرض لاحدهما جزء خاليا عن جزء آخر لهذا يكونان في الاشارة واحدا وبعدم احدهما مع بقاء الآخر يكون لا محالة الجوهر الباقي هو محل الجوهر المعدوم فان الباقي المستمر هو محل لزواله ولطريان الجواهر الحادثة الموجودة بعد وهو محل لها والدليل الثاني ان الصورة الجسمية هي ناعتة للجوهر الباقي ويكون المنعوت لا محالة محلا للناعت وسيأتي تحقيق ناعتيتها انشاء الله سبحانه ومن المقدمات التي هي مبنية على تحقيق المباحث الابتدائية انه لا وجود للاتصال العرضي في الخارج ولا للامتداد العرضي

بل انما هما امران اعتباريان فانهما عبارتان عن المتصلية والممتدية فالموجود في الخارج انما هو فرد مفهوم قولنا متصل وممتد والاتصال ليس شيئا يكون المتصل به متصلا بل انما هو متصلية الشيء سواء كانت متصلية المتصل بالذات او متصلية الذات الذي هو متصل بالارتباط بالمتصل كما ان الوجود ليس شيئا يكون الموجود به موجودا بل انما هو موجودية الشيء سواء كان موجودية الموجود بالذات او موجودية الماهية التي هي موجودة بالارتباط وسيأتي ايضاح لتلك المقدمة انشاء الله تعالى ومنها ان طريان الانفصال الخارجي على الجسم المفرد الذي هو متصل واحد ليس عبارة عن طريق تفريق ذوات الاجزاء المفروضة فيه وبعدها عليه لانه ليس للجسم ذوات متعددة بطرأ عليها الاتصال والا لم يخل اما ان يكون عددها متناهية او غير متناهية وعلى الثاني لزم ان

يكون المقدار الحاصل منها غير متناهية في المقدار وعلى
الاول لزم وقوف القسمة اذا وصلت الى عدد ما و
كلاهما باطلان ومنها انه ليس في الجسم المفرد الا متصل
واحد جوهري اي ليس فيه المتصلان احدهما جوهري
والاخر عرضي كما مرت الاشارة اليه سابقا وسيأتي
زيادة ايضاحها ان شاء الله تعالى ومنها ان تقسيم الجسم
المفرد الى القسمين ليس اعداما له بالكلية وايجاداً
لجسمين اخريين من كتم العدم وربما استدل عليه بان
يقال انا نجد بالضرورة فرقا بين انفصال الجسم وتفرقه
وبين انعدام الجسمين وايضا فلو كان تفريق الجسم وجعله
لجسمين متصلة اعداما بالكلية لما كان الامر كذلك
وبان يقال لو كان التفريق اعداما بالكلية لكان تفريق
الماء الذي في الجرة الى المياه التي في الكيزان اعداما له
وازالة له بجميع اجزائه لا ازالة باسفل جزء وبقاء جزء

اخر فكان نسبة الاشخاص التي في الكيزان الى ذلك الشخص
الذي في الجرة نسبة سائر الاشخاص من مياه لم يكن في
تلك الجرة والتالي باطل فكذا المقدم ولا خفاء في ان المراد
بالانعدام المذكور في الدليل الاول اي في قولنا المستدل
انا نجد الفرق بين انفصال الجسم وانعدامه وبين انعدام
الجسمين وانفصالهما الانعدام بالكلية بحيث لا يبقى شيء
من هويته الاتصالية وبمعنى وجدان التفرقة المذكورة
انا نجد ان للجسم حال طريان انفصال له او اتصال له بقي فيه
حالة اثر على بعض الوجوه التي كان عليها قبل الانفصال
او الاتصال دون بعض بخلاف حال الانعدام بالكلية
ثم بعد التفتيش يظهر ان الباقي في حالتي الانفصال و
الاتصال انما يكون اصل الذات بدون اعتبار كثرته
ووحدته الاتصالية فاندفع ما اورد على الدليل
الاول من انه ان اريد بالانعدام في قول المستدل

انا نخلل الفرقة بين انفصال الجسم وانعدامه وكذا بين انعدام
الجسم وانفصالهما بمجرد الانعدام ولو كان بانعدام
جزء واحد من الجسم فلا نم وجدان الفرق المذكورة في
ايضا لا نسلم المدعى وان اريد به الانعدام بالكلية
على معنى ان ينعدم الجسم انعداما لا يبقى من اجزائه المحققة
فلا نم الفرق المذكورة وان اريد به الانعدام بالكلية
على معنى ان ينعدم الجسم على وجه لا يبقى الجسمين
اللذين كانا جزئين مفروضين قبل الانفصال بل يكونه
مرتفعا بالكلية فالفرقة مسلم الا انها لا تفيد اذ المراد
بالانعدام في المدعى اعني قولهم ان الجسم عند الانفصال
لا ينعدم بالكلية بالمعنى الاول وذلك لان المراد بالانعدام
المذكور هو الانعدام بالكلية بحيث لا يبقى من الجسم جزء
اصلا سواء كان ذلك الجزء هو الجزء الفرضي او الجزء
المحقق ثم بالنقش يظهر ان الباقي عند طريان الانفصال

والاتصال ليس الا ذات واحدة بالعدد يسمى بحقيقتها
في حالتي تعدد صورها ووحدة صورتها فلا يكون
الاجزاء الفرضية باقية عند الانفصال على نحو كانت
قبله بل كانت موجودة قبله على نحو الوحدة وبعد الفعل
في الخارج ووجدت متعددة في الخارج بعدما وجدت
موجودات حادثة وهذا كاف في المقصد على ما سيأتي
ايضاحه عنقريب انشاء الله تعالى واما ما بنى
على الدليل الثاني من ان ثبوت الجزء الآخر في حالتي
الاتصال والانفصال لا يدفع ذلك التساوي لتحقق ذلك
الجزء بعينه في ساير الاشخاص من مياه لم يكن في تلك
الجرة اذ هيولى العناصر واحدة بالشخص عندهم وان
الجسمين الحادثين عند الانفصال كانا جزئين مفروضين
متميزين في الوهم حالة الاتصال التي كانت للجسم في الجرة
بخلاف سائر الاشخاص التي لم يكن في الجرة فلذلك لم

يكون نسبة المياه التي في الكيزان الى الماء التي في الجرة كنسبة
ساير المياه التي لم يكن في الجرة فهو مندفع بان يقال الجزء الذي
هو هيولى الجسم المفرد الذي هو الماء الحاصلة في الجرة
مثلا في حالتي الاتصال والانفصال لم يتحقق تعينه و
تشخصه في ساير الاشخاص من مياه لم يكن في تلك
الجرة بالضرورة ولم يلزم من ذلك كون هيولى مجموع العناصر
واحدة بالتشخص ان يكون هيولى كل جزء من اجزاء ذلك
المجموع بعينها هي هيولى جزء اخر وهيولى المجموع فقول
القايل اذ هيولى العناصر واحدة بالتشخص عندهم ان اراد
بان هيولى مجموع العناصر من حيث هو مجموع واحدة
بالتشخص عندهم ثم لكن لا يلزم منه ان يكون هيولى كل جزء
من اجزاء ذلك المجموع بعينها وتشخصها متحققة في كل
جزء من اجزائه وان اراد بان هيولى كل جزء من مجموع العناصر
بعينها وتشخصها هي هيولى الاجزاء الباقية وهيولى المجموع

عندهم

عندهم فهو غير مسلم بل الاولى ان يقال ان لكل من هيوليات
اجزاء العناصر المتباينة في الوضع المنفصل بعضها عن بعض
تشخص مغاير لتشخصات هيوليات الاجزاء الباقية كما
انه مغاير لتشخص هيولى مجموع العناصر مع اشتراك جميعها
في ماهية واحدة والحاصل ان بقاء تشخص المادة التي هي
متصورة بالصورة المائية الواحدة الموجودة في الجرة في
حالة تفرقها متصورة بالصورة المائية المتعددة الكائنة
في الكيزان بحسب ما لارتباط المياه التي في الكيزان بالماء
الذي في الجرة ولما لم يتحقق ذلك التشخص في المادة في ساير
الاشخاص من مياه لم يكن في تلك الجرة لم يكن نسبة تلك
الاشخاص الى التشخص الذي في الجرة كنسبة الاشخاص التي
حصلت في الكيزان من تفريق ذلك التشخص له وايضا الحكم
ببقاء الجزئين المفروضين المتميزين في الوهم حالة الاتصال
بعينهما بعد طريان الانفصال ظاهر البطلان فلا يصح الحكم

بان الجسمين الحادثين عند الانفصال كانا جزئين مفروضين
حالة الاتصال فان الجزئين المفروضين حالة الاتصال
ليس لهما وجودان وتشخصان متميزين في الخارج وسيأتي
زيادة ايضاح لذلك ان شاء الله تعالى واما ما قال
سيد المدققين بان هيولى العناصر واحدة بالشخص عندهم
ليس مطابقا لمذهبهم لان الهيولى عندهم امر مبهم بالقوة
يكون تعينه وفعليته ووحدته وتعدده بالصور الحالة
فيها ولو كانت واحدة بالشخص لا يكون صالحة لان يكون
تارة شخصا واحدا وتارة شخصين ونحن نقول ما هو الغرض
من اثباتها فيه تامل لانه ان اراد بقوله امر مبهم انها
مبهمة بحسب الذات فهذا ليس مذهبهم فانهم صرحوا بان
ذاتها محفوظة مع تعاقب الصور فلذاتها وجود واحد شخصي
مستمر مع تعاقب الصور وكيف لا والمبهم ما دام باقيا على
ابهامه لا يكون موجودا في الخارج باتفاق اهل الصناعة

فلكل

فلكل ما هو موجود نحو من الوجود المستمر مع تعاقب الصور
وحدة تشخصية بدون اعتبار تلك الصور اي لا يكون
تشخصه الذاتي مستفادا من تلك الصور المتبدلة وان لم
يوجد ذاته بدونها وههنا قال افضل المحققين في شرح الاشارات
ان تشخص الهيولى انما يكون بذات الصورة المطلقة المستمرة
مع تبدل اشخاص الصور وان اراد انها مبهمة الصور فهذا
لا ينافي كونها متشخصة باعتبار ذاتها الباقية المستمرة بان
يكون لها تشخص ذاتي وتشخصات عارضة متبدلة
بعوارض الصور ومتبدل هذه التشخصات التي هي تشخصات
بالعرض لا يغير تشخصها الذي هو باعتبار نحو وجودها المستمر
وفي الجملة نحو الوجود لا ينفك عن التشخص فوجودها المستمرة
لا ينفك عن التشخص المستمرة ولا نقول ما هو الغرض من اثباتها
كما لا يخفى وقوله بالقوة ان اراد به ان الهيولى بالقوة بالنسبة
الى الصور بالصور الحالة فيها فهو مسلم لكن لا يلزم منه عدم

تشخصه باعتبار ذاته وان اريد بها انها بالقوة جوهر
بالقوة له وجود وقوة الاتصال والانفصال فمنوط البطلان
فان جوهريتها بالفعل ووجودها المستمر الذي باعتبار
له قوة الاتصال والانفصال بالفعل وايضا قوله يكون
تعينه وتحصله بالصورة الحالة فيها ان اريد بهما تعينها او
تحصلها الحاصلين باعتبار الصورة الحالة فيها فمسلم لكن
لا يلزم منه ان يكون ذاتها مبهمة بحسب لا تعين ذاتي لها
وان اريد بهما تعينها وتحصلها الذاتيين اللتين لها باعتبار
نحو وجودها المستمر فلا نم انهما يكونان بالصورة الحالة
فيها لبقائهما مع تبدل الصورة الحالة فيها وايضا قوله
وحدته وتعدده ان اريد بهما الوحدة الاتصالية التي من
لوازمها نفي الكثرة ومقابلتها فم انهما يكونان بالصورة الحالة
فيها لكن لا يلزم منه ان لا يكون لها وحدة شخصية بالذات
اي وحدة يكون من لوازم نفي كثرة الذات وان اريد بهما

الوحدة بحسب الذات التي من لوازمها نفي كثرة الذات
ومقابلتها فلا نم انهما يحصلان بالصورة الحالة فان هيولى
مجموع العناصر ذات وحدة ليس فيها كثرة الذات بل انما
يحصل لها وحدة بحسب الذات في نحو وجودها المستمر في
حالتي الاتصال والانفصال وفي حالات توارد الصور
عليها ولا يكون اصلا ذا كثرة بسبب توارد الصور
الكثيرة عليها بل انما يصير كثيرا بالعرض بتبعية كثرة الصور
فالهيولى امر متشخص بحسب الذات مبهم بحسب الصور
ولهذا تارة يكون شخصا واحدا بالوحدة الاتصالية
وتارة شخصين كل منهما واحد بالاتصال وسيأتي
زيادة ايضاح لذلك ان شاء الله العزيز ولنرجع الى المقصود
فنقول التمام ادعى الض في استحالة انعدام الجسم
بالكلية عندهم بين واختار ذلك شارح التجريد في تجريده
خلاصة الدليل المذكور في شرحه حيث قال وعند من اختجها

على اثبات الهيولى بعد تجريده عن التعابير الالفاظ
المشتركة والمجازية التي توجب صعوبة الفهم وتعدد الاحتمالات
ان الجسم المفرد الذي هو الجوهر المتصل في ذاته الذي
كان بلا مفصل اذا طرأ عليه الانفصال انعدم
ذلك الجوهر المتصل في ذاته وحدث هناك جوهران
متصلان في ذاتهما فلابد هناك من شيء آخر مشترك
بين المتصل الاول وبين هذين المتصلين ولا بد
ان يكون ذلك الشيء باقياً بعينه في الحالين والا
لكان تعريق الجسم احداثاً لجسم بالكلية وايجاد
لجسمين آخرين من كتم العدم والضرورة تقضي ببطلانه
قلت مرادهم في قولهم ان الجوهر المفرد
متصل في ذاته انه بحسب اعتبار نفس امتداده تكون
اجزاؤه المفروضة متشاركة في الحدود وان سوى
هذه الحيثية له ليس باعتبار امر لاحق له والا لزم
الجسم

على ذلك الامر فلا يكون في مرتبة الذات ممتداً فذلك
بط كما لا يخفى وهذه مقدمة نافعة في الابحاث الآتية
وقد مرت الاشارة اليها مراراً ثم قال الشارح المذكور
في الشرح المذكور وقد اجاب عن الدليل المذكور المصنف
حيث نقل افضل المتأخرين نصير الحق والدين محمد الطوسي
بقوله في تجريد العقايد ولا يقتضي ذلك اي اتصال الجسم
وقوله الانفصال ثبوت مادة سوى الجسم لاستحالة
التسلسل ووجوده مالا يتناهى اي لو اقتضى ذلك ثبوت
مادة سوى الجسم لزم التسلسل ووجود ما لا يتناهى لان
الجسم المتصل الواحد اذا انفصل الى جسمين فاما ان يكون
مادة هنا هي مادة ذاك بعينها وهو ح يستلزم
ان يكون الواحد بالشخص ذا ان واحد في مكانين وهما
غيرها ومع ان كان مادة كل منهما حادثة بعد الانفصال
لزم التسلسل لان كل حادث عندهم مسبوق بالمادة فيكون

www.ical.ir

تلك المادة ايضاً حادثة على هذا التقدير فيحتاج الى
مادة ثالثة وهكذا فيلزم ترتب امور غير متناهية
وهو الشبهة وايضاً اذا انعدمت مادة الجسم المتصل
بانعدام جوهره المتصل بذاته وحدثت مادتا الجسمين
المتصلين بحدوث جوهرهما المتصلين بالذات فيكون
ذلك انعداماً للجسم بالمرة لا بمجرد انعدام الجوهر المتصل
بذاته وحدوثاً لجسمين اخرين عن لا شيء وهو مع
بطلانه يبطل مقصودهم اعني اثبات وجود امر ما
في الحالين وان كانت موجودة قبل الانفصال
لزم اشتمال الجسم على اجزاء موجودة بالفعل لا يتناهى
عددها الى حد تقف عنده كما عرفت في الانقسام
فلا بد ان يكون تلك المواد غير متناهية بالفعل اذ
لو كانت متناهية لوقف عددها اذا وصل الانقسام
الى مرتبتها انتهى قلت ــــ قد مر الاشارة الى

هذه

هذه الشبهة وهو ان للهيولى وحدة ما شخصية وانها
لا يزول منها بطريان الانفصال وكذلك لها نحو من
الوحدة والوجود المستمرين بحسب استمرار الذات
فعلى هذا الكتاب في حل تلك الشبهة يكون مادة هذا
هذا هي غير مادة ذلك بعينها فقوله ان كان مادة
كل منهما حادثة بعد الانفصال لزم التسلسل قلت لمادة
كل منهما ذات وتعين مستفاد من صورتها المعينة
الحادث عند الانفصال ليس الا هذا التعين المستفاد
لا اصل ذات المادة لمن مغايرة المادتين المتحققتين
لذينك الجسمين الحادثين بطريان الانفصال لا يلزم
ان يكون لهما مادة اخرى ولا يلزم ذلك الا مع
بطلان ذاتها لا من حيث بطلان تعينها المستفاد
مع بقاء الذات والحاصل ان مادة كل من ذينك الجسمين
حادثة باعتبار تعينها العارض بعد الانفصال لا باعتبار

ان الجسم المتصل الواحد
اذا انفصل الى
الجسمين ح

اصل الذات فلا يلزم التشخص بخلافها لقابل للابعاد المتصل
بذاته من حيث هو متصل بذاته فانه لا يبقى فيما يبقى فيه الهيولى
عند طريان الانفصال باعتبار الذات اي باعتبار هذا
المعنى الجوهري فمادة الجسم المتصل من حيث الذات لا ينعدم
بانعدام المتصل بذاته بل انما ينعدم وحدتها الاتصالية
التي هي وصلة الصورة الجسمية التي عارضة للهيولى
فلا ينعدم الا عارضها الذي لا مدخل له لتشخصها الذاتي
فذات الهيولى التي هي متصل واحد قبل الانفصال هي
باعتبار اصل ذاتها بعينها متصلين عند الانفصال قول
المعترض وان كانت موجودة قبل الانفصال لزم اشتمال
الجسم على اجزاء موجودة بالفعل بل على مواد موجودة بالفعل
اه قلت ذات الهيولى قبل الانفصال موجودة
بدون التشخصين المستفادين من المتصلين بذاتهما
للمادتين بعد الانفصال فلا يكون فيها تعدد لا باعتبار

الذات

الذات بل باعتبار الصور فوجود ذات الهيولى بدون تعدد
الصور في الجسم المتصل لا يستلزم اشتماله على اجزاء موجودة
بالفعل ولا على مواد متعددة وسيأتي زيادة ايضاح لذلك
قال الشارح المذكور في شرحه للتجريد في دفع الشبهة المذكورة
واجيب بان المادة تشخصها هو عند الانفصال هو عند
الاتصال ليس واحدا ولا متعددا في ذاته بل بالعرض وهي عند
الاتصال الواحد متعددة عند الاتصال المتعدد فلا يلزم ان المادتين
لو كانتا موجودتين بالفعل في الجسم المتصل الواحد لكان مشتملة
على اجزاء بالفعل وانما يلزم ان لو كانتا موجودتين فيه بالفعل
مادتين وليس كذلك بل هما موجودتان فيه مادة واحدة
بالاتصال الواحد فلا يلزم وجود الاجزاء بالفعل واذا كانت
المادة شانها مع المتصل الواحد متصل واحد ومع المتصل المتعدد
متصل متعدد كان المتصل الواحد والمتعدد مختصا بها اختصاص
الناعت بالمنعوت فيكون محلا للمتصل الواحد حال الاتصال

للمتصلين حال الانفصال فيكون جوهراً قطعاً ويسمى بالهيولى
الاولى وذلك الجوهر المتصل بالصورة الجسمية والجسم المطلق
مركب منهما والصورة الجسمية قد يسمى جسماً لانها جسم في بادي
النظر انتهى قلت قول المجيب ان المادة تتشخص هو عند
الانفصال هو عند الاتصال مناف لقوله ليس واحدا ولا متعدداً
في ذاته وايضاً قوله ليس واحدا ولا متعددا في ذاته مناف لما ذكره
الشيخ في الشفاء من ان الهيولى امر واحد بالعدد ولما قال بهمنيار
في تحصيله من ان الهيولى واحدة بالتشخص وايضاً قوله فلا يلزم
ان المادتين لو كانتا موجودتين بالفعل في الجسم المتصل الواحد
لكان مشتملاً على اجزاء بالفعل الخ لا يقلع الشبهة المذكورة لانه
اذا كانت المادتان موجودتين في الجسم المتصل الواحد بالفعل
مادة واحدة بالاتصال الواحد لزم وجود ذاتهما بالفعل فيه
معروضين للاتصال فلزم من ذلك اشتمال الجسم المتصل
الواحد على ذوات موجودة بالفعل معروضة فعلى هذه النزاعات

اما

اما متناهية او غير متناهية وعلى الثاني لزم عدم تناهي الجسم
المتصل الواحد في المقدار وعلى الاول لزم انتهاء انقسام الجسم
الى حد لا ينقسم بعده اي حد عنده يبطل الانقسام الى حد تلك
النزاعات وايضاً في قوله واذا كانت المادة شيئاً هو مع المتصل
الواحد متصل واحد ومع المتصل المتعدد متصل متعدد الخ
تأمل لان المتصل بذاته الجوهري ليس نزاعاً للهيولى على
ما اختاره سيد المحققين وغيره من المتأخرين قدس سرهم
من ان الارتباط بين الصورة الجسمية والهيولى ليس اتحاديا
بل النزاعات لها ليس الا الاتصال العرضي على هذا التقدير
وهذه النزاعية متحققة سواء كانت الصورة الجسمية حالة
في الهيولى او كانت الهيولى حالة فيها او كانتا حالتين
في ثالث فمن هذه النزاعية ليس يلزم الا حلول الاتصال
العرضي في الهيولى لا حلول المتصل بالذات الجوهري كما
هو الظاهر فما يقلع الشبهة هو ما مر الاشارة اليه مراراً من ان

الهيولى ذات مستمرة حالتي الاتصال والانفصال وهوية
مستمرة بحسب استمرار الذات وتشخص ذاتي مستمر ووحدة
ذاتية مستمرة ولها وحدة اتصالية وكثرة تقابلها وهما يعرضان
لها بواسطة عروض الصور فان عرض لها صورة واحدة
كانت متصلة واحدة وان عرض لها صورتان صارت متصلتين
فالمادة متشخصة باعتبار ذاتها هو عند الانفصال هو عند
الاتصال هو عند الاتصال متحدا بالوحدة الاتصالية في ذاته
ولا متعددا بالتعدد المقابل للوحدة الاتصالية في ذاته
ذاته بل بالعرض متصل واحد عند الاتصال ومتصلان او اكثر
متصلات او اكثر عند الانفصال فقول المعترض ولو كانت
موجودة قبل الانفصال لزم اشتمال الجسم على اجزاء موجودة
بالفعل بل على مواد موجودة بالفعل ان اراد بوجودها قبل
الانفصال وجودها بالفعل اخترنا انها ليست موجودة بالفعل
قبل الانفصال فان قيل لزم من ذلك ان يكون مادة بعد

بعد الانفصال فلزم ما ذكره المعترض من المحذورات بقوله ان
كانت مادة كل منهما حادثة بعد الانفصال لزم التسلسل
قلت ان اراد بحدوث كل من المادتين بعد الانفصال
حدوث اصل ذاتيهما اخترنا ان اصل ذاتيهما موجود بالفعل
قبل الانفصال وليس حادثا بعد الانفصال ولا يلزم من كون
اصل ذاتيهما موجودا بالفعل قبل الانفصال ان يكون ذاتاهما
موجودتين بالفعل قبله بل انما يلزم منه ان يكونا موجودتين
قبل الانفصال بالقوة فعلى هاتين الارادتين لم يكن الاقسام
منحصرة بين حدوث اصل الذات بعد الانفصال وبين وجود
الذاتين بالفعل قبل الانفصال وان اراد بحدوث كل من المادتين
بعد الانفصال حدوث ذاتيهما المتعددتين فحدوثهما لا يستلزم
ان يكون لها مادة غير اصل ذاتيهما الذي هو بالفعل قبل
الانفصال وهما بالقوة قبله فاصل ذاتيهما الموجود المعروض
للاتصال قبل الانفصال بعينه هو الذاتان المعروضتان للانفصال

بعد الانفصال فلا يلزم محذور من المحذورات المذكورة وان
اراد بوجود مادة كل من الجسمين قبل الانفصال في قوله ان
كانت موجودة قبل الانفصال لوجودها بالقوة لم يلزم
منه اشتمال الجسم على المواد الموجودة بالفعل ليلزم منه المحذور
الذي ذكره وان كان ادلتي ريب مما ذكر فليترصد التحقيق
الذي سيأتي بعد ان شاء الله الحكيم قال الشارح المذكور في شرحه المذكور
بعد الجواب المذكور فان قيل اتصال الجسم عبارة عن كونه بحيث لا
يكون له مفاصل واجزاء بالفعل وانفصاله عدمه عما هو من شانه
وفي ذلك لانا ان اريد بالاتصال معنى اخر فلا ثم انه ثبت
بالادلة المذكورة على بطلان التركب من الاجزاء التي لا تتجزى
كونه متصلا بمعنى اخر فان الادلة المذكورة لا تدل الا
على ان الجسم المفرد ليس له اجزاء بالفعل فيما اي الاتصال و
الانفصال المذكوران معنيان عرضيان اي زايدان على حقيقة
الجسم يتواردان عليه فح لا ثم ان الجسم عند طريان الانفصال

عليه

عليه ينعدم ذاته وانما ينعدم وصفه اي كونه متصلا بالمعنى المذكور
قلنا الجسم اذا لم يكن متصلا لم يكن بحيث يعرض فيه الابعاد
الثلاثة ثم لم يكن جسما البتة فان قابلية الابعاد الثلاثة انما
يكن فصله له على ما هو المشهور فعله اقل من ان يكون لازما
له فعند طريان الانفصال عليه لا يبقى جسما بل ينعدم جسميته
ويحدث جسميتان اخريان انتهى قلت هذا كلام لا افاد عليه
فان قابلية الابعاد اذا ارتفعت لزم ارتفاع الجسمية مطلقا
من مراد فالجسم المفرد اذا زال الاتصال عنه قابليته للابعاد
عند طريان الانفصال زال الصورة الجسمية عما هو جسم مفرد
وهو الهيولى فما هو جسم مفرد لم يزل بالانفصال لانه وحدة
اتصالية بالفعل عند الاتصال والتعدد قابلها بالقوة عند طريان
الانفصال لكن ذلك التعدد بالفعل ووحدة اتصالية بالقوة
فتعرضه ان يصير تارة متصلا واحدا وتارة عين المتصلين
بلعد ارتفاع الوجود عن ذاته فاصل ذاته هو الهيولى

بدون اعتبار وحدته الاتصالية ومقابلها ولهذا الشرح
سيأتي بعد الاستيفاء نقل كلام اشارات الحكيم ثم قال الشارح
المذكور في الشرح المذكور في دفع الجواب المذكور اقول القابل
للابعاد الثلثة بالحقيقة هو الجسم التعليمي اعني الكمية السارية
في الجهات الثلث والجسم الطبيعي انما يتصف بالقابلية بالعرض
وبتبعية كونه معروضا للجسم التعليمي فالجسم اذا طرء عليه
الانفصال انعدم عارضه لا ذاته اعني الجسم التعليمي الذي
كان قبل الانفصال وحدث عارضان اخران اعني الجسمين
التعليميين الحادثين بعد الانفصال وقابلية الابعاد لازمة
للجسم الطبيعي لا ينفك عنه لعدم انفكاك جسم تعليمي ما عنه
فهو مع الجسم التعليمي الواحد متصل واحد ومع الجسم التعليمي
المتعدد متصل متعدد كما يقولون ان الهيولى مع الصورة الجسمية
الواحدة متصلة واحدة ومع الصورة المتعددة متصلة متعددة
فانهم يقولون ان الصورة الجسمية متصل بالذات لا يقبل الانفصال

بل ينعدم عند الانفصال ويحدث صورتان اخريان والهيولى
لكونه في حد ذاته لا متصلة ولا منفصلة باق في الحالين ونحن
نقول المتصل في ذاته انما هو الجسم التعليمي وهو لا يقبل
الانفصال بل ينعدم عنده ويحدث جسمان تعليميان اخران
والجسم الطبيعي لكونه لا متصلا في ذاته ولا منفصلا لا ينعدم
عند الانفصال بل هو موجود باق في الحالتين فلا حاجة الى
اثبات الهيولى انتهى قلت دفع هذا الكلام ظاهر
لما قيل من ان التفرقة بين الجسم الطبيعي وبين الجسم التعليمي
بان في الجسم التعليمي زوال ذاته وليس في الجسم الطبيعي
زوال ذاته ليس بشيء لانه ان اراد بالذات حقيقة الشيء
فظاهر انها لم تزل ذات الجسم التعليمي وحقيقته عند طريان
الانفصال وان اراد الهوية الشخصية فظاهر انه عند طريان
الانفصال زال شخصية الصورة الجسمية والجسم الذي كان
عبارة عنها وان لم تزل حقيقتها فذلك ضروري لا ينكره

من له وجدان لان خلاصة كلام الشارح المذكور انه لا يلزم
من ابطال تركب الجسم من الاجزاء التى لا يتجزى الا كون الجسم
متصلا لجواز ان يكون متصلا بواسطة اتصال الجسم التعليمى
القايم به فيكون الجسم التعليمى قابلا للابعاد الثلاثة
بالذات لا غير ولما حكم بذلك جماعة من الحكما كصاحب الاشراق وغيره
اختار هذا وقال ان المتصل بالذات والقابل للابعاد الثلاثة بالذات
هو الجسم التعليمى فعندهم ان الانفصال لا يعدم الا الهوية الجسم
التعليمى لا الهوية الجوهرية التى هى محلها وهى الصورة
الجسمية الجوهرية والجسم الذى عبارة عنها ولا اختيار ان المتصل
بالذات ليس الا الجسم التعليمى حكم بالتفرقة بين الجسم التعليمى
والجوهرى الذى محله ويسمى الصورة الجسمية تارة والجسم
الطبيعى اخرى بان فى الجسم التعليمى ذو انه عند الانفصال
وليس فى الحكما من ذات الهيولى المستمر فانهم ارادوا
بذات الهيولى هويتها الشخصية كما يفهم من تصحيحهم بان

الجسم الطبيعى من ذوات ذاته واراد بالذات ما اراده م

الهيولى

الهيولى امر واحد بالشخص فكذلك اراد الشارح بذات الجسم
الطبيعى هويته الشخصية وبالجملة ان ذهب الحكماء فى بقاء
ذات الهيولى بعد الانفصال ان الهيولى المتشخصة باقية
بعده كما هو ظاهر عباراتهم ذهب الشارح الى ان الجسم الطبيعى
المتشخص باق بعد الانفصال وان ذهبوا فى بقاء ذات
الهيولى الى ان الهيولى المتشخصة الكائنة حال الاتصال
تصير حال الانفصال اشخاصا كذلك ذهب الشارح الى ان
الجسم المتشخص الكاين حال الاتصال يصير حال الانفصال
اشخاصا ولا يما فاستاذ المدققين قدس سره مراده ان
الهيولى لما كان امرا مبهما يمكن الحكم ببقاء ذاتها عند
الانفصال بان يكون عند الاتصال شخصا واحدا و
يكون عند الانفصال شخصين مع بقاء ذاتها وحدها
بدون تشخصها واما الجسم الطبيعى فلما لم يكن مبهما لا يصح
ان يقال انه يبقى عند الانفصال بان يكون عند الاتصال

شخصاً وعند الانفصال شخصاً مع بقاء الذات لان كون
ذات الهيولى فيهما بالمعنى الذي لا يصح اجزاؤه في الجسم
غير بين فان كان معنى ابهام ذات الهيولى انها عند الاتصال
شخص وعند الانفصال اشخاص مع بقاء الذات امكن
اجراء هذا المعنى في ذات الجسم ايضاً بل تمام الاشارة اليه
سابقا مرادا من ان القابل للابعاد مقوم للجسم وان المتصل
بالذات القابل للابعاد بالذات ليس الا الصورة الجسمية
وان للجسم التعليمي معنيين احدهما هو الصورة الجسمية مع تعين
امتداداتها الثلثة وثانيهما كون الجسم المتصل بحيث يمسح بكذا
كذا مرة ولا يبعد ان يتوهم غير متناه توهما كما مر غير مرة
فان اراد الشارح الجسم التعليمي المعنى الاول كان ما ذكره بعينه
مذهب المشائين الذاهبين الى اثبات ان الذات التي هي
باقية عند الانفصال وانعدام الجسم التعليمي بهذا المعنى
هي بعينها الهيولى فانهم لم يريدوا بالهيولى الا الجوهر الباقي في كلتي

الاتصال

الاتصال والانفصال بحيث يطرأ عليه الصورة الجسمية
الواحدة عند الاتصال ويطرأ الصورتان الجسميتان
عند الانفصال فان الجسم التعليمي الواحد بالمعنى المذكور
هو الصورة الجسمية الواحدة المعينة الامتدادات والجسميين
التعليميين هما الصورتان الجسميتان المتعينتا في
الامتدادات فعلى هذا المعنى يكون الجسم التعليمي متصلاً
بالذات اي لا باعتبار الخارج وقابلاً للابعاد الثلثة كذلك
بناء على ان الصورة الجسمية كذلك فيكون الصورة الجسمية
متصلة بالذات بالحقيقة وقابلة للابعاد بواسطة المطلقة
كما مر تحقيقه غير مرة والجسم التعليمي انما يكون متصلاً
قابلاً للابعاد بواسطة اشتماله على الصورة الجسمية وان
اراد بالجسم التعليمي المعنى الثاني فهو ليس متصلاً بالذات
وقابلاً للابعاد الثلثة بالذات بل انما يكون متصلاً و
قابلاً بالعرض بسبب الصورة الجسمية التي هي متصلة بالذات

وقابل للابعاد الثلاثة على الاطلاق بالذات وايضا اذا
كان محل الجسم التعليمي مع كونه غير قابل بالذات جسما طبيعيا
كما ذكره الش لزم ان لا يكون الجسم الطبيعي قابلا للابعاد
الثلاثة بالذات فلا يكون جسما في حد ذاته كما مر اشارة
اليه سابقا مرارا فالشارح عند هذا القول يعني ان الجسم
الطبيعي في حد ذاته قابل للابعاد الثلاثة فلما تذكر ذلك
قال بعد ذكر ما مر في الشرح المذكور بل نقول لا يلزم ان الجسم
اذا طرأ عليه الانفصال لم يكن قابلا للابعاد وغاية ما في
الباب انه كان قبل الانفصال قابلا واحدا للابعاد و
بعد الانفصال قسمين كل منهما قابل للابعاد الثلاثة فالجسمية
القديم من الجسم وحدة وطرأ عليه كثرة والجسم حال الوحدة
هو بعينه حال الكثرة ولم ينعدم قط كما يقولون ان
المادة هو شخص هو عند الاتصال هو بعينه عند الانفصال
كذلك نقول ان الجسم شخص هو عند الوحدة اعني الاتصال

هو بعينه عند الكثرة اعني الانفصال غاية الامر انه لا يقال
ان الجسم اي حين الانفصال شخص واحد بل شخصان
فان قيل اذا كان هناك قصعتان في كل منهما
قدر من الماء فلا شك ان لكل من المائين شخصا ممتازا
عن الاخر فاذا صببناهما في كوز يرتفع بينهما الامتياز ويزول
تشخصاهما فينعدمان بانعدام تشخصهما فلم يصح قولكم
ان الجسم عند الكثرة هو بعينه عند الوحدة لم ينعدم قط
قلنا المجموع في تلك المائين شخصا ممتاز عن سائر المياه
وهذا التشخص باق لم يزل ولذلك صح قولنا الجسم عند
الكثرة هو بعينه عند الوحدة لم ينعدم قط وانما الزائل تشخص
اخر به امتاز كل من المائين عن الاخر فبزواله زال الكثرة
لا ان ذات المتصف بالكثرة فان قيل زوال هذا التشخص كاف
في مقصودنا وهو لزوم انعدام مجموع المائين لان كل من
المائين ينعدم بانعدام تشخصه الذي به امتاز عن الاخر حين

فينعدم المجموع ايضاً ضرورة انعدام الكل بانعدام الجزء
قلنا اجزاء المجموع ذات كل من المباين بدون تشخصه
الذي به امتاز عن الجزء الآخر فان هذا التشخص ليس من
مقومات المجموع الذي هو باق في حالتي الوحدة والكثرة
بل انما هو مقوم لتشخص كل من المباين لا لذاته التي هي
جزء من المجموع والحاصل ان تشخص كل من المباين مركب
من معروض هو جوهر الماء وعارضه امتاز عن الماء
الآخر والمعتبر في تقويم المجموع هو المعروض دون
عارضه انتهى كلامه قلت دفع هذا الكلام ظ
لا لما قال سيد المدققين قدس سره من ان قوله لا نسلم
ان الجسم اذا طرأ عليه الانفصال لم يكن قابلاً للابعاد
منع مقدمة لم يدعها احد انما الدعوى هيهنا ان الجسم
القابل للابعاد الذي كان قبل الانفصال لا يبقى بعينه
ويحدث جسمان آخران قابلان للابعاد وهي ضرورية

لا يحتاج الى بيان لخلافه في الهيولى فان ما كان منها موجوداً
قبل الانفصال لا ينعدم بعده لان مراد الشيخ من طريان
الانفصال على الجسم في قوله اذا طرأ عليه الانفصال
هو قبول الجسم الانفصال بحيث يبقى مع مقبوله الذي
هو الانفصال عند تحقق الانفصال فخلاصة كلامه
المصدر بلفظه بل المذكور بعد الجواب الاول الذي هو منع
كون الصورة الجسمية قابلة للابعاد الثلثة بالذات ثم
بعد تسليم ان القابل للابعاد الثلثة بالذات هو الصورة
الجسمية لا نم انها لو قبلت الانفصال بحيث يبقى عنده لزم
ان لم يكن قابلة للابعاد بالذات كما هو مدعى مثبتي الهيولى
فانهم ادعوا ان الصورة الجسمية ينعدم عند الانفصال
والا لم يكن قابلة للابعاد فلا بد من الامر الباقي وهو الهيولى
فكلام الشيخ منع هذه المقدمة وهي بعينها الدعوى التي ذكرها
سيد المدققين قدس سره بقوله وانما الدعوى هيهنا الخ

قوله وهي ضرورية لا تحتاج الى بيان غير تام عند الشارح فانه حكم
بان الجسم القابل للابعاد الذي كان قبل الانفصال لم ينعدم
باعتبار الذات والتشخص بل بقي بعده باعتبارهما وانما الحادث
بعد الانفصال تعدد القابل للابعاد وزوال الوحدة التي ليست
مشخصة ولا داخلة في تشخص القابل للابعاد لا يوجب انعدام
ذات القابل للابعاد ولا زوال تشخصه فكما ان الحكماء زعموا
بقاء ذات الهيولى المتشخصة مع تبدل الوحدة والكثرة
التزم الشارح بقاء ذات الصورة الجسمية المتشخصة مع تبدل
الوحدة والكثرة فلا بد من اثبات الفرق مع اثبات عدم
بقاء ذات الصورة الجسمية ليندفع كلام الشارح ولا بما قيل
من ان دعوى كون الجسم متشخصا حال الانفصال بتشخص كان
متشخصا بعينه حال الاتصال مع ان تشخصه في حال الانفصال
مركب من تشخصات اجزائه دون تشخصه الذي حال الاتصال
يستلزم كون المجموع المركب من تشخصات اجزائه دون تشخصه

الذي حال الاتصال يستلزم كون المجموع المركب من المائين متشخصا
بتشخصين احدهما تشخص بمقتضى جزئية ذات الماء وهو الكائن في
حال الاتصال مع الانفصال وبه تشخص حال الاتصال
ولا يزول عند الانفصال وثانيهما تشخص بمقتضى جزئية كل
من المائين والمتميز عن الاخر وهو الزائل عند الاتصال
وهذا مما تقرر بمن له ادنى فطانة اذ لا يشك عاقل في ان
التشخصين لا يقومان بشيء بعينه قياما بالذات قياما حقيقيا
وما يقولون من ان الهيولى المتشخصة متشخصة بتشخصين
لم يريدوا به القيام بالذات والحقيقة بل القيام بالعرض
وبالمجاز ولا يجوز عاقل ان يكون قيام التشخصين بالمجموع المائين
مثل قيام تشخص الهيولى بها اذ لا واسطة في العروض هناك
والقول بان جزء المجموع ذات الماء دون تشخصه لا يصدر
الا عن المحصل لانه ان اراد بالذات الحقيقة الكلية فظاهر انها
ليست جزء من المجموع الخارجي وان اراد بها الهوية التشخصية

نظرًا انها لا يتصور كونها باقية حال الاتصال **لا يقال فاسيد المدققين من ان ما ذكره الش** هناك انه لا يجوز ان يكون الحكم الذي اجري القوم على الهيولى من انها ذات باقية والحصة الخاصة منها بهذا المتصل يكون عند الاتصال شخصا واحدا ويصير حال الانفصال شخصين جاريا على ذات الجسم بان يكون الحصة الخاصة من الجسم بهذا المتصل حال الا يضا له يكون شخصا واحدا ويصير حال انفصاله جسمين ولا يندفع ذلك بما ذكره هذا المجيب اذ حاصل ما دفع به ذلك ان الجسم الشخصي لا يبقى حال الانفصال وهو لا يمس كلام الش فان الشيخ يذهب الى ان الجسم الشخصي باق بعد الانفصال كما ان القوم يذهبون الى ان الهيولى المتشخصة باقية بعده بل كما انهم ذهبوا الى ان الهيولى المتشخصة الكاينة حال الاتصال تصير حال الانفصال اشخاصا كذلك نقول الشيخ ان الجسم المتشخص

الكاين

الكاين حال الاتصال يصير حال الانفصال اشخاصا نعم يندفع ما ذكره الش بما اشرنا اليه من ان الهيولى امر مبهم في حد ذاته فجاز بقاء ذاته ووجوده بدون بقاء التشخص بخلاف الجسم فانه في حد ذاته شيء معين فلا يتصور بقاء ذاته بعد الانفصال لان التوجيه الذي ذكره **ذلك السيد المدقق لا يناسب** كلام الش فان ما ذكر من قوله كما يقولون ان المادة هو تشخص هو عند الاتصال هو بعينه عند الانفصال كذلك نقول ان الجسم شخص هو عند الوحدة اعني الاتصال هو بعينه عند الكثرة اعني الانفصال لعروض الكثرة وهذا التشخص باق لم يزل ولذلك صح قولنا الجسم عند الكثرة هو بعينه عند الوحدة لم ينعدم قط انما الزايل تشخصات يدل على ان الشيخ ذهب الى ان الجسم الشخصي باق بعد الانفصال كما ان القوم ذهبوا الى ان الهيولى المتشخصة باقية بعد الانفصال نعم لا يندفع بكلام **السيد المذكور**

المجموع

من كلام الاعتراض المذكور الذي خلاصته ان
الجسمين عند الانفصال تشخص بالذات وبالحقيقة وهو
مركب من تشخصي الجسمين وهذا التشخص لم يتحقق عند
الاتصال فالحكم ببقاء تشخص الجسم عند الانفصال كما حكم
به الشارح مستلزم لان يكون لذلك المجموع المركب من الجسمين
تشخصاً آخر غير مركب من تشخصي الجسمين ضرورة ان
التشخص الذي تحقق عند الاتصال لم تركب من تشخصي
الجزئين فلزم من كلام الشارح ان يكون للمجموع المركب من الجسمين
عند الانفصال تشخصان احدهما مركب من تشخصي الجسمين
والآخر ليس مركباً منهما وقيام كل من التشخصين انما هو
بالذات وبالحقيقة فان تشخص المجموع المركب من تشخصي
الجزئين انما هو بالذات وهو التشخص الحادث وكذلك
التشخص الباقي انما يكون تشخصاً للمجموع بالذات
عند الانفصال والا لم يبق التشخص فلزم ان يكون للمجموع

المركب من الجسمين عند الانفصال تشخصان بالذات وذلك
ضروري البطلان والقول بان جزء المجموع ذات الماء دون
تشخصه لا وجه صحة له بل انما يندفع ذلك الاعتراض من كلام
الشارح بان يقال كما ان الحكماء ذهبوا الى ان للهيولى عند
الانفصال تشخصين احدهما تشخصها بالذات وبه تمتاز
ذاتها عن الغير ولا تعتبر فيها باعتبار هذا التشخص الا الذات
لا تشخص شيء من الصور الحادثة وثانيهما تشخصها بالعرض
بسبب الصور الحادثة وبه تتميز تلك الصور بعضها عن بعض
فكذلك ذهب الشارح بان المجموع الجسمين بعد الانفصال
تشخصين احدهما تشخصه بالذات وبه تمتاز ذاته عن الغير
وثانيهما تشخصه بالعرض وبه تمتاز بعض اجزائه عن بعض فهذا
التشخص الذي هو تشخص ذات المجموع بالعرض انما يعرض
بالذات لاجزائه الفعلية المتعددة التي تعددها يحدث
عند الانفصال الفاصل كلام الشارح هنالك انه لم يجوز ان

يكون الحكم الذي اجرى القوم على الهيولى من انها متشخصة
بالتشخص بحسب الذات والوجود ما لشخص وحدتها الذاتية
ويكون متصلة وهذا عند الاتصال ويصير شخصين متصلين
عند الانفصال جاريا على ذات الجسم بان يكون شخصاً
واحدا بالوحدة الذاتية على نحو وحدة الهيولى ومتصلا حالا
عند الاتصال ثم يصير شخصين متصلين عند الانفصال
على نحو صيرورة الهيولى شخصين متصلين ولا خفاء في
ان ما ذكره المعترض لا يدفع هذا الكلام بل انما يمكن دفعه باثبات
التفرقة الصحيحة بين الهيولى وذات الجسم المصححة لبقاء
الهيولى المتشخصة دون بقاء ذات الجسم الموجودة الممتازة
عن جميع ما عداها وقول المعترض ولا محذور عاقلا ان يكون
قيام التشخصين بالمجموع مثل قيام تشخص الهيولى بها اذ لا
واسطة في العروض هناك لا يصلح للتفرقة فان الاجزاء
المقدارية المفروضة في الجسم المتشخص عند الانفصال

يصير

يصير واسطة في عروض التشخصين الحادث عند الانفصال
وهو التشخص الذي يمتاز به تلك الاجزاء بعضها عن
بعض بعد الانفصال والحاصل ان ما ذكره المعترض في
دفع كلام الشارح بعينه ودفع اثبات الهيولى فما اجاب
به في دفعه كان بعينه جوابا للشارح في دفع الاعتراض عليه
وسيجيء زيادة ايضاح لذلك وانت خبير بان كلام الشارح
المذكور المصدر بقوله بل نقول لا يندفع ايضاً عما قال
سيد المدققين من ان الهيولى امر مبهم لا تتشخص مستقلا
الا بالصورة وليس لها في كل وقت الا تشخص واحد
من الصورة في ذلك الوقت وبدل التشخص لا ينفي ذاته
المبهمة لان كل ما هو جار على ذات الهيولى المبهمة
جار على ذات الجسم المطلقة فان في ماهيته الجسمية
المطلقة ابهاماً على نحو ابهام اثبت ذلك المدقق رحمه الله
في الهيولى بل كلام الشارح انما يندفع في المقامين بما اقوله اما

www.icar.ir

المقام الاول وهو القول بان المتصل بالذات والقابل
للابعاد الثلثة بالذات انما هو الجسم التعليمي الذي هو عرض
واما الجسم الطبيعي فانما يقبل الابعاد بواسطة الجسم التعليمي
فهو مندفع بما مر الاشارة اليه مرارا من ان الجسم الطبيعي
باعتبار ذاته وجوهريته ممتد في الجهات وقابل للابعاد
فان الجوهر ما لم يكن ممتدا في الجهات وقابلا للابعاد
الثلثة لم يكن جسما فبطل كونه ممتدا وقابلا للابعاد الثلثة
بواسطة طريان عرض له لان العرض وجوده متاخر عن وجود
الموضوع فلو كان الجسم الطبيعي مقدما في مرتبة الوجود على
العرض الذي يسمى بامتداد قابلية الابعاد فلم يكن في تلك المرتبة
جسما ولم يكن محل الجسم التعليمي جسما طبيعيا وقد فرض
انه محله هف وسياتي زيادة ايضاح له في اثناء كلام
صاحب الاشراق انشاء الله الحكيم اما اندفاع كلام الشيخ
المذكور في المقام ٢ وهو القول بان القابل للابعاد الثلثة

بالذات

بالذات هو الجسم الطبيعي مع منع ان القابل للابعاد الثلثة بالذات
ينعدم عن طريان الانفصال فالقول بان غاية ما في الباب انه لا يبقى
عند الانفصال وحدة قابل للابعاد الثلثة بالذات بل يتحقق
جسمان كل منهما قابل للابعاد الثلثة بالذات وعند الاتصال
يتحقق جسم واحد هو قابل للابعاد الثلثة بالذات ولا يكون شيء
من الوحدة والكثرة موجبا لانعدام ذات القابل للابعاد ولا زائلا
لتشخصه الذاتي لينعدم ذلك التشخص بزواله فبان يقال هذا
الكلام انما يصح ان لو كان انقسام الجسم الطبيعي في الخارج عبارة
عن تفريق الاجزاء وتبعيدها بزوال الاتصال الذي يعرض لها من
دونها لئلا يكون ذواتها معروضة للوحدة الاتصالية تارة وللكثرة
الاتصالية اخرى بعد طريان العدم على تلك الذات وفي ذلك
بطلان على هذا التقدير لا يخلو اما ان يكون تلك الذات المجتمعة
على الاتصال العرضي متناهية او غير متناهية وكل منهما باطل كما مر
سابقا فالحق ان انقسام الجسم الطبيعي الى القسمين ليس الا انعدام

الصورة الجسمية والجسم المتشخص الذي كان عند الاتصال
حدوث الصورتين الاخريين والجسمين المتشخصين الاخرين فيكون
الوحدة الاتصالية لازمة لتشخص الجسم الطبيعي والصورة الجسمية
بل الاتصال وقبول الابعاد مقوم للجسم الطبيعي كما مر مرارا
وذلك لانه لو لم يكن كذلك لكان كل من الاتصال والكثرة
وقبول الابعاد عارضا للجسم الطبيعي فلزم ان يكون الجسم
الطبيعي مقدما على الاتصال المطلق الذي هو عبارة عن الامتداد
المطلق بل على قبول الابعاد على الاطلاق ضرورة تقدم الموضوع
على الاعراض فلزم من ذلك ان يكون الجسم الطبيعي في مرتبة
ذاته اما مجردا صرفا او متفرقات من الاجزاء التي لا تتجزى
وكل منهما باطل ولا يخفى عند التأمل لزوم المحال الثاني على تقدير
حقية ما ذكره الشارح المصدر بلفظه بل فات الجسم المفرد المتشخص
اذا كان باقيا بعينه عند الانقسام الى القسمين لزم تقدم ذاتي
القسمين على اتصالهما العارض لهما قبل الانقسام وكذا الحال في

الانقسام الى ثلثة اقسام وغيره من الانقسامات ولما كان
احتمال كون الذوات الغير المتناهية معروضة للاتصال العرضي
المتأخر عنها في الوجود محالا تعين كون الذوات المتناهية التي هي الاجزاء
التي لا تتجزى معروضة للاتصال العرضي وهو المحال الثاني بعينه وهذا
هو مذهب الشهرستاني والحاصل ان الشك المذكور اجرى على الصورة
الجسمية والجسم الطبيعي ما اجراه الحكماء على الهيولى من تقدمها او ذاتها
نحو وجودها على الاتصال والانفصال وعدم بقاء ذات الجسم
في نحو وجودها لو الاتصال والانفصال الغير بين كما لا يخفى فلا بد
في دفع كلام الشارح بانه انما يكون باثبات ان الاتصال ليس
عارضا للجسم والا لزم تقدم الجسم والصورة الجسمية عليه بالذات
ولزم من ذلك التقدم المحالات المذكورة من تركب الجسم المفرد من
المتفرقات التي يعرض لها الاتصال وهو باطل الحاصل وكون المجرد
المحض معروضا للاتصال الموجب لصلاحية كونه ذا اجزاء
فلم يبق نحو وجوده بواسطة عارض لضرورة ان ليس للمجرد صلاحية صيرورة

كونه ذات اجزاء ولما ثبت ان الاتصال والامتداد ليس متأخراً عن
الجسم بالذات ثبت ان الجسم في حد ذاته متصف بالوحدة الاتصالية
فعند طريان الانفصال على الجسم المفرد زال ذاته بزوال الوحدة الاتصالية
وحدث جسمان اخران لم يكن ذاتاهما عند الاتصال بالفعل واما
الهيولى فليست في حد ذاتها متصفة بالوحدة الاتصالية ولا الانفصالية
لانها ليست متصلة في حد ذاتها ولا منفصلة فلم يلزم من ذلك
تقدم الهيولى على الاتصال ليلزم فيها ما يلزم في الصورة الجسمية
من المحالات المذكورة وذلك لان الهيولى في مرتبة وجود ذاتها
خالية عن الاتصال والانفصال لعدم لم تكن متصفة بهما باعتبار
ذاتها فلها في مرتبة وجود الذات وحدة اتصالية عند الاتصال
وهذه دقيقة نشأت من عدم كون الصورة الجسمية التي هي
متصلة باعتبار ذاتها عرضاً فانه لو كانت عرضاً لزم تقدم الهيولى
عليها بالذات ولزم من ذلك التقدم المحالات المذكورة بعينها
ولما لم يكن الصورة الجسمية عرضاً لم يلزم تقدم الهيولى التي هي محلها

عليها

عليها بالذات بل هي متأخرة بالذات عن الصورة المطلقة كما سيأتي
بيانه عن قريب ان شاء الله العليم فالهيولى انما توجد متصلة ثم يعرضها
الانفصال بعد زوال ذاتها بخلاف الصورة الجسمية فانها توجد
متصلة باعتبار ذاتها فعند زوال الاتصال لم يبق ذاتها فالجسمان
الحادثان عند الانفصال مجموعهما ليس متصلاً ولا ممتداً ولا قابلاً
للابعاد فليس جسماً واحداً بخلاف هيولاهما فانها مع كونها جسمين
هيولى واحدة فانه ليس في هيولاهما من حيث هي هيولى تعدد بل التعدد
انما يحصل فيها باعتبار تعدد الجسمين والصورتين الجسميتين فالجسم
المفرد من حيث هو هيولى يبقى بعد الانفصال واما من حيث هو جسم
فهو لا يبقى بعد الانفصال لان هيولى الجسم المفرد بعينها هي هيولية
مجموع الجسمين الحادثين بعد الانفصال بخلاف جسمية الجسم المفرد فانه
لا يبقى في مجموع ذينك الجسمين الحادثين بعد الانفصال بل بعد الانفصال
لم يتحقق الا جسمية كل من جزئي المجموع وجسمية الجزء غير جسمية المجموع فان
قيل هي باعتبار ذاتها المستمرة اما ان يكون بحيث لو تصور كانت

مانعة عن وقوع الشركة اولا وعلى الثاني يلزم ان يكون كلية معدومة
في الخارج لان المبهم ليس بموجود باتفاق اهل الصناعة كما
صرح به صاحب الشفا شكر الله سعيه وعلى الاول يلزم
ان يكون جزءه متشخصة فان كان هذا الشخص متعددا كانت
الهيولى متكثرة في نفسها بعين الاجزاء وهو كون الهيولى واحدة في
نفسها ومتشخصة بتشخص مستمر وهو لايخرج عن شبهات ثلثة وان
كان موافقا لما صرح الحكماء من ان الهيولى امر واحد بالتشخص فهي
لزم وحدة هيولى الجسمين اللذين احدهما في المشرق والآخر في
المغرب ولزم كون المتشخص الواحد متشخصا واحدا تارة ومتشخصا
اخرى ولزم كون الوحدة لازمة للهيولى فتصير كالصورة الجسمية
الذي يلزمه الوحدة فينعدم بانعدامها كما ينعدم الصورة الجسمية
ولتلك الشبهات الثلاث قال سيد
المدققين قدس سره العالي ان الهيولى الجسمية
وجدت اولا ذاتا وتشخصا ووحدة عند الاتصال ولنا ان الوجود

والذات عند الانفصال لا التشخص والوحدة وانه ليس للهيولى
وحدة ولا تشخص الا من قبل الهيولى فذاتها امر مبهم بالقوة لا
تعين ولا يحصل لها اصلا فذاتها ما دامت كذلك لا تكون متعينة
ولا معقولة ولا يكون كلية ولا جزئية ولا عامة ولا خاصة فالتردد
فيها بانها كلية او جزئية غير مستقيم نعم اذا اقترنت بها صورة
تعين ذاتها بحسب هذه الصورة فاذن الهيولى لا يكون واحدة
في نفسها كما انها لا يكون متعددة في نفسها قلت على ما اختاره
يكون وجود الهيولى مع انها مستمرة بدون استمرار التشخص و
الوحدة فيلزم بقاء وجود ذاتها مع تبدل التشخص والوحدة فيلزم
ان لا يكون التشخص والوحدة لازمين للوجود وذلك باطل لان
الشيء الموجود في مرتبة الوجود ممتاز عن جميع الاغيار فله تشخص
يمتاز عن الغير وباستمرار وجوده يستمر المتشخص فاذا زال التشخص
زال الوجود ايضا بزواله وبزوال الوجود زال الذات فالتشخص لازم
للوجود وهكذا حكم الوحدة المطلقة فان لكل موجود وحدة ما فالهيولى

الصوّرة ثمّ

العناصر ذات وجود مستمر ان حالتي الاتصال والانفصال
ولزم من استمرار ذاتها ان يستمر امتيازها عن الاغيار بل عن
هيوليات الافلاك ولا نعني بالتشخص الا الامتياز الذاتي عن الاغيار
بحيث يمتنع اشتراك الغير فيها ولا شبهة في تحقق هذا المعنى في كل
موجود في الخارج فانا نعلم بالبديهة ان كل ما هو موجود في الخارج
فهو بحسب لو تصور كان مانعا من وقوع الشركة فكل موجود مستمر
وجوده فباستمرار وجوده يستمر منع الشركة فاذا استمر منع الشركة استمر
نحو وجوده من انواع الوحدة فالوحدة المستمرة هي وحدة الموجود
الذي وجوده مستمر وكذا التشخص المستمر هو تشخص ذلك الموجود
المستمر الوجود ويعلم من هذا ان للهيولى وحدة ما مستمرة وتشخصا
مستمرا كما ان لها وجودا وذاتا مستمرين ولهذا اختار ان هيولى العناصر
متعينة الذات مبهم الصور وكيف يصح الحكم بان الهيولى مبهم الذات
مع بقاء الذات والوجود عند تبدل الصور ومع الحكم بان تشخص الصورة
المتعينة بالهيولى كما صرح به الحكماء فانهم قد صرحوا بان تشخص الصور

المتعينة

المتعينة بالهيولى كما انهم صرحوا بان تشخص الهيولى بالصورة
المطلقة وسيأتي تحقيق هذا الكلام عن قريب ان شاء الله العزيز
اذا تقرر هذا فنقول في قول سيد المدققين وهو ان الهيولى في
ذاتها امر مبهم بالقوة لا تعين ولا تحصل لها اه ان اراد بقوله
مبهم انها مبهم الذات فهو مخالف لكلام الحكماء ولمقتضى البرهان
وان اراد بانها مبهم الصور فهو مسلم لكن لا يلزم منه ان تشخصها
مستمرا باعتبار استمرار الذات وايضا ان اراد بقوله بالقوة ان الهيولى
بالقوة باعتبار وجود الذات فهو باطل فان الهيولى جوهر مستعد لقبول
الصور فجوهريته بالفعل وفعلية الجوهرية مستلزمة لفعلية وجود الجوهر
مستلزمة لفعلية وجود الجوهر من حيث هو جوهر وان اراد بانها بالقوة
باعتبار الصور فهو مسلم لكن لا يلزم منه ان لا وجود لها اصلا ليصح الحكم
عليها بانها ليست كلية ولا جزئية بل يقول المبهم الصرف الذي لا
تعين فيه ولا امتياز بحال لوجوده واستمرار وجوده وكذا امر يكون بالقوة
الصرفة بان لا يكون فيه فعلية اصلا لا فعلية القوة ولا فعلية الوجود

www.ical.ir

فلا يكون في هيولى العناصر مثلا ابهام صرف وكيف وهو جوهر ممتاز
عن هيوليات الافلاك عندهم وعن الصور ولا يكون فيها قوة محضة
وكيف وكونه بالقوة بالفعل وكذا كونه جوهراً بالفعل ففيها شائبة الفعل وشائبة
القوة فهي جوهر من محوضة الفعل وصرافة القوة بل هو جوهر فعلية ذاته
ووجوده بالفعل وكونه متعيناً بالتعينات التي لا ينفك عنها في مرتبة
الوجود بالقوة كالحركة المتوسطة التي هي شخص مستخصصة بالامور
الستة التي لا يتم وجودها في تحقق الحركة ومع تشخصه يستمر وجوده
بتشخصه في جميع حدود المسافة مع تبدل حالاتها فيها وعلى هذا النسبة
يكون للهيولى شائبة من فعلية كل من الوجود والتشخص والوحدة والذات
مستمرة باستمرادها والعرضيات كما يكون للهيولى وجود وذات مستمرين
كما ساعد بذلك سيما المتقدمين تلعن مرة كذلك يكون لها التشخص بنحو
من الوحدة مستمرين باستمرار الوجود والذات **واما دفع الشبهات الثلث
المذكورة فهو في غاية الظهور اما الشبهة الاولى** فلان نحو الوحدة اللازمة
للهيولى ليست وحدة اتصالية فلا يمتنع وحدتها مع طريان الانفصال الانفكاكية
فهيولى

فهيولى الجسمين اللذين احدهما في المشرق والاخر في المغرب لها نحو من الوحدة
فانها اثنان ومع اثنينيتها متصفة بوحدة لا اثنينية بل هي من حيث هي
هيولى لا يقتضي التعدد الاتصالية ولا وحدتها وتتصف بوحدة ما وهي
عدم انقسام الذات من حيث الذات الى الذوات وعدم كثرة الذات
من حيث الذات وهذه الوحدة للهيولى هي الوحدة المستمرة وهي الوحدة
التي من لوازم نفي الكثرة فان للوحدة معنيين كما مر احدهما ما يكون نفي
الكثرة من لوازمه وهي معنى وجودي وهي الوحدة الاتصالية وثانيهما ما هو
من لوازم نفي الكثرة بل هو عين نفي الكثرة ومن هذا القسم ما هو لازم للهيولى
واما القسم الاول فهو لازم للصورة الجسمية والجسم عارض للهيولى بواسطة
الصورة وبذلك يندفع جميع الشبهات الثلث المذكورة اما الشبهة الاولى
فلما عرفت من ان الوحدة التي هي لازمة للهيولى ينافي الكثرة الاتصالية المستلزمة
لتعدد الاجسام المستلزمة لتعدد الاجسام المستلزمة لصحة كون بعضها في
المشرق وبعضها في المغرب فان البعد المكاني لاحد بعضها كما ان تعدد
الامكنة لا يخل بها **واما اندفاع الشبهة الثانية** فلان كون الواحد الشخص العالى

هذه الوحدة التي لازمة للهيولي لا ينافي كونها عين تشخص متحدا بالوحدة الاتصالية
تارة وعين اشخاص متكثرة بالكثرة الانفصالية التي هي عدم الوحدة الاتصالية
اخرى كالوحدة التي حصلت للبحر التي هي عين الامواج المياه التي كل منها موج
بلون ما فان كثرة الامواج وكثرة الالوان احوال البحر لا يخرج البحر عن الوحدة التي له
فهيولى العناصر التي معروضها تحت فلك القمر متحدا بالشخص كالبحر الذي هو ما ح
باعتبار ذاته والعناصر والحوادث اليومية كامواج ذلك البحر والوان اجزائه
فكما ان كثرة الامواج والالوان لا يخرج البحر عن الوحدة التي له كذلك لا يخرج
كثرة الصور العنصرية من المواليد هيولى العناصر عن وحدتها المخصوصة بها العناصر صح
واما اندفاع الشبهة الثالثة فلما مر من ان الوحدة التي هي لازمة لتشخص الهيولى
لا ينعدم بطريان الانفصال وحدوث كثرة الصور فكذلك تشخص الهيولى بخلاف الوحدة الاتصالية
التي هي لازمة لتشخص الصورة الجسمية والجسم فانها تزول عند طريان الانفصال وبزوالها
ينعدم تشخص الصورة الجسمية والجسم فالحاصل ان السائل تفطن ان في مرتبة تحقق الجسم المفرد تحقق الجوهرية
بمعنى كونه موجودا لا في موضوع بل لا في محل مع تحقق المتصلية
والممتدية وقابلية الابعاد ومع
تحقق

تحقق الهوية الاتصالية والطبيعة المقدارية بعد طريان الانفصال
الانفكاكي لم يبق في ذاته من تلك الامور الستة الا المعنى الاول ولهذا
صح ان يقال ان مجموع الجسمين الحادثين بعد الانفصال هو بعينه
هو الجوهر الذي كان جسما مفردا من حيث هو جوهر وموجود و
مستعد ولا يصح ان يقال ان ذلك المجموع هو بعينه هو الجسم المتصل
الذي كان قبل الانفصال من حيث هو جسم ومتصل فانه
لم يبق في ذلك المجموع الجسمية بل انما تحقق
الجسمية في جزئيه اللذين كانا بالقوة عند الاتصال
وقوة وجودهما انما يقوم الجسم المفرد من حيث
هو جوهر مستعد لصيرورته اجساما وهو من هذه
الحيثية يستمر وجوده حالتي الاتصال والانفصال
فلا محالة من هذه الحيثية هويته مستمرة مانعة
من وقوع الشركة فيكون جزئيا فالجسم المفرد
بقي عند الانفصال بهويته المطلقة وان لم يبق

بهويته الاتصاليه هنا وقد بقي في هذه الرسالة
بعد امور خمسه اخر احدها تحقيق العلاقه
بين الهيولي والصورة وبيان انها اتحادية
لا ارتباطية كما هو المشهور وثانيها بيان بقيه
مذاهب الناس في الهيولى وثالثها ما
ذكره صاحب الاشراق في الهيولى وبيان
حاله من الصحة والفساد ورابعها ذكر
بقيه براهين الهيولي وخامسها ذكر الخواطر
التي خطر بالي القاصر اما الامر الاول
فهو معلم من امور احدها ما مر من تصريح صاحب
الشفاء في الحكمه العلائيه من ان الهيولي والصورة
متحدان في الذات مختلفتان في المعنى وثانيهما
تصريح القوم بان الصورة ناعته للهيولى مع كونهما
جوهرين والناعته تقتضي اتحادهما في الذات

فان الجوهر اذا كان ناعتا لجوهر اخر لزم
ان يكون محمولا عليه لامتناع عدم الاشاره اليه
بخلاف العرض فانه كما يمكن اشتقاق المحمول على الجوهر ضوع
وبهذا الاعتبار يقال انه ناعت كالسواد الذي
تشتق منه الاسود واما الجوهر فلا يمكن اشتقاق
المشتق منه بالحقيقه فكونه ناعتا لجوهر اخر انما
يكون بحمله عليه كالمتصل بالذات والممتد بالذات
والقابل للابعاد الثلثه بالذات بالنسبة
الى الهيولي فان هذه المفهومات الثلاثه
عبارات من امر محمول على الهيولى متحد بها في
الذات والوجود على نحو اتحاد النامي بالجسم
متحدان في الذات والوجود في الشجر مع
زوال النامي عنه وبقا جسمية فان حصل اتحاد
الصورة الجسمية والهيولى في الذات والوجود بلا لزم

ان زوال وجود الصورة مستلزم لزوال
وجود الهيولى لان الوجود قد ينسب الى شيء
بالذات والى شيء آخر بالعرض كوجود زيد
الابيض فانه منسوب الى بالذات الى زيد والى
مفهوم الابيض بالعرض ولهذا يمكن زوال
الوجود عن الابيض مع عدم زواله عن بدن مع اتحاد
زيد ومفهوم الابيض اذا اخذ لا بشرط في
الذات والوجود فكذلك الحال في الهيولى و
الصورة الجسمية فانهما متحدان في الذات
والوجود على نحو اتحاد زيد ومفهوم الابيض
المحمول عليه في الذات والوجود فان الصورة توجد
بوجود واحد هو منسوب الى الهيولى والصورة
مع امكان زوال نسبته الى الهيولى فينعدم الجسم
من حيث هو قابل للابعاد الثلاثة ولا ينعدم من حيث

هو جوهر مستعد لقبول الصور فان قيل زوال الوجود
من الابيض من حيث هو ابيض انما يمكن مع بقا
كونه زائدا ابناء على ان زوال الوجود عن الابيض
من حيث هو ابيض هو بالحقيقة زوال الوجود
عن البياض بالذات فعلى هذا كل حيثية اتحادية
زايلة عن الشيء انما يمكن زوالها لو كان تلك
الحيثية تابعة للحيثية الارتباطية التي نسب اليها
الزوال بالذات فلزم ان يكون زوال الصورة
عن الهيولى على تقدير كونها وصفا جوهريا اتحاديا
تابعا لزوال ارتباطي عن الهيولى وذلك لا
ان كان عرضا لزم تقوم الجوهر بالعرض مع
تقدم الهيولى على الصورة المطلقة بالذات وهو
بطل لما مر فتعين ان يكون جوهرا وان يكون
الارتباط بين ذينك الجوهرين اللذين احدهما

صورة جسمية بالحقيقة والاخر الهيولى غير اتحادي
كما هو المشهور قلت قد يكون زوال الحيثية الانضمامية
كمفهومي القرب والبعيد فانهما حيثيتان اتحاديتان
مع انهما تزولان عن الشيء بالنسبة الى شيء اخر
وزوالهما ليس تابعا لزوال مبدا اشتقاقهما بل
الامر بالعكس لان القرب والبعد ليسا الا القريبية
والبعيدية فعلى هذا قول القائل كل حيثية اتحادية
زايلة عن الشيء انما يمكن زوالها لو كانت تلك
الحيثية تابعة للحيثية الانضمامية عندهم فان قيل هذه
القضية الكلية صحيحة في الحيثية الاتحادية الحقيقية
وان لم يصح في الحيثية الاتحادية المطلقة اي سواء
كانت انتزاعية او حقيقية قلت صحتها في
الحيثية الاتحادية الحقيقية ايضا غير مسلم فان بعض
الانسان والحيوان مثلا حيثيتان اتحاديتان حقيقيتان

بالنسبة الى الموجود الشيء والجسم وليس اتحادهما تابعا
للحيثيتين الارتباطيتين بل الامر بالعكس ولما كان
اتحادهما ليس تابعا للحيثيتين الارتباطيتين لم يكن
زوالهما تابعا لزوالهما اه الجملة فنسبة ما هو متصل
بالذات وهو ممتد بالذات وقابل للابعاد الثلاث
الى الجوهر بالمعنى المذكور سابقا اي الجوهر بمعنى الاخص
وهو الموجود لا في محل كنسبة الفصل الى الجنس ولما كان
العلاقة بين الفصل والجنس وانما تكون اتحاديا
كان العلاقة بين المتصل بالذات والجوهر بهذا
المعنى اتحاديا فالمتصل بالذات اذا اخذ بشرط لا
كان صورة جسمية كما ان الجوهر بالمعنى المذكور
اذا اخذ بشرط لا كان هيولى الجسم واذا اخذ لا بشرط
كان الاول فصلا والثاني جنسا وسيأتي تحقيق
ذلك بعد ذكر كلام صاحب الاشراق ومما يدل

على ان العلاقة بين الهيولى والصورة اتحادية كلام
بهمنيار حيث قال واذا كان وجود الصورة الجسمانية
وفي ذاتها هو وجودها في المادة فعدمها عن المادة
هو عدمها في ذاتها فان هذا القول انما يصح ان لو
كان الصورة الجسمية والهيولى يتحدتان في
الذات بان يكون لها حيثيتان اتحاديتان
باعتبار احديهما يكون ذلك الذات هي الهيولى
وباعتبار الاخرى يكون الصورة الجسمية وذلك
لان الجوهرين المتباينين في الخارج لا يصح ان
يكون وجود احدهما بعينه وجوده في الاخر كما
لا يخفى ويدل ايضًا على اتحاد الهيولى والصورة
كلام بهمنيار حيث قال والجسم هو معنى ان
لا احد من هذه الامور الثلثة اي الصورة
الجسمية والطبيعة والهيولى احدا بالفعل لا بعرض

فارض

فارض واتحاد الهيولى بالصورة ليس كاتحاد الجسم
بالبياض الابيض فان الجسم له وجود وقوام
بالفعل ولا كذلك حال الهيولى مع الصورة فلهذا
صار اتحاد الهيولى بالصورة اتحادا نوعيا
واتحاد الجسم بالابيض ليس باتحاد نوعي وايضا
يدل على اتحادهما تصريح الحكما بان الهيولى متقومة
بالصورة مع التصريح بانهما جوهران فانه يلزم
من هذا التقويم ان لا يكون الهيولى معتدة بالذات
على حلول الصورة فيها وانتفاء ذلك التقدم
مستلزم لاتحادهما وايضا يدل على اتحادهما بعض
الدلائل المذكورة في اثبات الهيولى كما ستأتي
انشاء الله تع وفي الجملة الحكم باتحاد الهيولى والصورة
في الذات هو الاظهر بعد التامل في كلامهم
فهو الاولى بالاختيار فان قيل اتحادهما في

الذات مستلزم لكون زوال ذات احدهما مستلزما
لزوال ذات الاخر فلزم من اتحادهما في الذات
ان ينعدم ذات الهيولي بانعدام ذات الصورة
قلت اتحادهما بحسب الذات انما يستلزم ما
ذكره القائل ان لو لم يكن مع ذلك الاتحاد الاختلاف
بحسب المعنى اما لو كان الهيولي والصوره واحدة
بحسب الذات ومتعددة بحسب المعنى كما
صرح به صاحب الشفاء في الحكمة العلائية
فلا يلزم من انعدام المعنى الذي هو الصوره
الجسميه انعدام المعنى الذي هو الهيولى فان
قيل اذا كان الهيولى والصوره متحدتين بحسب
الذات ومختلفين بحسب المعنى لزم التناقض
لانه يلزم ح ان يكون المعنى الذي هو الهيولى
غير المعنى الذي هو الصورة وهذان المعنيان

انما يكونان جوهرين فجوهرية الهيولي غير جوهرية
الصورة فلزم ان تكونا ذاتين مختلفتين سواء
اريد بكون الشيء ذاتا كونه جوهرا او كونه معنى
موجودا اذ ان المعنيين المتعددين لم يصح ان يكونا
موجودين بوجود واحد والا لزم وجود الكل بدون
وجود الجزء كما هو المشهور قلت المراد بالذات
ما هو المراد من قولهم بالذات في قولهم الحمل
بالمواطاة هو الاتحاد في الذات والوجود او
المراد بالذات ما هو مستقل في القوام بمعنى ان
لا يكون في محل وعلى التقديرين لا يلزم من كون
الهيولى والصوره متحدتين بحسب الذات ومختلفتين
بحسب المعنى الجوهري بمعنى انه لا يكون في
موضوع التناقض فان قيل اذا كان الهيولى
والصوره متعددتين بحسب المعنى فتعددهما

اما في الخارج او في التعقل وعلى الاول لزم ان
يكون لكل منهما وجود مباين لوجود الاخر فـ
لا يكون احدهما محمولا على الاخرى ولا على المجموع
فلزم تعددهما بحسب الذات وعلى الثاني ان
يكون الهيولى والصورة من الاجزاء التحليلية
العقلية كما حكم به سيد المدققين قدس الله سره
فلزم ان لا يكونا جزئين خارجيين وقد صرح القوم
بكون الجسم مركبا في الخارج وكيف يصح ان يكون
الاجزاء التحليلية المحضة بحسب بعضها مع
انعدام بعض فانه من بقاء الهيولى مع انتفاء الصورة
الجسمية لزم ان لا يكونا من اجزاء تحليلية محضة
بل عن كونهما من الاجزاء الخارجية قلت
الاجزاء التحليلية اي الاجزاء الاتحادية يكون
على قسمين كما مر الاشارة اليه احدهما ان يكون

تحليلية

تحليلية صرفة بدون تحققها في الخارج كما في الماهية
البسيطة بحسب الخارج المركبة في التعقل وثانيهما
ان يكون اجزاء عقلية اي اتحادية مع تحققها
في الخارج كما في الماهية المركبة في الخارج كالجسم
مثلا فانه كما يكون في التعقل مركبا في الجنس الذي
هو المعبر عنه بالجوهر بمعنى الاخص ومن الفصل
الذي هو المعبر عنه بقولنا قابل للابعاد الثلثة
على الاطلاق بالذات فكذلك يكون في الخارج
مركبا من الامرين اللذين احدهما بازاء الجنس
والاخر بازاء الفصل ومن انتفاء احدهما مع بقاء
الاخر مستلزم لذلك التركيب وهذان الامران
مع تعددهما في الماهية متحدان في الوجود والذات
على نحو اتحاد زيد مع مفهوم قائم والحاصل ان
كل ماهية مركبة في الخارج من المادة والصورة

www.icar.ir

فهي مركبة في العقل من الجنس والفصل المحمولين
عليها فلو محة تحقق حسبه هي منشا تحليل الجنس
وحده اخرى هي منشا تحليل الفصل وتانك
الحسان متحدتان في الخارج بان يكون كل
منهما مرتبطه بالاخر ارتباطا اتحاديا فعلى هذا
يكون اجزاء المركب الخارجية على نحوين احدهما
نحو الاجزاء المقداريه التى لا يصح حملها على المركب
سواء اخذت بشرط لا اولا بشرط وثانيهما نحو
الاجزاء الخارجية التى لها نحو اتحاد بحيث لو اخذت
لا بشرط كانت محمولة وتلك الاجزاء هي الاجزاء
التى وجدت بوجود واحد على نحو وجود زيد و
مفهوم قائم فانه تحقق بينهما نحو من الاتحاد المصحح
لحمل احدهما على الاخر وكما ان للقائم معنى هو
ناعت لزيد بالحقيقية وزيد منعوت به ومجموع

الناعت والمنعوت له تحقق ما في الخارج
كما ان لكل منهما تحقق بحسب يصح ان ينفى احدهما
بدون الاخر فكذلك الصورة الجسميه معنى ناعت
للهيولى على نحو كون العالم ناعتا لزيد والمنعوت هو
الهيولى بمنزلة زيد ويكون مجموع الناعت الذي
هو صورة الهيولى والمنعوت الذي هو مادة
لتلك الصورة موجودا في الخارج بوجود واحد
وهو الجسم الطبيعي فان قبل ما ذكرت هو بعينه
ما ذهب اليه سيد المدققين قدس الله سره فما المخا لعة
بين كلامه وكلامك قلت المخالفة بين كلامه
قدس سره وبين كلامي من وجوه احدها انه قدس
سره جعل الصورة الجسميه والهيولى كلاهما من
الاجزاء التحليليه للجسم مع بقاء الهيولى والصورة
الجسمية وثانيها انه قدس سره جعل الهيولى

مبهم بحسب لا تشخص لها مستمرا ولا وحدة مستمرة مع استمرار
نحو وجودها وذاتها وثالثها انه قدس سره حكم
على الهيولى المستمرة الوجود في الخارج بانها ليست
كلية ولا جزئية ورابعها انه قدس سره يحكم بان
الهيولى والصورة والجسم بل جميع الماهيات الممكنة
موجودة بالوجود الانتزاعية وان لا فعلية للهيولى
في الوجود مع استمرار نحو وجودها وتبدل ماهيتها
وخامسها انه قدس سره يحكم بان الهيولى مع
كونها تحليلية لا مدخل لها في ماهية الجسم و
سادسها انه قدس سره يحكم بان مبادي جميع
فصول الماهيات امور اتحادية تحليلية حتى
ذهب الى ان النفس الناطقة مع تجردها جزء تحليلي
اتحادي للانسان وانا اخالفه قدس سره في جميع
امور المذكورة كما سنشرحها بعد ان شاء الله العزيز

وان

فان قيل لزم من التحقيق المذكور ان يكون الهيولى
والصورة موجودتين بوجود واحد مع استمرار
وجود الهيولى وهويته وتشخصه مع زوال
الصورة عنها والوجود المنتزع عن الصورة غير
الوجود المنتزع عن الهيولى وعن المجموع فيلزم
تعدد وجودهما ووحدتهما هف وايضا
كيف يتصور بقاء الوجود الانتزاعي مع تبدل
الموجود الذي هو موجودية اي الصورة الجسمية
قلت التعدد في وجودهما ليس الا في الاعتبار كتعدد
وجودي زيد ومفهوم العالم الذي هو محمول على زيد
ولا منافات بين هذا التعدد والوحدة فانه لما
كان الصورة الجسمية حده اتحادية للهيولى كانتا
متحدين بحسب الذات ومع ذلك الاتحاد
الاتحاد في الوجود مع تعدد مما في الوجود بالاعتبار

فان الوجود واحد نسبته الى الهوية التي هي الهيولى
بالذات وبالعرض الى صورتها الجسمية وبعد
الانتساب يصير متعددا بالاعتبار ولما كان
وحدة الوجود تابعاً لوحدة الذات اي كون
الصورة الجسمية حيثية جوهرية اتحادية
للهيولى بدون الحيثية الارتباطية الحقيقية
جاز بقاء وجود الهيولي الذي هو وجود الصورة
مع زوال الوجود عن الصورة ان يزول الصورة
عن الهيولي على نحو زوال مفهوم القائم عن زيد
مع بقاء وجود زيد الذي هو وجود العالم
والتفصيل ان يقال الحيثيات على اقسام
خمسة احدها الحيثية الارتباطية الحقيقية كالسواد
بالنسبة الى الجسم وثانيها الحيثية الارتباطية
الانتزاعية كالوجود الانتزاعي والوحدة ووجوه

هذين القسمين مغاير لوجود ما يعرضانه ولهذا
لم يحملا عليه وثالثها الحيثية الاتحادية الحقيقية
التي هي تابعة الحيثية حقيقية ارتباطية لمفهوم
الاسود المحمول على زيد مثلا فان حيثية الاتحادية
حقيقية تابعة للحيثية الارتباطية الحقيقية التي
هي البياض ورابعها الحيثية الاتحادية الانتزاعية
لمفهوم الوجود الانتزاعي ومفهوم الواحد وغيرهما
من المحمولات الانتزاعية وخامسها الحيثية الاتحادية
الحقيقية التي هي غير تابعة للحيثية الارتباطية كمفهوم
الانسان بالنسبة الى الموجود فان الموجود الذي
هو انسان كونه انسانا لا بسبب المعنى الارتباطي
الذي هو نظير السواد في كونه منشأ لكون الشيء
اسود وهذه الاقسام الثلثة مشتركة في ان وجودها
بعينه وجود ما يحمل عليه سواء كان الوجود انتزاعيا

اوحقيقيا فانه لاشبهة في ان وجود مفهوم القائم
المحمول علي زيد بعينه هو وجود زيد الذي كان
قاعدا قبل كونه قايما فيكون وجود زيد مستمرا مع
تبدله من كونه قاعدا الي كونه قايما بلا شبهة وكذلك
حال الهيولي فان وجودها مستمر مع تبدلها من كونها
متصلة واحدة الي كونها عين المتصلين وهو عبارة
عن كونها قابلة للانفصال بالفعل فعلي هذا يكون
الصورة ما يصير به الهيولي جسما وهو متصليتها
لا بان يعرض لها عرض يصير به متصلة بل بان يتحد
مفهوم المتصل معه فيكون بمعني المتصلية امرا اعتباريا
يوجد من المتصل لان المتصل يوجد من الاتصال نظير
الموجود والوجود انما يوجد من الموجود فانه هو
الموجودية والموجودية انما يوجد من الموجود كالانسانية
الموجودة من الانسان فان قيل اذا كان الاتصال انتزاعيا

ولاخفاء في ان الامر انتزاعي لا يجب تاخيره عن الموصوف
به فلا يجب تاخير الاتصال عن موصوفه علي تقدير كونه
عرضا فيجوز ان يكون اتصال الجسم عرضا انتزاعيا غير
متاخر عن مرتبة وجوده فلا يثبت الاتصال الجوهري
اي المتصل بالذات الذي باثباته يثبت الهيولي
قلت لابد لكل امر انتزاعي من منشا الانتزاع فان
منشا انتزاع اتصال الجسم الجسم من حيث هو جسم او
صورته الجسمية ثبت وجود المتصل بالذات الذي
هو باعتبار ذاته منشا الانتزاع الاتصال وبذلك
يثبت وجود الهيولي المتحققة في الجسمين المنفصل احدهما عن
الاخر بدون الاتصال فلا يكون الهيولي منشا الانتزاع
الاتصال اي المتصلية فاذا صارت بحيث يصير
منشا الانتزاع المتصلية بضم اليها جوهر متصل
بالذات وهذا الجوهر هو حيثية كونها متصلة

وانما يكون هذه الحيثية جوهرا لانها لا يتاخر عن مرتبة
وجود الهيولى بالذات بل انما يكون مفهومة للهيولى
ويتم بها ماهيتها الهوية التي هي الهيولى فعلم جوهريتها
بل عدم عرضيتها من عدم تاخرها عن الهيولى في
دخولها في جواب ما هو وعلم ان ارتباطها بالهيولى
اتحادي من كونها ناعتة لها كما مر فان قيل لزم من
كون ارتباطها اتحاديا اتحاد الجوهرين الموجودين
في الخارج وهو باطل كما بينه صاحب الشفاء شكر الله
سعيه في كتبه في بيان ابطال اتحاد العاقل والمعقول
الجوهري قلت اتحاد الجوهرين لكل منهما وجود وتشخص
بالفعل بدون الاخر ممتنع بالبرهان الذي ذكره في كتاب
الاشارات وغيره واما الجوهران اللذان احدهما فعل
وتحصل للاخر والاخر حامل لقوة الاول ومبهم يتعين به
فاتحادهما ليس بمحال على نحو اتحاد الجنس والفصل

الجوهرين فلما كان في الهيولى شائبة القوة وشائبة الابهام
جاز ان يتحد بما هي به يصير موجودة بالفعل ومتحصلة
فان قيل كون الجوهر الموجود في الخارج بين محوضة الابهام
والقوة وبين صرافة التعين والفعل مما تابى عنه العقل
ويستبعده قلت يدفع استبعاده ملاحظة النظر
فان الاجزاء المقدارية المفروضة في الجسم جواهر
موجودة في الخارج بين محوضة القوة وصرافة
الفعل فانها ليست موجودة بالفعل ولا بالقوة الصرفة
فهي موجودة بين صرافة الفعل ومحوضة القوة فانا نجد
التفرقة بينها وبين المعدومات المطلقة مع كونها غير موجودة
بالفعل فلما جاز ان يكون للجسم اجزاء خارجية مقدارية
موجودة بين محوضة الفعل وصرافة القوة جاز ان يكون
له اجزاء معنوية خارجية موجودة بين محوضتي

الفصل والقوة واما النظير في الابهام والتعين فهو ظ
جدا فان المهية الجنسية بل الماهية النوعية انما هي بين
محضوضتي الابهام والتعين ففيها ثانيه الابهام والتعين
فكذلك حال الهيولى فان فيها ابهاما وتعينا ما فهي
بين مرافقة الابهام والتعين ولما كان المناسبة لذا ح
هذا المبحث وبيان نقد المذاهب ان نذكر بعد ذكر
كلام صاحب الاشراق ودفعه استحسن نقد به فنقول
قد احتج في التلويحات اولا على عرضية كل من الطول والعرض
والعمق بتبدلها مع بقاء الجسمية كما هو المشهور ثم قال في
مجموع الاعراض عرض فالجسم التعليمي عرض اي لا سيما عرضية
كل واحد من الابعاد الثلثة وهي الطول والعرض والعمق
ثبت ان مجموع هذه الاعراض وهو الجسم التعليمي عرض
اذ لا نقوم الجوهر بالاعراض ثم قال والمقدار عرفت عرضيه

بالتخلخل

دة
بالتخلخل والتكاثف معناه ان التخلخل والتكاثف مما زيادة
المقدار ونقصانه من غير ورود مادة ولا انفصال لها تلك
المادة تتوارد عليها المقادير المختلفة وهي في حالها لا تفتقر
تلك المادة الى ما يحلها من تلك المقادير فالمادة موضوع ع
لمقادير الحالة فيها اعراض انتهى قد اما الدليل الاول
الدال على عرضية كل من الطول والعرض والعمق الذي
خلاصته ان تبدل اشكال مثل الشمعة مع بقاء الهوية
مستلزم لتبدل كل من الطول والعرض والعمق مع بقاء الهوية
الاتصالية وتبدل كل منها مع بقاء الهوية يستلزم عرضية
فمقتضاه انما هو عرضية عوارض الجسم التعليمي اي كون الجسم
بحيث يكون مقدار طوله كذا وعرضه كذا وعمقه كذا
لا عرضية الجسم التعليمي فان الجسم التعليمي الذي هو كون الجسم
بمسح بكذا كذا امر لا يتبدل اصلا في الشمعة تبدل
اشكالها المختلفة بل انما يتبدل به مقدار احد من الطول

والعرض والعمق ولا نزاع ان الجسم التعليمي عبارة عن مجموع الطول
والعرض والعمق بحسب تبدل تبدل احدها مطلقا في الجملة
هذا الدليل انما يدل على تبدل عوارض الجسم التعليمي الذي هو اما
عبارة عن الجسم بحيث يمسح بكذا كذا امرة وهو عرض واما عبارة
عن الصورة الجسمية الجوهرية بالمعنى الاعم مع تعين امتداداته
الذي هو عرض فهو بهذا المعنى مركب من الجوهر بالمعنى الاعم ومن
العرض واما الدليل الثاني فهو انما يدل على تبدل الجسم التعليمي
الذي هو صرف العرض الحقيقي لا على تبدل الجسم التعليمي بالمعنى
الذي هو مركب من الصورة الجسمية وتعين امتداداتها
الا باعتبار تبدل جزئه الذي هو عرض صرف وتبدل المركب
باعتبار جزئه مع بقاء الهوية انما يدل على عرضية ذلك الجزء
لا على عرضية الجزء الباقي وهو الممتد القابل للابعاد الثلثة
على الاطلاق فانه باق في الجسم حالتي التخلخل والتكاثف كما لا يخفى والعرض
انه لا يلزم من ذينك الدليلين بعد تتميمهما الا على عرضية الجسم

التعليمي

التعليمي بمعنى كون الجسم بحيث يمسح بكذا كذا امرة وعرضية جزء الجسم
التعليمي بالمعنى المركب من الصورة وتعين امتداداتها لا عرضية
الصورة الجسمية بمعنى الممتد القابل للابعاد الثلثة على الاطلاق ق
فاحفظ ذلك فانه نافع في الكلام الاتي ثم احتج الشيخ
بعد ذكر ما مر على ان في الجسم امتداد جوهري بوجوه ثلاثة
احدها انه لو تقوم الجسم الموجود في الاعيان بامتداد جوهري
لكان هذا الامتداد اما كليا او جزئيا لا جائز ان يكون
كليا لان الكلي من حيث هو كلي لا وجود له في الاعيان وما لا وجود له ل
في الاعيان لا يتقوم به ما هو موجود فيها فالجسم العيني
لا يتقوم بالامتداد الكلي ولا جائز ان يكون جزئيا لانه ان كان
هو الذي يتعين عرضيه وتبين في الجسم غيره لم يكن في الجسم امتداد
جوهري وان كان في الجسم امتداد عرضي واخر جوهري فذلك
مح لان الامتداد طبيعة واحدة ومفهوم واحد لا يختلف
جواب ما هو ولو كان بعض جزئياته جوهرا وبعضها عرضا

لكان جواب ما هو مختلفا فيه والتالي بطـ فالمقدم مثـ
لكن بعض جزئياته جوهرا او بعضها عرضا بل اما ان يكون
الكل جوهرا واما ان يكون الكل عرضا ولما ثبت عرضية البعض
ثبت عرضية الباقي وثانيها انه لو كان في الجسم امتداد جوهري
لكان موجودا في كل الجسم وفي جزئه سواء كان ذلك الجزء
حاصلا بالفعل او بالقوة والعرض ومن المعلوم ان الامتداد
في كل الجسم اكثر من الامتداد الذي في جزئه الفعلي او العرضي فذلك
الامتداد اذن قابل للتجزية بمعنى ان يعرض فيه شيء غير شيء لذاته
وكل ما هو كذلك فهو كم لذاته فهو عرض فالامتداد الجوهري عرض
هف وثالثها انه لو كان الامتداد الجوهري حاصلا في الجسم
اذا تخلخل الجسم بمعنى زيادة مقداره من غير انضياف مادة اليها
فلا يخلو اما ان يبقى الامتداد الجوهري عند التخلخل لما كان قبل
التخلخل او لا يبقى فان بقي مع انه ازداد مقداره لا شك ان القدر الزائد
من مقداره بالتخلخل الذي في الصورة الجرمية اذ لو كانت فيه وفي القدر

قبل الزيادة التخلخلية مع انهما في ذلك القدر لما كانت قبل التخلخل
لكانت الصورة حالة من الامتداد فقد زادت في ذلك الجسم المتخلخل
والمقدار بقاؤها كما كانت هف فلم يبق ذلك الامتداد الجوهري
كما كان ومن المعلوم انه ليس بناقص فهو اذن ازيد فالامتداد
الجوهري كم لذاته فهو عرض فالجوهر عرض هف انتهى كلامه قلت
ما ذكره سابقا من تحقيق الامتداد الجوهري كاف في دفع مثل الوجوه
الثلاثة فان التفصيلات السابقة تدل على ان ليس في الجسم الا امتداد
واحد اي ممتد واحد وهو واحد على الاطلاق كان جوهرا
واذا احد على التعيين كان مركبا من الجوهر والعرض بهذا الاعتبار
وليس جوهرا ولا عرضا وان كان داخلا في تعريف العرض بحسب الظاهر
كما مر لكن لما كان الشيخ ممن اعتقد القوم بصحة كلامه وجب زيادة
الايضاح في دفعه فنقول اما دفع الوجه الاول فبان نقول
اخترنا ان الجسم الموجود في الخارج يتقوم بالامتداد الجوهري اي
بالممتد الجوهري قوله لو يقوم الجسم الموجود في الاعيان بامتداد

جوهري لكان ذلك الامتداد كليًا او جزئيًا قلت قد مرّ
ان امتداد الجسم ليس شيئًا يكون الجسم به ممتدًا بل انما هو ممتد بنفسه
فيكون مفهوم الممتد متحدًا بالجسم ومعنى امتداده اتحاده
بالممتد على نحو ما قيل في الوجود فانه كما لم يمكن وجود الماهية
الا موجودة بها فيكون معنى وجودها اتحادها بالموجود
كذلك امتداد الجسم ليس الا ممتدية فمعنى امتداده هو
اتحاده بالممتد وقد سبق بيان ان الممتدية المطلقة مقومة للجسم
وانها حد به اتحاد به غير متاخرة عن الجسم بل عن ماهيته التي هو به
التي هي الجسم فلا يكون عرضًا لانها ليست في موضوع اي في محل
سم وجوده ومهيته بدونها فعلى هذا اخترت ان الجسم
الموجود في الاعيان المشخص بالمشخص المغاير لمهيته متقوم
بامتداد جوهري متشخص بمشخص الجسم اي متقوم بمفهوم الممتد المتغير
بما يتغير به الجسم فان الممتد الكلي اي الممتد الذي هو كلي طبيعي
مقوم للجسم الذي هو كلي طبيعي والممتد الجزئي مقوم للجسم الجزئي والحاصل

جود
ان اراد الشيخ بالكلي الكلي المنطقي اخترت ان الممتد الموجود
في الخارج المقوم للجسم الموجود في الخارج ليس كليًا بهذا المعنى
لان الكلي بهذا المعنى لا يوجد في الخارج وان اراد بالكلي الكلي
الطبيعي اي ما هو معروض للكلية في العقل اخترت ان الممتد الذي
هو مقوم للجسم الموجود في الخارج كلي باعتبار مهيته وجزئي بتشخص
الجسم قوله لا جائز ان يكون جزئيًا لانه ان كان هو الذي
ق ثبت عرضيته وليس في الجسم غيره قلنا ما ثبت عرضيته بالدلائل المذكورة
انما هو امر عارض للمتصل وهو بعين امتداداته بالانقطاع
اما مطلقًا او مخصوصًا وهذا العرض ليس موافقًا لمفهوم الممتد
في الماهية ليلزم من عرضيته عرضيته فليس في الجسم عند الحكماء
الا الاتصال المتفق ان الماهية احدهما جوهري والاخر عرضي
ليرد عليهم ما اورد الشيخ بل انما يتحقق عندهم في الجسم مفهوم
الممتد المتعين بما يتعين به الجسم وهو معنى جوهري اعني
الهيولي موجود في الخارج بدون تحقق الاتصال المصدري

تحقق
لما مر من ان الحيثية الاتحادية المتحققة في الخارج لا يستلزم
الحيثية الانبساطية في الخارج فالمتحقق في الخارج انما هو المتصل
والاتصال اي كون المتصل متصلا انما هو امر انتزاعي
موافق للمتصل في الماهية فلا يلزم من كون منشأ الامر
الانتزاعي عرضا كون معنى الممتد المتحد بالهوية الخارجية عرضا
فملخص الجواب ان الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق بدون
اعتبار تعين الامتدادات مطلقا اي بدون اعتبار تعين معين
هو المقوم للجسم وهو جوهر واما كونه بحيث تعين امتداداته
تعينا ما بان انقطع امتداداته او امتداده الى غير النهاية او كونه
بحيث تعين امتداداته بان يكون طوله ذراع وعرضه ذراع مثلا
فهو امر عرضي لازم للممتد بعد وجوده في الخارج وهذه الامر
ليس موافقا للممتد في الماهية فمفهوم الممتد على الاطلاق بالمعنى
المذكور كما مر مرارا طبيعة واحدة وجوهرية لا يختلف فيها
جواب ما هو واما كونه بحيث يمسح بكذا كذا مرة فهو معنى عرضي

لا يختلف فيه جواب ما هو والشيخ لم يفرق بينهما بان الحكماء
يفرقون ويطلقون عليهما امتدادا بالمحاورة ولهذا انهم ا
انهم قائلون بالامتدادين بمعنى ان الجسم بحيث لو تعين امتدادا
يكون الاجزاء الفرضية فيه منتزكا الحدود وبالامتداد
العرضي كونه بحيث يمسح بكذا كذا مرة والمعنى الثاني يختلف
في صورتي تبدل اشكال الشمعة وتخلخل الجسم بلا تبدل
المعنى الاول ولهذا حكم بكون الثاني عرضا ولما كان
المعنى الاول داخلا في ماهية الجسم وجودا وتعقلا وحكموا
بالمعنى الاعم فالجسم بالمعنى الجوهري يتقوم بالامتداد الجز
الجوهري بالمعنى المذكور ولم يتعين امتداد الجسم متشخصا
للجسم ولا للصورة الجسمية التي هي الامتداد الجوهري بالمعنى
المذكور ضرورة ان الممتد ما لم يوجد لم يتعين امتدادا
وما لم يتشخص لم يوجد كما هو المشهور وفي الجملة التشخص
لم يتأخر عن وجوده وتعين امتداداته متأخر عن وجوده

فليس تعين الامتدادات متشخصاً ولهذا تبدل تعينها
مع بقاء تشخص الجسم الذي بقاؤه مستلزم لبقاء تشخص
صورته الجسمية ولا يخفى عليك بعد التأمل فيما ذكر
سابقاً ان في الجسم باعتبار الامتداد ثلثة امور احدها
الممتد في الجهات الثلاث على الاطلاق ثانيها
الممتد المتعين الامتدادات باحد من التعينات
وثالثها الممتد المتعين الامتدادات بالتعين المخصوص
والمقوم للجسم ليس الا الاول الذي هو الصورة الجسمية المتقدمة
على الاخيرين بالذات وهو ليس بعرض ولا مركب
من الجوهر والعرض واما الثاني فهو الجسم التعليمي المطلق
الذي هو مركب من الجوهر الذي هو الصورة والعرض
الذي هو كونها متعينة في الامتدادات باحد من
التعينات وثالثها هو الجسم التعليمي المخصوص المتعين
الامتدادات بالتعين المخصوص وهو ايضاً مركب

من الصورة الجسمية والعرض الذي هو كونها متعينة
في الامتدادات بتعين مخصوص هذا ان اريد بالجسم
التعليمي الصورة الجسمية ماخوذ مع مقدار من غير النظر
الى المادة واما لو اريد به مقدارها اي كونها
بحيث يمسح بكذا كذا مرة فهو صرف العرض وليس مركباً من العرض
وغيره وقد مر مراراً ما هو كاف في تحقيق هذا الموضع و
ان مرادهم بالامتداد العرضي انما هو مقدار الجسم الذي
هو كونه بحيث يمسح بكذا كذا مرة وبالامتداد الجوهري
هو الممتد في الجهات الثلاث على الاطلاق وهذا
المعنيان مختلفان في الحقيقة يعبر عنهما بالامتدادين
مجازاً ولا غيره الا بالمعنى لا باللفظ فقط والشيخ اعتبر
جانب اللفظ وجعل تعين امتدادات الصورة
الجسمية من جملة تشخصاتها بل جعل المقدار المطلق عبارة
عن الصورة الجسمية والمقدار المعين عبارة عن الجسم

التعليمي والاول مخالف للنظر الحكمي والثاني مع كونه
غير مخالف للواقع بالبيان المذكور غير مرة مناف لما حققه
في المطارحات من المشخص لكل جزئي هو ذاته لا عوارضه
اللاحقة له والثالث مخالف لمقتضى البرهان بدون
تعين امتدادا ذاته مطلقا اي بدون اعتبار تعين ما لها
وبدون اعتبار تعين مخصوص لها هو الصورة الجسمية
والتعين المطلق انما يعتبر في المقدار المطلق والجسم
التعليمي المطلق كما ان التعين المخصوص انما يعتبر في
الجسم التعليمي الخاص وهذا هو مقتضى البراهين المذكوره
سابقا فعلى هذا يكون الموجود في الخارج الذي هو
الجرم المعين الذي هو متشخص اما بذاته كما هو مذهب الشيخ
في المطارحات او بنحو الوجود كما هو مذهب الفارابي
او بالجزء التحليلي كما اختاره سيد المحققين او بالفاعل
كما هو مختار البعض او بارتباطه الي الوجود الحقيقي الذي

المادة
هو بذاته مانع من وقوع الشركة في الذات او باحواله
من الوضع والحيز مع اتحاد الزمان كما ذهب اليه الشيخ د
ممتدا في الخارج مع كونه جوهرا مستعدا في وقت
انفصالا ففي هذا الوقت صدق وصفان خارجيان
احدهما انه ممتد في الخارج وثانيهما انه جوهر مستعد
فيه ولا بد لهما من مصداقين خارجيين كما لا يخفى وعند
طريان الانفصال لم يبق مصداق الصفة الاولى مع
بقاء مصداق الصفة الثانية فيكون ذلك المصداقان
متغايرين في الخارج ضرورة ان زوال احدهما بحسب الخارج
مع بقاء الاخر يستلزم تغايرهما في الخارج فيكون تركب الجسم
منهما في الخارج اذ لا نعني بالتركيب الخارجي في الجرم
المعين الا اتحادهما بالمعنيين المحمولين في الخارج بحيث
يزول احدهما مع بقاء الاخر فمفهوم الممتد الذي هو الصورة
الجسمية اذا اخذ بشرط لا كلي طبيعي موجود في الخارج

نحو وجود الطبايع الكلية وتشخص باعتبار اتحاده بهذا الهوية
الاتصال اي متشخص بتشخصها هاهنا بحث آخر في كلام
الشيخ وهو انه اختار في التلويحات ان الجرم العيني مركب
من الجوهر الذي نسميه الهيولى ومن الاتصال والامتداد
العرضي فنقول الامتداد العرضي الذي اختاره
مفهوم للجرم العيني الموجود اما كلي او جزئي وكلاهما مما
باطلان على النحو الذي ذكره في الدليل الاول واما
الثاني فليتبدل الامتدادات المعينة مع بقاء الجرم العيني
في الصورتين اللتين ذكرهما فان كان المقوم هو
الامتداد الذي يثبت عرضيته بالتبدل وبقي الجرم
العيني عند تبدله لم يكن الامتداد مقوما للجرم لتبدله مع بقاء
الجرمية وان كان للجرم امتداد عرضي او اخر ازايل
فذلك مع انه ليس فيه امتدادان عرضيان بحسبان
فما اجاب عن هذا البحث فقد اجاب عن الدليل الاول

غايته ما في الباب ان المعنى الباقي هو جوهر عند الحكماء و عرض
عنده فالحق ان الامتداد الجوهري الذي هو مقوم للجسم عبارة
عن كون الهوية الموجودة في الخارج ممتدا بحيث ذا ابعاد ط
الامتداد المصدري بمعنى في الخارج بان يتخذ في الهوية
الجوهرية الخارجية ومقوم لماهيتها ولهذا لم يكن عرضا
واما المقدار العرضي فهو عرض قائم بذلك الممتد كما مر غير مرة
ويختلف في الممتد واما الدليل الثاني فمندفع بان مفهوم
الممتد الذي هو صورة جسمية وجوهر انما هو الممتد
في الجهات الثلاث اذا اخذ مطلقا بدون اعتبار تعين
امتداد من امتداداته وليس فيه بهذا الاعتبار الجوهر
امكان فرض شيء دون شيء فلم يتصور فيه الكل والجزء فما
فيه الكل والجزء انما هو الممتد في الجهات المتعين امتداده داته
وهو ليس جوهرا صرفا بل انما تركب من الجوهر والعرض
الذي هو المقدار الذي هو الكم كما لا يخفى تقول في قوله

لو كان في الجسم امتداد جوهري لكان موجودا في كل الجسم
وفي جزئه انه اذا اعتبر الامتداد الجوهري بدون اعتبار تغير
امتداداته اي بدون المقدار العرضي لم يتصور فيه الكل والجزء
ليصح ان يقال انه متحقق في كل الجسم وفي جزئه واذا اعتبر مع المقدار
ليحصل الكل والجزء كان مقدار الكل اكثر من مقدار الجزء
ولا يكون الامتداد الجوهري الذي في الكل اكثر من الامتداد
الجوهري في الجزء لان الامتداد الجوهري من حيث هو امتداد
جوهري لا يختلف فيه الكل والجزء فنقول ومن المعلوم ان الذي
في كل الجسم اكثر من مقدار الامتداد الذي في جزء منه فهو لكن لا يلزم
الا كون مقداري الكل والجزء بالنسبة لذاتيهما وهو كونهما لاعتبار
لذاتيهما وعرضيين لم يلزم من ذلك ان يكون الامتداد الجوهري
الذي لا يختلف في الكل والجزء بالصغر والكبر عرضا والحاصل
ان مفهوم الممتد في الجهات الثلاث اذا اخذ بدون اعتبار
تبدل امتداداته مطلقا هو الجوهر ولا شبهة في تحقق هذا المعنى

في الكل والجزء بلا تفاوت في الصغر والكبر نعم اذا اعتبر مع تعين الامتدادات
صار امتداد الكل اكثر بواسطة المقدار الطاري عليه وبعد
تحقيق ان مفهوم الممتد في الجهات الثلاث على الاطلاق
جوهر ظهر اندفاع الدليل الثالث فان قوله فلا يخلو اما ان
يبقى الامتداد الجوهري عن التخلخل كما كان قبل التخلخل او لا
حاله بعد التخلخل المذكور فان الامتداد الجوهري الذي
هو الممتد في الجهات الثلاث على الاطلاق لا يبقى عند التخلخل
كما كان قبل التخلخل قوله فان بقي مع ازدياد مقداره فالقدر
الزايد بمقداره بالتخلخل لم يوجد فيه الصورة الجرمية قلت اذا اعتبر
الممتد في الجهات الثلاث على الاطلاق لم يكن بهذا الاعتبار فيه
زيادة ونقصان في المقدار ولم يتصور فيه القدر الزائد
ليقال انه لم يوجد فيه الصورة الجرمية او يكون فيه الصورة الجرمية
وان اعتبر مقدار ذلك الممتد الجوهري المتخلخل فهو ازيد من مقداره
قبل التخلخل ويكون في القدر الزائد جزء من الممتد الجوهري ولا يلزم

من ذلك ان يكون الممتد الجوهري متحيزا لذاته ليلزم كونه كما
وعرضا والحاصل ان الممتد في الجهات الثلاث على الاطلاق
مطلقا او معنا هو الجوهر وفي هذا المعنى لا تفاوت في حالتي
تكاثف الجسم وتخلخله كما كان قبل التخلخل ولا يتصور فيه الزيادة
والنقصان بهذا الاعتبار فلا يجري فيه قول الشيخ فالقدر الزائد
بالتخلخل الذي نسبه الصورة الجرمية فانه انما يجري في الممتد في الجهات
ذلك اذا اعتبر فيه كونه مقدارا بالمقدار المعين وعند اعتبار ذلك
لم يكن الممتد الا ماخوذا مع عرض يعرض بالتخلخل فلم يبق الممتد
بهذا الاعتبار عند التخلخل كما كان قبله فقول الشيخ ومن المعلوم
ليس بنقص فحينئذ ان اريد بالامتداد الجوهري كم لذاته
فهو عرض قلنا لما كان اريد به الامتداد الجوهري بواسطة مقداره
لم يلزم ان يكون ذاته كما لذاته فلم يلزم ان يكون عرضا
وايضا يمكن اجراء الدليل الثالث على ابطال ما اختاره
الشيخ من ان الجسم مركب من الجوهر والامتداد بان يقال

ان الجوهر الذي هو محل الامتداد العرضي ان بقي عند التخلخل
ليس فيه من ذلك الجوهر شيء اذ لو كان بعينه في القدر الذي قبل الزيادة
التخلخل بعينه في ذلك القدر كما كان قبل التخلخل لكان الجوهر
قد زاد في ذلك الجسم المتخلخل والنقص بعينه وكما كان
وان لم يبق ذلك الجوهر كما كان ومن المعلوم انه ليس بالنقص فهو
اذن ان اريد فيه ذلك الجوهر كم فهو عرض فالجوهر عرض وهو
فما اجاب الشيخ به عن هذا الدليل اذا اجري على ابطال
قوله هو بعينه جواب عنه اذا اجري على الابطال الامتداد الجوهري
فان قيل لما كان الشيخ غير قائل بالتخلخل والتكاثف الحقيقيين امكن
له ان يجيب عن هذا الدليل اذا اجري على ابطال مذهبه المختار
بمخالفتهما في الخارج ولم يجز هذا من قبل الحكماء القائلين
بالتخلخل والتكاثف الحقيقيين قلت نصره هذا الدليل
حينئذ لا لموضع عام البرهان بل حقه ان يجري على ابطال
التخلخل والتكاثف الحقيقيين لا على ابطال الامتداد الجوهري

وفي جوابه ما مر لا اشارة اليه من الممتد الجوهري من حيث هو جوهر
لا يتصور فيه التفاوت بالكلية والجزئية والزيادة والنقصان
فلا يمكن ان يقال فيه ان في القدر الزائد بالتخلخل تحقق شيء من
الامتداد الجوهري او عدمه بل انما يعرض القدر بعد اعتبار مقدار
الممتد الجوهري الذي هو العرض الذي ينقسم الممتد الجوهري بسببه ومن
انقسامه بسببه لم يلزم ان يكون الممتد الجوهري كما لذاته ثم يلزم ان يكون
عرضا وايضا الدليل الثالث يجري في ابطال ما اختاره الشيخ من
ان الجسم مركب من جوهر هو الهيولى ومن الامتداد العرضي اذا
اجري في الجسمين اللذين احدهما اصغر من الاخر بان يقال في المقدار
الزائد على مقدار الجسم الاصغر من ذلك الجوهر شيء او لم يتحقق والثاني نظ
باطل والاول يستلزم لكون ذلك الجوهر كما لذاته وعرضا وهو
بط فما اجاب الشيخ شكر الله سعيه عن هذا كان جوابا للمحقق عن
دليله الثالث وسيأتي عن قريب زيادة تحقيق تتعلق بالتخلخل في الكلام نق
الحقيقي ان شاء الله الحكيم ثم قال الشيخ في التلويحات بعد ذكر ما

مس بكل واحد من هذه الوجوه الثلثة ان المقدار واحد
في الجسم اي ليس بعض افراده جوهرا والبعض عرضا ولما ثبت عرضية
بعض افراده فيما مضى وجب ان يكون كله عرضا واذا كان
عرضا فاما ان يكون كل هيئة للجسم او بعضها خارجا عنها لا جائز ان
يكون كلها والا لكان الجسم عرضا ولا جائز ان يكون خارجا
والا لم يكن فصل الجسم منوقعا على فصل الامتداد فهو اذن داخل
فيها جزء منها واذا كان جزءا من الجسم وجب ان يكون للجسم
جزءا وجوده لذلك الجزء الاخر لا بد وان يكون جوهرا اذ
لو كان عرضا لكان المجموع المركب منه ومن الامتداد الذي
هو عرض عرضا ايضا فكان الجسم عرضا وهو ظاهر البطلان فلا بد
وان يكون جوهرا ما يلحق لذلك الامتداد اما عند بدو احاد
الامتدادات وهو الجزء الثالث الجوهري هو الذي يسمى
الهيولى فليس الجسم محض الجوهر بل هو كان مجموع جوهر وعرض
اما الجوهر فهو الهيولى واما العرض فهو الامتداد المقوم انتهى
كلامه قلت قد مر مرارا ان للجسم ثلثة امور احدها كونه ممتدا في الجهات

الثلث بدون اعتبار تعين الامتدادات بخصوصها والاول
جوهر مقوم والثاني هو المقدار المطلق والثالث هو المقدار
الخاص وهما عرضان اذا عرفت هذا فمعنى الحسن المذكور سابقا
اي الحسن اللمسي احد مباحثه كون الممتد في الجهات
ممسوحا بمقدار اخر مطلقا وثانيهما كونه ممسوحا بكذا
مرة واما اذا اخذ الممتد في الجهات الثلاث محسا بالحس
فهو مركب من الجوهر والعرض كما مر سابقا فالمقدار سواء كان مطلقا
او مخصوصا فهو عرض يعرض للممتد في الجهات الذي هو الصورة الجسمية
فان مقدار الممتد في الجهات الثلث عرض قائم فقول الشيخ ان المقدار
هو عرض هو الحق واما قوله فثبت بكل واحد من الوجوه ان المقدار
واحد فان اراد بالمقدار الامتداد سواء كان جوهرا او عرضا
او مقدار الامتداد الجوهري كان وحدته لا يلزم من الوجوه المذكورة
لما عرفت من ان هذه الوجوه لا يدل على نفي الممتد الجوهري بمعنى الممتد
في الجهات الثلث على الاطلاق وان اراد بالمقدار مقدار الممتد
الجوهري كان ذلك المدعي حقا فان المقدار ليس له فرد جوهري

لان الممتد بالذات الذي هو الجوهر ليس مقدارا كما عرفت فليس
بعض افراد المقدار عرضا وبعضها جوهرا بل انما يكون الجوهر ما هو
المتصل بالذات الذي هو معروض للمقدار ومتقدر بالمقدار
المطلق وبالمقدار المعين وقوله واذا كان عرضا فاما ان يكون كل
مهية الجسم قلنا ما هو عرض وهو المقدار سواء كان مطلقا
او خاصا خارج عنه مهية الجسم لازم لوجوده قوله لا جائز ان يكون
خارجا عنها والا لم يكن تعقل الجسم متوقفا على تعقل الامتداد انما
يدل على ان الامتداد المطلق يعني الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق
بدون اعتبار التعين المطلق والتعين الخاص مقوم للجسم فان ما
يتوقف تعقل الجسم عليه ليس الا الممتد في الجهات الثلاث على الاطلاق
بدون قيام الامتداد المطلق في الخارج به بل الامتداد المطلق في الجهات
ليس الا للممتد به كالناطقية بالنسبة الى الانسان فمفهوم الممتد في
الثلاث على الاطلاق هو الصورة الجسمية اذا اخذ بشرط ان لا يدخل فيه
الجوهرية وهو جوهر بجميع افراده اي ليس بعض افراده جوهرا وبعضها

بجوهر وكون الجسم بحسب يصح ان ينقسم على الاطلاق هو المقدار
المطلق الذي هو الجسم التعليمي المطلق وهو عرض بجميع افراده وليس
شيء من افراده مندرجا في افراد الممتد الذات على الاطلاق
الذي هو جوهر فقول الشيخ بهذه الوجوه المذكوره ان المقدار واحدا
في الجسم اي ليس بعض افراده جوهرا والبعض عرضا ولما ثبت عرضية
فيما مضى وجب ان يكون كله عرضا م لكن لا يلزم منه ما هو المراد
اي نفي الامتداد الجوهري فان جميع افراد المقدار الجسماني
عرض ومع ذلك تحقق الممتد الجوهري على النحو المذكور واما
قوله لا جايز ان يكون خارجا عنها والا لم يكن تعقل الجسم متوقفا
على تعقل الامتداد فهو ممنوع فان المقدار خارج عن الجسم مع ان
الامتداد المطلق بالمعنى المذكور داخل في ماهيته وكون تعقل الجسم
موقوفا على تعقل الامتداد الامر لا شبهة فيه ان اراد بالامتداد
مفهوم الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق لكن ذلك لا يدل
على ان ليس المقدار خارجا عن ماهية الجسم انما يدل ذلك على ان مفهوم

الممتد داخل في ماهيته او عينه لكن من زواله وبقاء الامر من الجسم
بعلمانه داخل في ماهيته وان اراد بالامتداد المقدار كان الحكم
بان تعقل الجسم موقوفا على المقدار باطلا كما لا يخفى وحاصله
المذكوره ان هاهنا ستة امور احدها مفهوم الممتد في الجهات ت
الثلث على الاطلاق وهو جوهر مقوم للجسم لازم وهو الصورة
الجسمية وثانيها حجم المساحة الحاصل من تعليمه المطلق وثالثها
الحجم المساحي الحاصل من تعينه الخاص منها ان المقدار ن
صرف عرض لازم لوجود الجسم ورابعها الممتد المبهم الحجم
الاولي وخامسها الممتد المبهم الحجم الثاني وهذان الامران ن
ايضا لا يكونان مقومين لماهية الجسم وسادسها جوهر مبهم
اي جوهر يعتبر فيه خصوص كونه ممتدا واحدا او ممتدين
او ثلثة ممتدات او غير ذلك من الاعداد جوهر من شانه
ان يكون ممتدا واحدا او ممتدين او غير ذلك من الاعداد
والهيولى ومقوم للجسم فان الجسم مركب من الجوهر المستعد لان يكون ممتدا

واحداً او ممتدين او غير ذلك من المعنى المتحد. وهو ممتد
في الجهات الثلاث على الاطلاق لان الجسم ليس جوهراً يكون
مع جوهريته ممتداً في الجهات الثلاث على الاطلاق
واستعداد ذلك الجوهر الذي هو الممتد لكونه ممتدين او ثلثة
او ما فوقها انما يعلم من البرهان المذكور في اثبات الهيولى
وكما يجوز للعقل ان ياخذ الممتد في الجهات الثلاث على الاطلاق
ولا يعتبر فيه تعين الامتدادات لا مطلقا ولا مخصوصا وهو الصورة
الجسمية فكذلك له ان يتصور في الجوهر الممتد الموجود في الخارج
بان ياخذ من حيث هو جوهر بدون اعتبار خصوص كونه ممتدا
واحدا او ممتدين او اكثر فالماخوذ بهذا الاعتبار المبهم الشامل
للوحدة ومراتب الاعداد هو الهيولى وهو موجود مسمى الوجود
في حالتي الاتصال والانفصال ولا شيء من خصوص الوحدة
ومراتب الاعداد مستمر انحو استمرار الجوهر المستعد تحقيق كلام
مثبتي الهيولى ان الهوية الخارجية المتصل مقدارها الخاص عرض قائم

بها وكذلك المقدار المطلق الذي يكون المقدار الخاص فرداً له عرض
قائم بها وليس شيء من ذينك المقدارين مقوما لجسميتها بل ليس المقوم
لجسميتها الا الممتد وقابل للابعاد الثلاثة على الوجه المذكور
فهي من حيث هي جسم لها معنيان محمولا عليها احدهما مفهوم الممتد
بدون اعتبار تعين الامتدادات وعدمه وثانيهما مفهوم
قولنا جوهر مستعد لا يصير اجساما فالمعنى الاول هو المسمى بالصورة
الجسمية اذا اخذ بشرط لا والمعنى الثاني هو الهيولى اي اذا اخذ
بشرط لا ومن زوال المعنى الاول عن الهيولى لا يلزم زوال المعنى
الثاني عنها فمعنى الجسم الذي يحمل على تلك الهوية مركب من
هذين المعنيين في الخارج هذا على راي المعلم الاول واما
على راي صاحب التلويحات فالجسم يكون مركبا من جوهر قابل
للامتداد العرضي والامتداد العرضي هو الذي يتحد بتحدد
احاد الامتدادات كما هو صريح كلامه اقول ان اراد
بالامتداد العرضي الذي حكم عليه بانه جزء الجسم المقدار المطلق

او المقدار الخاص الثابت في مثل الشمعة عند تبديل اشكالها
او المعنى الذي يبدل بتبدل الاشكال لا وجه لاختيار الثاني
لان تبدل الجزء مستلزم لتبدل الكل ولا خفاء في عدم تبدل
جسمية الشمعة عند تبدل اشكالها فتعين حمل كلامه على احد
المعنيين الاولين على ان المقدار المطلق جزء للجسم المطلق
والمقدار الخاص الثابت عند تبدل الاشكال جزء للجسم
الخاص الثابت عند تبدلها فح يكون كلامه في التلويحات
منافيا لما ذكره في كتاب الاشراق من وجهين احدهما انه
في كتاب الاشراق قايل بان المقدار الجوهري وفي التلويحات
نفاه وثانيهما انه حكم في كتاب الاشراق الجسم جوهر بسيط
ليس فيه تركيب وفي التلويحات اختار انه مركب من الجوهر
والمقدار العرضي ولزيادة ايضاح المقام وجب علينا
ان نذكر ما ذكره في كتاب الاشراق من الاعتراضات وما
اختاره فيه وتحقيق مهية الجسم ونشير الى دفعها وتحقيق الحق

قال

قال في كتاب الاشراق قال المشاؤون ان الجسم المفرد في نفسه
الاتصال والانفصال والاتصال ليس الانفصال
فيجب ان يوجد في الجسم قابل لهما وهو الهيولى وقالوا
المقدار غير داخل في حقيقة الاجسام لاشتراكها في الجسمية
وافتراقها في المقادير وربما يشترك غيرها به في الامتياز فالمقدار
عرض زايد على الحقيقة الجسمية ولان جسما واحدا يصغر
ويكبر بالتخلخل والتكاثف الحقيقيين ويرد على قولهم ان الاتصال
يقال فيما بين الجسمين فيحكم بان احدهما اتصل بالاخر وهو الذي
يقابله الانفصال وفي الجسم امتداد من الطول والعرض والعمق
والامتداد ليس يقابله الانفصال لان الاتصال الذي يقابله بله
الانفصال لا يعقل الا بين الشيئين ولا كذلك الامتداد واذا
كان كذلك فان عني بالاتصال الامتداد على اصطلاح ثان
لم يمتنع ان يكون هو القابل للانفصال لكونه غير قابل له فلا يتم
البرهان المذكور انتهى كلامه قلت المراد بالاتصال المذكور

في البرهان المذكور المتصل والممتد من حيث هو متصل وممتد
ولا خفاء في ان الممتد من حيث هو ممتد لا يقبل الانفصال
لا بعدامه عند طريان الانفصال فاطلاق الاتصال على
الممتد من حيث هو ممتد على نحو الاطلاق فالمتعارفة
في باب الامور العامة مثل اطلاق الوجود على الموجود
من حيث هو موجود لا يقال الممتد من حيث هو ممتد
له عارض بسببه يطلق عليه انه متصل وهو منشا الحيثية
كونه ممتدا واذا زال ذلك العارض كان اجزاء ذلك
الممتد التي كانت اجزاء فرضية متصفة بالانفصال لانا نقول
الشيخ ان الامتداد لا يمتنع ان يكون قابلا للانفصال
على هذا المعنى فلم يتم البرهان المذكور لانا نقول
ادعى المشاؤن تمامية الدليل المذكور بعد اثبات ان في
الجسم الاتصال غير عارض له وهو كون الجسم بحيث لو انقطع
امتداده كانت اجزاؤه الفرضية مشتركة الحدود بابطال

المركب

بالفعل
المركب من الاجزاء الذي لا يتجزى وما في حكمها لا
ولا بالقوة وبعد اثبات الاتصال الجوهري على ما مر مرارا يتم
البرهان المذكور واندفع هذا الاعتراض فان هذا
الاعتراض راجع الى ما قال شارح التجريد في حرفوله
بل نقول وجوابه ما مر وسياتي زيادة ايضاح له ثم ذكر
الشيخ بعد الايراد المذكور ايرادا اخر على قولهم ان المقدار
غير داخل في حقيقة الجسم فقال فما قولك فيمن يدعي
ان الجسم مجرد المقدار الذي يقبل الامتدادات الثلثة
لا غير وقول القائل انها اي الامتدادات الثلث اعراض
لتبدل الطول والعرض والعمق على شمعة مثلا وليس الا
دعوى مجردة عن البرهان فان من جعل منه المقدار المتغير الذي
هو احاد المقادير ذاهبا في بعض الجهات عرضا فهو لكن
لا يلزم منه ان المقدار نفسه وهو الثابت الذي لا يتغير
عرضي للجسم اي خارج عن حقيقته او عرض فان ما يزداد

في الطول عند المد ينتقص من عرضه وكذا ما ينبسط في العرض
ينتقص من طوله فينفصل في المد بعض اجزائه كان يتفرقه
ويتفرق بعض ما كانت متصلة قبلها اي ذهاب المقدار
في الجهات المختلفة على سبيل البدل لازم له واما ذهابه
في الجهات عرض متبدل والجسم ليس الا نفس المقدار الثابت
والامتدادات الثلاثة المتبدلة هي ما يوجد بحسب ذهاب
جوانب الجسم في الجهات وقال العلامة في شرحه
فلا يصح الاستدلال على عرضية المقدار بالتبدل المذكور
لتبدل الامتداد الجوهري ايضا فان عدم تبدله الى
جهة من الجهات ممنوع فان الامتداد الجوهري المتشخص
المتناهي اذا بقي بحاله ولم يتبدل في قطره كان في حال
صغره كما كان في حال كبره يلزم ان يكون للقطر الصغير امتدادا
اخر اكبر منه يفضل عليه مع قيامه به هف وح واذا كان هذا
النوع من التبدل لا ينافي جوهرية الامتداد الجوهري ولا

يستلزم

يستلزم عرضيته فكذلك تبدل المقدار الجوهري الذي هو حقيقة
الجسم لا ينافي جوهريته ولا يستلزم عرضيته هذا ان سلم ان ذلك
المقدار متبدل وليس كذلك لما علمت من ثباته وعدم تغيره
بزيادة ونقصان وانما المتغير مقدار جوانب الشمعة لا
مقدار نفسها الذي هو نفسها والحاصل ان المقدار الجوهري
لا يتبدل بمعنى انه لا يزيد مقدار مجموعه ولا ينقص تبدل [illegible]
لا بمعنى انه يتبدل في بعض اقطاره بل يتبدل كل الامتداد الجوهري
بعين ما ذكر فيه انتهى قلت اما جواب قوله فيما قولك بعين
يدعي ان الجسم مجرد المقدار الذي يقبل الامتدادات الثلاث
لا نم فيه ان العلم الاول ابطل تجرده بسبب عدم بقائه عند طريان
الانفصال مع بقاء امر من الجسم على ما مر غير مرة فان مراد
الشيخ من هذا الكلام رد قول من لم يقل بالمقدار الجوهري
وقال ان المقدار عرض داخل في حقيقة الجسم قلت مقصوده
الاصلي من هذا الكلام اي من اثبات المقدار الجوهري

ليس الا ان يصير توطئة لنفي الهيولى كما ان مقصود اصحاب
المعلم الاول من اثبات الامتداد الجوهري ليس الا ان
يصير توطئة لاثبات الهيولى ولاثبات تركيب الجسم من جوهرين
فنقول ان اراد الشيخ بالمقدار الجوهري الذي حكم بان
الجسم مجرده المتصل بالذات الجوهري الذي اثبتها
المشاؤون وعبر عنه بالمقدار فلا مشاحة معه في التعبير
لكن الحكم بان الجسم نفسه يبطل لانعدامه عند طريان
الانفصال مع بقاء شيء من الجسم كما عرفت سابقا وان
اراد بالمقدار الجوهري غير المتصل بالذات الجوهر الذي
اثبتوه ومع هذه الارادة لا يخ اما ان يسلم وجود الامتداد
الجوهري ومع وجود ذلك المقدار الجوهري او لا وعلى
الثاني لزم اتحادهما غاية ما فيه ان المشائين يعبرون عنه
بالامتداد الجوهري والشيخ يعبر عنه بالمقدار الجوهري
وقد فرض اختلافهما هف وعلى الاول يلزم تركيب الجسم

من ذينك الجوهرين اللذين احدهما الامتداد الجوهري
والاخر المقدار الجوهري ض ان الامتداد داخل في الجسم
كما اعترف في التلويحات وقد فرض ان الجسم مجرد المقدار
الجوهري هف فهذا اجوب لاستفهام الذي ذكره
الشيخ بقوله فما قولك واما جواب قول القائل فهو انه
لا شبهة في تغير حسبان بعض الامتدادات تتبدل
الاشكال على الشمعة وهذه الحسبانات هي
التي يعبر عنها الشيخ باعداد المقادير ولا خفاء ايضا في
ان المعنى العام الذي يحمل على تلك الخصوصات المتبدلة
عرض وان كان باقيا بعمومه وهذا المعنى العام هو
المقدار الذي ادعى عرضيته بذلك البرهان واما ما كان
معروضا لتلك الخصوصيات فلا يلزم عرضيته ولا يدعي
المشاؤون الا وجوب بقاء جوهر معروض لتلك الخصوصيات
وهذا الكلام حق ثم بعد اثبات هذا الجوهر ايضا السؤال

جوهرا

باعتبار ذاته وتسمى الصورة الجسمية ثم بعد اثباتها اموا
اخر با ما عند الانفصال بسبب انعدام الجسم بالكلية
وبعد تمهيد هذا نقول في قوله ان جعل هذا المقدار
ذاهبا في بعض الجهات عرضا الى آخره ان اراد بالمقدار
في قوله فلا يلزم ان المقدار نفسه عرضي للجسم او عرض ما هو
معروض لتلك الخصوصيات وعبر عنه بالمقدار الجوهري علية
ليس مقصود المشائين من هذا البرهان ان معروضها الباقي عرض
بل انما مقصودهم ان الباقي الذي هو المعنى المحمول على تلك
الخصوصيات الذي يسمى سفا، احدها عرض
ان الافراد لما كانت اعراضا كان المعنى المحمول عليها
بالمواطاة عرضا فمقصودهم من هذا البرهان اثبات
عرضيه تلك الخصوصيات المتبدله والمعنى العام الذي
صادق على احدها سلمنا ان مقصودهم من هذا البرهان ن
اثبات الهيولى ثانيا ان ما ذكروا لتلك عرضية معروض

الخصوصيات

المدعي

الخصوصيات الذي هو بكبر الشمعة لكن من ضعف الدليل لا يلزم بطلان ن
وهو
وح كون الدليل المذكور جاريا على تلك الدعاوى الثلاث الحقة
مثل
انما يدل على تغير منها ولهذا ضموا الى هذا الدليل دلائل اخر
للتخلخل والتكاثف واختلاف الكل والجزء في التكسر مع اتفاقهما
في الجسمية والحاصل ان المشائين اثبتوا الامتداد الجوهري على
اد
مرسا بقا وارادوا به الممتد بدون اعتبار تعيين الامتداد
عدم
ولا خفاء في ان عدم اعتبار التعين لا يستلزم اعتبار
التعين فالممتد بهذا المعنى موجود في الخارج وان لم
بسبب
ينفك فيه عن التعين المطلق ثم اثبتوا المقدار العرضي
تبدل المقادير الخاصة مع بقاء الجسم بحاله واما الشيخ
فاثبت المقدار الجوهري وادعى في كتاب الاشراق ان الجسم
هو نفس المقدار بدون قيامه بالهيولى وخلاصة كلامه
في اثباته ان الدليل الذي اجرى القوم على اثبات جوهرية
الجسمية
الامتداد وعرضية المقدار وهو تبدل اشكال الشمعة مع بقاء

لا يدل على عرضية المقدار المطلق فاقول على تقدير تسليم الدليل ان
المذكور لا يدل على عرضية المقدار المطلق لا يلزم منه ان يكون
جوهرا وانما جوهرية الامتداد بالمعنى المذكور فلو يدل على
لا مقومية للجسم وكون الهيولى محتاجة اليه وايضا ان
اراد بالمقدار الجوهري ما هو ممتد بالذات مع اعتبار
تعين الامتدادات او ما يعرض الممتد او ما يعرض الامتداد
لدو على الاول لم يكن القول ثبوت المقدار الجوهري مع
نفي الامتداد الجوهري مع كونهما متنافيين لا ينافي اثبات
الهيولى بل يمكن اثباتها بانعدام الممتد بالذات الذي
هو اما نفس ذلك المقدار او معروضه عند طريان الانفصال
وعلى الثالث لزم ان يكون الامتداد والاتصال عارضا
للجسم وهو باطل واشار الى جميع ذلك صاحب الشفاء حيث قال
في اثناء اثبات الهيولى ونفي طباع الجسمية ان يقبل القسمة
ويظهر من هذا ان صورة الجسم والابعاد قائمة في

وذلك ان الابعاد هي الاتصالات انفسها او شيء يعرض للاتصال
للاتصال على ما حققه من انها ليست اشياء يعرض لها الاتصال
فان لفظ الابعاد اسم لنفس الكميات المتصلة لا للاشياء التي
عرض لها الاتصال فملخص الكلام ان صاحب الاشراق
اختار وجود المقدار الجوهري المطلق والمقادير الجوهرية
الخاصة ونفى تحقق الامتداد الجوهري على عكس ما اختاره
المشاؤون فانهم اثبتوا الامتداد الجوهري بالمعنى المذكور
ونفوا المقدار الجوهري وقالوا بتحقق المقدار المطلق
العرضي والمقادير العرضية الخاصة ولما كان مقصود صاحب الاشراق
في الاشراق من اختيار تحقق المقدار الجوهري نفي امور
ثلثة احدها وجود الهيولى ونفي تركب الجسم منها ومن
الصورة الجسمية وثانيهما نفي التخلخل والتكاثف الحقيقيين
وثالثهما اثبات التشكيك في الذاتيات جاريا وكان
في المطلبين الاخيرين وبقي شبهات محتاجا الى تفصيلات

www.icar.ir

محوجة الى تاليف رسالة على انفرادها ولم يكن مقصودنا
في هذه الرسالة اثبات الهيولى وكان اثباتها غير محتاج
الى نفي مقدار الجوهري نقلنا على نحو قول صاحب الشفاء
في اثبات الهيولى انه لا شبهة في تحقق جوهر متصل بالذات
سواء عبر عنه بالمقدار الجوهري كما هو راي الاشراق
والممتد المطلق الجوهري كما هو راي المشائين وعند
طريان الانفصال لا يبقى هذا الجوهر ويبقى امر من الجسم
فمعلوم من ذلك تركيب الجسم من الهيولى والصورة الجسمية
التي هو انما الممتد في الجهات الثلاث على الاطلاق
وسياتي برهان نفي المقدار الجوهري في اثناء الابحاث
الاتية ثم قال في كتاب الاشراق فحاصل الكلام
هو ان الجسم المطلق هو المقدار وان الاجسام الخاصة
هي المقادير الخاصة وكما تشاركت الاجسام في المقدار
المطلق وافترقت بخصوص المقادير المتفاوتة تشاركت

في الجسمية المطلقة واختلفت بالجسميات المخصوصة المختلفة
قلت لما لم يبق المقدار عند طريان الانفصال على الجسم
علمنا ان الجسم المطلق ليس عبارة عن نفس المقدار وايضا
لما لم تتبدل الجسمية الخاصة بتبدل المقادير الخاصة
كما في صورتي التخلخل والتكاثف علمنا ان الجسمية ليست مقدارا
خاصا فان قيل التخلخل والتكاثف الحقيقيان باطلان عنده
ابطالهم بهما قلت الجسم الموجود في الخارج له مقدار مخصوص
لا محالة ولنا ان نتوهم صغره وكبره بحيث يزيد مقداره مع كون
الشخص من الجسم باقيا ونعلم من صحة هذا التوهم ان المقدار
الخاص ليس من المقومات ولا من وهذا ظاهر عندنا
لكنه موقوف على اثبات الهيولى والاولى ان يثبت الهيولى
اولا بانعدام المقدار والصورة الجسمية التي اثبتها المشاؤون
عند طريان الانفصال مع بقاء امر آخر ثم اثبات عرضية
المقادير ثم قال في الاشراق فاذا تبين لك من الفصل

السابق ان الجسم الطبيعي ليس الا نفس المقدار القايم
بنفسه فليس شي في العالم هو موجود غير بعض المقادير
والصور وهو الذي سموه اي المشاؤن الهيولى الاولى
البسيط الذي يزعمون انها احد جزئي الجسم والاخر الصورة
الجسمية وليس في نفسه شيئا متخصصا عندهم بل تخصصه
بالصورة وقالوا الصورة من فعل الفاعل في الهيولى ومثلوها
بالكتابة التي هي فعل ومثلوها بالكتابة التي هي فعل الكاتب
في الكاغذ الذي هو كالهيولى فحاصل اي حاصل ما سموه
هيولى يرجع الى انه موجود ما وجوهريته سلب الموضوع
عنه وهو ليس بامر وجودي وقولنا موجود ما امر ذهني
كما سبق فما سموه هيولى ليس بشي هذا عبارته في كلامه
واما عبارته في المطارحات في هذا المبحث فهي انه
اذا لم يبق من رسم الهيولى الا الوجود كانت في ماهيتها
نفس الوجود بل واجب الوجود لا يكم قلتم ان ليس في الموجودات

ما وجوده عين ماهيته الا واجب الوجود فان خلاصة
كلام الشيخ انه يمنع ان المقدار لا يقبل الانفصال لاستعداد
ان المقادير باسرها عند عدم المانع تتصل تارة وتنفصل
اخرى ولهذا حكم بان الجسم ليس الا المقدار القائم بنفسه
فعنده يكون الباقي عند طريان الانفصال انما هو المقادير ير
التي هي اجزاء مقدارية للمقدار الدائم قبل الانفصال
وهذا بعينه هو الكلام الذي ذكره شارح التجريد في خبر قوله
بل نقول لكا مر سابقا ومر ايضا دفعه ولله ايضاح نعيده
فنقول اجزاء المقدار المتصل المقدارية اذا كانت قابلة
للاتصال والانفصال لزم ان يبقى موجودة عند الانفصال
على نحو وجودها عند الاتصال ليكون الاتصال
عارضا لها كما يعلم من عبارة الشيخ المذكور في كتاب
الاشراقية قبل هذا الكلام او هي هذه قوله المتابس الاتصال
لا يقبل الاتصال صحيح اذا عني به الاتصال بين الجسمين

لا يقبل الانفصال من حيث هما متصلان وان عنوا بالاتصال
المقدار فيمنع ان المقدار لا يقبل الانفصال فان المتماديه
باسرها عند عدم المانع ينفصل تارة وينفصل اخرى
وهي القابلة للامرين ولا خفاء عليك بقبله الانفصال
فان المتمادية باسرها عند عدم المانع ينفصل تارة وينفصل اخرى
وهي القابلة للامرين الى نحو وجود الاجزاء عند الانفصا
انها ذوات متعددة موجودة بوجودات فلو طرا عليها
الاتصال ولم يعدم وجودها لزم ان يكون ذواتا
متعددة طرا عليها الاتصال العرضي فتلك الذوات
اما اجزاء لا يتجزى او اجسام حالها بعينه حال الجسم الاول
الذي تلك الاجزاء اجزاؤه فلزم اما تركب الجسم من اجسام
غير متناهية او تركبه من اجزاء لا يتجزى بل عند التامل يلزم
الثاني وهو ظ وليعلم ان مذهب من قال المقدار الجوهري
القايم بنفسه القابل للانفصال انما هو مذهب الشهرستاني

ان اعترف بانقطاع صحة الانقسام والا كان نظير مذهب
النظام ولا سيما زعمه الا يكون تلك الاجزاء الغير المتناهية
معروضة للاتصال في نفس الامر على هذا المذهب وكونها
معروضة للاتصال في الحس على مذهب النظام فان المقدار
على هذين المذهبين انما هو عبارة عن ذوات اجزاء
لا يتجزى غير متناهية يعرض لها الاتصال اما في الحس كما ذهب
اليه النظام واما في نفس الامر كما هو لازم من كلام الشيخ
على تقدير اعترافه بعدم وقوف القسمة في الجسم فابطال
تركب الجسم من الاجزاء التي لا يتجزى يبطل هذا المذهب
والحاصل ان الاتصال اذا كان معناه ما ذكره صاحب
الاشراق ومن اتباعه امرا اضافيا موقوفا على تعقل الاثنين
المتصلين وكان الجسم المفرد متصلا بهذا المعنى تارة
ومنفصلا اخرى كما حكم به لزم ان يكون الاتصال بهذا
المعنى الذي هو كون الاجزاء متصلا بعضها ببعض عارضا

لا امور متعددة بالفعل لان الامر الاضافي الذي يقتضي التعدد
اذا عرض لشيء لا ينفك عروضه عن تعدد معروضه فعروض
الاتصال بالمعنى المذكور للجسم بالفعل لا ينفك عن تعدد
اجزاء الجسم بالفعل فنقول تلك الاجزاء المتعددة اما
اجزاء لا تتجزى او ما في حكمها واجسام وجميع الاقسام
باطل ولهذا حكم بعد ابطال تركب الجسم من الاجزاء التي
لا تتجزى ان الاتصال انما يعرض لما هو بالقوة في الجسم
فانتفى الاتصال الجوهري اي المتصل بالذات بالمعنى الذي
مر عن قريب فالجسم المفرد متصل وممتد بالفعل بهذا المعنى
وهو كونه بحسب كل بعض امتداداته كان الاجزاء التي
فيه مشتركة الحدود واما كون الجسم المفرد بحيث يتصل اجزاؤه
بعضها ببعض بالمعنى الذي ذكره صاحب الاشراق فهو
انما يكون بالقوة فالجسم المفرد متصل بهذا المعنى ولهذا
لا يستدعي الا تعدد الاجزاء بالقوة فليس في الجسم المفرد

اجزاء بالفعل يتصف احدهما بالاتصال بالاخر بالفعل بل
انما يكون بالقوة بعد انقسام الجسم بحسب الوهم تتصف
بالاتصال بهذا المعنى بخلاف الاتصال الجوهري والامتداد
الجوهري فان الجسم المفرد متصف به بالفعل بان يتحد مفهوم
المتصل الجوهري والممتد الجوهري سواء عرض فيه القسمة الوهمية
اولا اي لا يتوقف الاتصاف بالاتصال الجوهري بالفعل الى اعتبار
القسمة الوهمية بالفعل فالجسم المفرد من حيث هو متصل بهذا المعنى
هو الصورة الجسمية ومن حيث هو جوهر مستعد لان يصير تارة
متصلا وممتدا واحدا وتارة متصلين اثنين وتارة متصلات
ثلثة او اكثر هو الهيولى فحقيقة الهيولى هي الجوهر المستعد وظهر بذلك
حال قول الشيخ حيث قال الشيء في العالم هو موجود بحسب ذاته وان
المشائين لم يذهبوا الى ان هيولى العناصر هو الموجود بمحوضة
وصرافته بل انما ذهبوا الى انها جوهر مستعد لقبول الاتصال
والانفصال بالمعنى المذكور انفا فالحاصل ان الجسم المفرد هو

اتصالية وتلك الهوية من حيث هي موجودة لها شان ومن حيث هي
جوهر لها شان اخر ومن حيث هي جوهر مستعد لها شان
الثالث ومن حيث هي متصل وممتد بالمعنى المقوم المذكور
لها شان رابع فعند طريان الانفصال الانزول عنها الا
كونها متصلا وممتدا بهذا المعنى ويبقى فيه الموجودية والجوهرية
ومفهوم الجوهر المستعد فهذه الهوية عند الاتصال بعينها
هي عند الانفصال من حيث هي موجودة ومن حيث هي جوهر
من حيث هي مستعد وتلك الهوية عند الاتصال بعينها انها
وعينها عند الانفصال من حيث هي متصل وممتد فما قبل
لها حيثية هي كونها هوية وهي ايضا باقية بعد طريان الا
نفصال تلك كونها هوية هو بعينه كونها موجودة فلا تمايز
بينهما الا بالاسم والاعتبار ولهذا اقام البعض الموجودية
مقام الهوية المطلقة والبعض اقام الهوية مقام الموجودية
المطلقة وفي الجملة للهوية التي هي الجسم المجرد من حيثيات

ولا يزول عند الانفصال الا الحيثية الواحدة وهي كونها
متصلا وممتدة فما بقي وهو الهوية المطلقة الموجودة الجوهرية
التي لها استعداد صيرورتها ممتدة واحدة او اكثر من اثنتين الاعداد
وهذا الامر الثاني هو الهيولى ولها جوهرية ووجود وتشخص
واستعداد كل من هذه الامور الاربعة مستمرة حالتي
الاتصال والانفصال فثبت هيولى العالم عند الموجود
المحقق فقول الشيخ فلابد في العالم الجسماني من المادة
والصورة الجسمية والنوعية م لكن قوله وهو الذي
سموه الهيولى ويزعمون انها احد جزئي الجسم عندهم وكذا
قوله فحاصله يرجع الى انه موجود ما غيرهم فان حاصل قولهم اليهم
ان الهيولى جوهر مستعد كما مر وايضا ظهر مما ذكر حال
ما قاله في المطارحات من انه اذا لم يبق من رسم الهيولى
الا الوجود آه فان الهيولى امر زائد عن الوجود الحقيقي
الذي هو واجب الوجود بذاته بواسطة متصل والممتد

مطلقا سواء كان ممتدا واحدا او متعددا فاعني بتحقق الفرق
عندهم بين الممتد المطلق وبين الممتد مطلقا فان فصال الهيولى
بواسطة ينضاف الممتد المطلق فان الممتد المطلق ينعدم
مع بقاء الهيولى بخلاف الممتد مطلقا وفي الجملة هيولى
العناصر لا ينفك عندهم عن الوجود الحقيقي لانها
محض الوجود الحقيقي ليلزم ما ذكره الشيخ بل الهيولى
موجودة يكون له مع الوجود جوهرية ويكون له مع
الجوهرية استعداد القبول الصورة فان الجسم المفرد
اذا طرا عليه الانفكاك فعند الانفكاك لا يبقى الموجود
الذي كان متصلا وممتدا ويبقى الجوهر الذي كان
متصلا وممتدا كما يبقى المستعد الذي كان متصلا
وممتدا فالموجود الذي هو المتصل والممتد هو بعينه الموجود
الموجود الذي يصير متصلين وممتدين عند طريان التقسيم
القسمين عليه كما ان الجوهر الذي هو المتصل والممتد هو بعينه الجوهر

الذي يصير متصلين وممتدين وهكذا الحال في المستعد بحكم في
الهيولى فان الممتد والمتصل الذي كان قبل الانفصال
لم يكن هو بعينه الممتدين والمتصلين فان الممتدين والمتصلين لم يبق
عند الانفصال والجوهر من حيث هو جوهر بقي عنده
كما بقي الموجود من حيث هو موجود ومن حيث هو مستعد
فان قلت فعلى هذا الزمان يكون الهيولى هيولى الجوهر
في الجوهر والهيولى لها هيولى ثالثة وهي الموجود البحت ملزم
بالاخرة ان يكون هيولى كل الموجودات هو الموجود بطل فتنه
ومحوض فان هيولى العناصر لها ثلثة احوال احدها
انها موجودة وثانيها انها جوهر وثالثها انها مستعد
فاذا توهم رفع الاستعداد نفي الجوهرية واذا توهم رفع
نفي الموجود من حيث هو موجود فهذا الطريق الذي هو
المسمى التحليل عند الحكماء حيث ان الهيولى العناصر هيولى
اخرى والهيولى لها هيولى ثالثة وهو الموجود من حيث هو موجود

بل يمكن بهذا الطريق اثبات ان لجميع الموجودات هيولى
اولى هو الموجود من حيث هو موجود فلم لم يلتزم ذلك قلت
لم يجوّز الحكماء اطلاق الهيولى على الموجود من حيث
هو موجود لامور احدها ان الموجود من حيث هو موجود
لا سائر والهيولى امر سائر عن الصور وينفصل عنها فيها وثانيها
ان الموجود من حيث هو موجود لا يدخل في ماهية الجسم وان
كان هو اصل الهوية عند المحققين وهيولى العناصر
داخل في ماهيتها وثالثها ان الموجود من حيث هو موجود
جميع الموجودات في الارتباط به شرع وهيولى العناصر
امر يثبت منه خصوصية ارتباط المتصلين بالمتصل فان الهيولى اذا
ساطاسه لم يتحقق تلك الارتباطها بالجسم الاخر المباين و
هذا الارتباط ليس للموجود من حيث هو موجود بل انما هو
خصوصية الموجود ولهذا عدّ الحكماء هيولى العناصر
من خصوصيات الموجود من حيث هو موجود ولهذا جعلها

داخل في مقولة الجوهر فان الموجود من حيث هو موجود
لم يجعلوه داخلا تحت مقولة من المقولات العشر بل انما حكموا
بالدخول فيها على خصوصيات الموجودات ويعبرون
عنها بالماهيات كما يعبر عنها الصوفية بتعينات الوجود
ورابعها ان الهيولى امر ناقص انما تكون بالصورة
والموجود من حيث هو موجود تام ليس فيه شائبة النقصان
فلاجل تلك الامور الاربعة لم يجوزوا اطلاق الهيولى والمادة
على الموجود من حيث هو موجود فان قيل قد صرح المحقق
بان جميع الحوادث سواء كانت زمانية او ذاتية مسبوق
بالمادة وليس سبق المادة مخصوصا بالحادث الزماني كما هو
المشهور بل يكون شاملا له وللحادث الذاتي ويلزم
من هذا الحكم ان يجوزوا اطلاق المادة بل الهيولى لكونهما
مترادفين على الموجود من حيث هو موجود لان السابق على
جميع الحوادث الذاتية ليس الا الموجود من حيث هو موجود

اي الموجود بصرافته ومحوضته كما بين في ضعه قلت الحادث
مسبوق بوجود للمادة مناسبة من حيث التقدم الى هذا
الموجود فالموجود من حيث هو موجود مقدم على جميع الحوادث
ولدته الاتحاد بالنسبة اليها فان لجميع الممكنات ارتباطا
بالموجود الحقيقي وبذلك الارتباط يصير موجوده
ووجودها انما هو كونها موجودة اي مرتبطة بالموجود
الحقيقي ارتباطا يشبه الارتباط الاتحادي ويحاكي
له فلو كان ذلك الارتباط هو الاتحاد الحقيقي لكان
الموجود من حيث هو موجود مادة المهيات الممكنات
وكانت هي صور الهيولى الاجسام التي هي متحدة
بالصورة الجسمية بالعرض لكن ليس للموجود الحقيقي اتحادا
بالمهيات بالحقيقة ولهذا لم يقولوا ان الموجود الحقيقي
هو مادة للموجودات بل انما قالوا ان الموجود الحقيقي
هو شيخ واصل للموجودات الممكنة برمتها فالجميع الحادثات

سواء كانت حادثة بالزمان او بالذات شيخ واصل لها
والصوفية تسمى هذا الشيخ الذي هو الموجود من حيث هو
موجود من حيث هو متجلي في جميع الموجودات اذا اخذ
بشرط لا مادة على سبيل الاستعارة فالمراد بالمادة في
اصطلاحهم هو المعنى المراد بالشيخ والاصل المستعمل عند
الحكماء وايضا ليس للهيولى عند الحكماء فعل بدون
الصور التي متحدة بها بل فعلها ليس الا كونها عين احدى
الصور وليس لها وجود بالفعل لتعرض الصور لها بعد
تحققها بالفعل فليس لها تحقق خارج عن تحقق الصور
بخلاف الموجود من حيث هو موجود فانه متحقق باعتبار
ذاته بدون اعتبار المهيات الممكنة فان الموجود من
حيث هو موجود بعد كونه موجودا بالفعل تقتضي
ارتباط المهيات الممكنة بخلاف الهيولى فان وجودها
بعينه هو وجود الصور التي هي نائبة لها لانها وحدت

لا تصير متحدة بالصور ولهذا ايضا لم يحكموا بان الهيولى
هي الموجود من حيث هو موجود اي الموجود بصرافته
ومحوضته فان قيل ما وجه معقولية كون الهيولى
متحدة مع الصور الجسمية في الوجود مع تبدل الصور
وتعاقبها التشخص قلت لما كان للهيولى تشخص مستمر كان لها
تشخص مستمر البتة وهي بدون اعتبار ذلك التشخص
لم يتشخص فهي بدونه يصلح لوقوع الشركة فلا منع لتعاقبها
مع تبدل الامور التي هي متحدة بها في الوجود والذات
والحاصل ان كلا من الهيولى والصورة معنى كلي متشخص
بالارتباط الى المتشخص بالذات مع كونهما شيئين
اتحاديين ومع ذلك جاز ان زوال احديهما دون
الاخرى ولنرجع الى كلام الشيخ فنقول اما قوله
فليس شيء في العالم هو موجود بحسب بعض العقائد
لكن لا يلزم نفي ما ادعيه المشاؤون فانهم ادعوا

ان في العالم شيئا هو موجود جوهر من شأنه ان يكون بالقوة
بدون اعتبار ما يحل فيه وهو الذي سموه الهيولى التي يزعمون
انها احد جزئي الجسم وهذا المعنى اي الجوهر المستقل لان
بصرف عن الصور ليس في نفسه شيئا متخصصا بدون الصور
عندهم بل تخصصه انما يكون بالصور واما قوله فحاصله
اه فدفعه بان يقال ان الهيولى حصة مرتبطة بالعقل العاشر
وبواسطة الارتباط به مرتبطة بالموجود الحقيقي الذي
يتحقق جميع الاشياء بالارتباط به والموجود بالذات
وجوهريتها وسلب حلولها في الموضوع عنه امور ينتزع
العقل عنها فمنشأ انتزاع هذه الامور والاستعداد
وكونها بالقوة هو حيثية مرتبطة بالعقل وتلك الحيثية
لا تحصل لها بدون الحيثية الصورة الجسمية فهما ان
الحيثيتان مرتبطتان بالعقل العاشر لا شيئان [illegible]
واحد ولا يكونان موجودين الا بوجود واحد شخصي

ربطهما بالعقل العاشر ولا منع في ان ربط احدهما بالعموم
شرط لربط الاخرى ومع ذلك يبقى ربط المشروط ولم
يبق ربط فرد خاص من مفهوم يكون فردا بالعموم شرطا
فهذا هو حال الهيولى والصورة فانهما جسمان مرتبطان
بالعقل العاشر متحصلان متحصل واحد بحيث يكون ربط
الصورة اي الصورة مطلقا به شرطا لربط الهيولى به
وبزوال ربط الصورة المطلقة التي يلزمها الوحدة
الاتصالية مع بقاء ربط الهيولى في ضمن ربط الصورة
مطلقا بالمعنى المذكور سابقا وايضا بعد ما ذكرهم
التفصيل ظهر حال قول الشيخ في المطارحات من انه اذا لم
يبق من رسم الهيولى الا الوجود فان رسم الهيولى ليس
محض الموجود من حيث هو موجود بل الموجود من حيث
هو موجود من شانه ان يكون بالقوة فلا يلزم من قولهم
ان يكون الهيولى هي الواجب الوجود ثم قال في كتاب

الاشراق وعلى القاعدة التي قررناها هذا المقدار الذي
هو الجسم جوهر بتة اعتبار عقلي فاذا اضيف اي نسب
الى الهيئات المستدامة اي من الاعراض والانواع اي الجوهرية
الحاصلة منه ومنها تسمى هيولى لا غير وهو جسم بحسب
اي بحسب ذاته وهيولى باعتبار غيره قال العلامة في الشرح ح
فالهيولى والجسم شيء واحد بالذات مختلف بالاعتبار
اما الاول فلكون كل منهما غير متصل ومنفصل بحسب
الذات وقابل للاتصال والانفصال والصور
والهيئات واما الثاني فلان الجسم هو ثابت بالفعل
والهيولى بالقوة قلت على قاعدة صاحب الاشراق يكون
الجسم والهيولى متحدين بالذات والمعنى ولا تفاوت
بينهما الا بالاعتبار وقد عرفت ان الجسم على مذهب
المشائين يصير متعددا عند الانفصال ولا يتعدد الهيولى
فصاحب الاشراق جعل الجسم اسما الهيولى وهذا لا يخفى

فساده فان الجسمية لم تتحقق في مجموع الجسمين اللذين انفصل احدهما
عن الاخر وتحقق فيه الهيولى وتحقق الجسمية في كل من الجسمين
لم يلزم تحقق الجسمية في ذلك المجموع من حيث المجموع فان
تحقق الجسمية في ذلك المجموع ليس الا باعتبار تحقق الجسمين
في جزئيه بخلاف تحقق الهيولى فيه فانها متحققة في المجموع
باعتبار تحققها في الجزئين ومع ذلك تتحقق في كل من
الجزئين فلها عند الانفصال ثلاث تحققات احدها في
المجموع من حيث المجموع والاخران في جزئيهما بخلاف
الجسمية فانها انما تحقق تحققين بما باعتبار الجزئين
ولم تتحقق في المجموع بدون اعتبار الجزئين وهي هنا
مع معونة المقدمات المذكورة علم ان الهيولى والصورة
متحدان بالذات متغايران في المعنى فان الجسم المفرد
تحقق فيه معنى الجسمية وهو كونه بحيث يكون متشابها
لصدق قولنا انه ممتد ومتصل وقابل للابعاد الثلاث

بالمعنى المذكور وتحقق فيه معنى تسمى بالهيولى وهو كونه جوهرا
مستعدا الا ان يصير متصلين او ثلاثة متصلات ومثلا
بزوال المعنى الاول منه عند الانفصال ولا تزول المعنى
الثاني فيكونان مختلفين في الخارج ثم قال العلامة
قدس الله سره العزيز في شرح الاشراق ان الشيخ
تركب نوع طبيعي من جوهر وعرض بل الجسم عنده
كذلك على ما قال في التلويحات من ان المقدار
داخل في الجسم وهو عرض فللجسم جزءان جوهري
هو الهيولى وآخر عرضي متحدد فليس الجسم محض الجوهر
وقد نظر في ظاهر الامر ان بين كلاميه تناقضا لحكمه
ببساطة الجسم وجوهرية المقدار في كتاب الاشراق
وحكمه بتركب الجسم وعرضية المقدار في التلويحات
ولا تناقض في الحقيقة وتوهمها انما هو من اشتراك
اللفظ لان ذلك الجسم والمقدار غير هذا الجسم

والمقدار لما سبق من ان في الشمعة مقدارين ثابت هو حجمها
لا يزيد ولا ينقص بتبديل الاشكال وهو مقدار المجموع
ومتغير هو مقادير الجوانب وهو عرض في المقدار
الذي هو جوهر ومجموعهما هو الجسم على اصطلاح التلويحات
والجوهر هو الهيولى وعلى مصطلح كتاب الاشراق
الجسم هو المقدار البسيط الجوهري الثابت وهو الذي
بالنسبة الى الهيئات والانواع يسمى هيولى انتهى قلت
الاولى في وجه الموافقة ان يقال ان الشيخ لم ينف في
التلويحات المقدار الجوهري بل انما نفى الامتداد
الجوهري وحكم تركب الجسم من المقدار الجوهري و
الامتداد العرضي وفي الاشراق حكم ببساطة الجسم
حكم بانه نفس المقدار الجوهري والامتداد والاتصال
عارض للجسم فليس المنافات بين ما ذكر فيهما الا في
التركب والبساطة وقد عرفت بما تقدم ان الجسم في
حد ذاته

ما اختا ك
لا باعتبار العارض متصلا وممتدا وبذلك ظهر فساد
في الاشراق وعرفت ايضا ان الجوهر الذي هو ممتد لا لامر
على كونه ممتدا في الخارج وبذلك عرفت فساد ما اختاره
في التلويحات ويلخص من جميع الابحاث السابقة ان
للجسم امرا بالقوة هو قائم مقام الاجزاء التي لا يتجزى
فانها كما حكم عليها المتكلمون بانها قد يكون متصلة ومنفصلة
ل في الحس مع بقائها بعينها حالتي الاتصال والانفصال
فلذلك حكم الحكماء على ذلك الامر الذي بالقوة
بانه قد يكون متصلا واحدا في نفس الامر وقد يكون
متصلات متعددة مع بقائه بعينه حالتي الاتصال
والانفصال هنا كله متعلق بالدليل الاول المشهور في
اثبات الهيولى واما الدليل الثاني فهو ما اشار
اليه صاحب الشفاء بقوله وايضا فان الجسم المفرد
من حيث هو جسم له صورة جسمية فهو شيء بالفعل

ومن حيث هو مستعد اي استعداد شئت فهو بالقوة ولا يكون
الشيء من حيث هو بالقوة شيئا من حيث هو بالفعل بل انما
يكون الشيء من حيث هو بالقوة شيئا آخر من حيث هو
بالفعل فيكون الجسم لا من حيث له الفعل فصورة الجسم التي
هي الفعل بها دون شيئا آخر مغايرا له في انه صورة فيكون
الجسم جوهرا مركبا من شيء عنه له الفعل ومن شيء عنه له
القوة فالذي له بالفعل هو صورته والذي عنه القوة
هو مادته والشيء الثاني هو الهيولى ثم قال ولسائل
ان يسأل ويقول فالهيولى ايضا مركبة وذلك لانها
في نفسها هيولى وجوهر بالفعل وهي مستعدة ايضا فتعقل
ان جوهر الهيولى وكونها بالفعل هيولى ليس شيئا آخر الا انه
جوهر مستعد لكذا والجوهرية التي هي لها ليست تجعلها
بالفعل شيئا من الاشياء بل تعدها لان يكون بالفعل
شيئا بالصورة وليس معنى جوهريتها الا انها امر ليس في

موضوع

موضوع فالاثبات ههنا هو انه امر واما انه ليس في
موضوع فهو سلب وانه امر ليس يلزم منه ان يكون
شيئا معينا بالفعل لان هذا عام ولا يصير الشيء بالفعل
شيئا بالامر العام ما لم يكن له فصل يخصه وفصله
انه مستعد لكل شيء فصورته التي يظن له هي انه مستعد
فاذن ليس ههنا حقيقة للهيولى يكون بها بالفعل وحقيقة
اخرى بالقوة الا ان يطرأ عليه حقيقة من خارج فيصير
بذلك بالفعل ويكون في نفسها واعتبار وجود
ذاتها بالقوة وهذه الحقيقة هي الصورة ونسبة الهيولى
الى هذين المعنيين اشبه بنسبة البسيط الى ما هو جنس
وفصل من نسبة المركب الى ما هو هيولى وصورة انتهى
قلت هذا الكلام يدل على ان العلاقة بين الهيولى
وصورتها انما هي اتحادية بان يكون صورتها حيثيتها
الاتحادية فيكون الهيولى والصورة متحدتان بالذات

ونختلفنا ان في المعنى على ما صرح به في الحكمة العلائية فان
خلاصة هذا البرهان ان الجسم المجرد من حيث هو متصل
وممتد بالفعل جسم بالفعل وليس من هذه الحيثية
مستعد للامور التي ليست موجودة بالفعل ومن شأن
ذلك الجسم لحوقها وهي ينقص بالهيولى على تقدير
كونها مغاير للصورة الجسمية بالذات في الخارج
فان الهيولى على هذا التقدير يكون امرا بالقوة له ماهية
ووجود مغايران لماهية الجسم ووجوده بالذات
وله استعداد لقبول الصور في الخارج فلزم تركب
الهيولى التي هي مغايرة للجسم بالذات من الهيولى والصورة
ايضا ولا يمكن دفعه بما قال الشيخ الا بالقول بالاتحاد
من الجسم والهيولى كما لا يخفى عند التامل الصادق فاما
على هذا التقدير يكون الصورة الجسمية حيثية اتحادية
لامر ما مبهم لا يتعين الا بهذه الجسمية وح يصح ان تقال

لا ماهية كذلك الا مرددون اعتبار هذه الحيثية وانما
اذا كان الصورة الجسمية حيثية ارتباطية لامر ما في
الخارج او موجود امرتبطا بامر ما في الخارج ارتباطا
غير اتحادي يكون لكل منهما وجود ويكون لذلك الامر مع
والجوهرية خصوصية الجوهر البتة اذ الجوهر المبهم لا وجود له
بالابهام فان قيل يلزم من كلام الشيخ ان الهيولى وجود
وجوهرية واستعداد لقبول الصور ولا يلزم من ذلك
لا ماهية للهيولى في حد ذاتها بل يلزم ان يكون لها
ماهية هي منشأ الاستعداد والجوهرية لا غير فجاز ان يكون
لكل من الهيولى والصورة ذات ووجود ويكون بين
ذاتيهما في الخارج ارتباط غير اتحادي ومع
ذلك لا يكون للهيولى الا ماهية تصير مبدأ الاتصاف
بالجوهرية والاستعداد لا غير ويكون ح معنى قول الشيخ
فليس هنا حقيقة للهيولى يكون بها بالفعل وحقيقة اخرى

بالقوة ان للهيولى حقيقة هي منشأ القوة فقط ولا يلزم
من ذلك ان يكون لها حقيقة في الخارج اصلا بدون
اعتبار الصورة بل يلزم ان لا يكون لها حقيقة الجسمية
بدون الصورة الجسمية قلت على تقدير ان يكون
لكل من الهيولى والصورة ذات ووجود مغاير
لوجود الاخرى بان يكون بينهما ارتباط غير اتحادي
لا يصح ان يقال ان الهيولى تصير شيئا بالفعل بالصورة ولا
يصح ان يقال ان لها حقيقة الجسمية بالصورة الجسمية
كما لا يخفى فقول الشيخ بل نقدها الا ان يكون بالفعل شيئا
بالصورة صريح في الدلالة على ان الارتباط بين الصورة
والهيولى اتحادي لا انضمامي بان يكونا متعددين
بحسب الذات والوجود في الخارج وكذا يدل على ذلك
قوله فليس هيهنا حقيقة للهيولى يكون بها بالفعل وحقيقة
اخرى بالقوة الا ان يطرا عليها حقيقة من خارج فيصير

بذلك بالفعل فيكون في نفسها باعتبار وجودها بالقوة
وتلك الحقيقة هي الصورة فان قيل جميع امثال تلك العبارات
انما يدل على ان ليس للهيولى حقيقة بالفعل بدون الصورة
وهذا لا يدل على ان الصورة متحدة بها في الذات
فانه ليس لجميع المعلولات بدون العلة حقيقة بالفعل
ومع هذا يكون لها ذوات ووجودات مغايرة
للعلة فعلى هذا اجاز ان يكون لكل من الهيولى والصورة
وجود وذات مغايرة لذات الاخر ومع ذلك
يكون الصورة علة للهيولى ولهذا لم يكن للهيولى حقيقة
في حد ذاتها بدون الصورة فتلك العبارات المذكورة
تدل على ان ليس للهيولى حقيقة بالفعل بدون اعتبار
الصورة مع فعلية كونها امرا وموجودا وجوهرا
مستقلا بدون اعتبار الصورة ومن تلك العبارات
قول الشيخ ان جوهر الهيولى وكونها بالفعل هيولى ليس

شيئا اخر الا انه جوهر مستعد لكذا او الجوهرة التي ليس لها
تحصلها بالفعل شيئا من الامور شيئا، فان قيل على تقدير ان يكون
العلاقة بين الهيولى والصورة اتحاديا لم يكن الاتحاد
بينها حقيقيا بالذات بل انما يكون الاتحاد بينهما
بالعرض وبهذا تزول الصورة بدون زوال الهيولى
وعلى تقدير هذا يلزم ان يكون الهيولى مهية متميزة
بالفعل بدون اعتبار الصورة وهذا مناف ايضا
لمقتضى عباراتهم المذكورة قلت يدل عباراتهم على ان
ليس لها مهية في ذواتها بدون اعتبار معنى الاستعداد
بل مهيتها بعينها هي كونها جوهرا مستعدا لان يصير جسما
بالصورة الجسمية فمقتضى عباراتهم ان لها مهية في
حد ذاتها وهي بعينها كونها جوهرا مستعدا لان يصير
متهيئة بالفعل ويكون لها مهية بالفعل بدون اعتبار
الاستعداد المذكور بالصورة الجسمية وهذا انما

فيصح ان لو كان العلاقة بينهما الاتحاد ولو بالعرض
فان قيل الاتحاد بالعرض لا ينفع لصحة مقتضى عباراتهم
فانها تقتضي ان تصير الهيولى جسما وعلى تقدير تحقق الاتحاد
بالعرض لا يصح هذه الصيرورة ايضا كما لا يصح على
تقدير كونها ذاتين متغايرتين فرض ان الجسمية منوطة على
ذلك التقدير ايضا بمجموع المعنيين اللذين تحقق بينهما
الاتحاد بالعرض لا باحدهما فليس يصح ان يقال ان احدهما
يصير جسما قلت على تقدير ان يكون العلاقة بين الهيولى
وصورتها الجسمية الاتحاد بالعرض يكون للهيولى
اعتباران احدهما ان تؤخذ بشرط لا وثانيهما ان
تؤخذ لا بشرط وبالاعتبار الثاني يصح ان يكون
عين الجسم الذي هو مركب من معنى الجوهر بالمعنى
المذكور سابقا والممتد على الاطلاق فيصح القول
بان الهيولى تصير جسما بواسطة صورتها الجسمية

بخلاف التقدير الآخر اي تقدير ان يكون العلاقة بين الهيولى
وصورتها الجسمية ارتباطه انضمامية غير اتحادية فانه
على هذا التقدير لم يصح ان يقال ان الهيولى يصير جسماً
بواسطة الجسمية فانها باي اعتبار اخذت كانت
مباينة للجسم على هذا التقدير بخلاف تقدير ان يكون العلاقة قه
اتحادية فانها على هذا التقدير يصح ان يعتبر فيها
اعتبار يصير به عين الجسم بواسطة صورتها الجسمية
فان قيل ذات الهيولى باي اعتبار اخذت لم يصح ان
يقال انها عين الجسم بل المفهوم الماخوذ منها الصادق د ق
عليها اذا اخذ لا بشرط يصح صدقه على الجسم المركب من
الهيولى والصورة فيصح التقدير المذكور ان يشترك
في تلك الصحة فانه على تقدير ان يكون الصورة الجسمية
ذاتاً مباينة لذات الهيولى في الخارج يصح ان يكون
المفهوم الماخوذ منها صادقاً على المجموع قلت

المفهوم الماخوذ منها اذا كان تمام ماهيتها وصح
حمله على المجموع المركب منها ومن صورتها الجسمية صح ان يصير
ماهيته صورتها مرتبطة بماهيتها ارتباطاً اتحادياً ولا يعني
بالارتباط الاتحادي الا هذا وح يصح ان يقال ان ماهي
تمام ماهية الهيولى يصير بما هو ماهية الصورة الجسمية جسماً
بخلاف ما اذا كان المفهوم الماخوذ منها الذي
يحمل على المجموع عرضياً لها فح لا يصح ان يقال ان الهيولى
او ما هو تمام ماهيتها بواسطة ماهية الصورة الجسمية يصير
دي جسماً فلا يصح ان يقال ان التركيب بين ماهيتها اتحادي
وفي الجملة ما يكون تمام ماهية الهيولى وهو الذي يعبر عنه
بالجوهر المستعد اذا اخذ بشرط لا كان جزءاً للجسم الموجود
وعيناً لذات الهيولى مع القيد السلبي في الخارج لا وصف
عارض لها واذا اخذ لا بشرط شيء كان جنساً وكان له
فردان احدهما الهيولى التي هي تمام ماهيتها وثانيهما مجموع

الهيولى والصورة ويكون جزء الماهية ونظيرها هيئة الهيولى
بالنسبة الى الجسم هو الجسم بالنسبة الى الحيوان والنبات
والمعدن فالتفاوت بين الجنس والمادة ليس بالاعتبار
ولهذا قال الشيخ شكر الله في الهيات الشفاء
فنقول ان المعنى الذي يدل عليه بلفظ الجنس ليس يكون
جنسا الا على نحو من التصور واذا تغير عنه ولو ادنى
اعتبار لم يكن جنسا وكذلك كل واحد من الكليات
المشهورة ويحتمل تبانا في الجنس مال نكر اشكال
على المتوسطين في النظر فيقول ان الجسم قد يقال
له انه مادة الانسان فان كان مادة الانسان
فان كان مادة الانسان كله لا محة جزء من وجوده واستحال
ان يحمل ذلك الجزء على الكل فلينظر كيف يكون الفرق
بين الجسم وقد اعتبر مادة وبين الجسم وقد اعتبر جنسا
فهناك يصير لنا سبيل الى معرفة ما يريد بيانه

فاذا اخذنا الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق من جهة
ما له هذا وبشرط انه ليس داخلا فيه معنى غير هذا وبحيث
لو انضم اليه معنى غير هذا مثل حس او تغذ او غير ذلك
كان معنى خارجا عن الجسمية محمولا في الجسمية مضافا
اليها فالجسم مادة وان اخذنا الجسم جوهرا ذا طول
وعرض وعمق بشرط ان لا يتعرض بشرط اخر البتة ولا
يوجب ان يكون جسميته لجوهرية متصورة بهذه
الاقطار فقط بل جوهرية كيف كانت ولو مع الف
معنى مقوم لخاصية تلك الجوهرية وصورة ولكن معها
او فيها الاقطار فللجملة اقطار ثلثة على ما هي للجسم وبالجملة
اي مجتمعات يكون بعد ان يكون جملتها جوهرا ذا اقطار
ثلثة ويكون تلك المجتمعات ان كانت هناك
مجتمعات داخلة في هوية ذلك الجوهر لا ان
يكون تلك الجوهرية تمت بالاقطار ثم لحقت تلك

المعاني خارجة عن الشيء الذي قد تم كان هذا المأخوذ
هو الجسم الذي هو الجنس فالجسم بالمعنى الاول اذ هو
جزء من الجوهر المركب من الجسم والصور التي بعد هي
الجسمية التي بمعنى المادة فليس بمحمول لان تلك الجملة
ليست بمجرد جوهر ذي طول وعرض وعمق فقط واما
هذا الثاني فانه محمول على كل مجتمع من مادة وصورة
واحدة كانت او الفا وفيها الاقطار الثلثة فاذن هو
محمول على المجتمع من الجسمية التي هي كالمادة ومن النفس
لان جملة ذلك الجوهر وان اجتمع من معان كثيرة فان
تلك الجملة موجودة لا في موضوع وذلك الجسم لانها
جوهر وهو جوهر له طول وعرض وعمق ثم قال
وكذلك فافهم الحال في الحساس والناطق فان اخذ
الحساس جسما او شيئا له حس بشرط ان لا يكون زيادة
اخرى لم يكن فصلا انما كان جزءا من الانسان وكذلك
كان

فان كان الحيوان غير محمول عليه وان اخذ جسما او شيئا
مجوزا له وبعد ومعه اي الصور والشرائط كانت بعد ان
يكون فيها حس كان فصلا ومحمولا على الحيوان فاذن
اي معنى اخذته مما يشكل الحال في جنسيته او مادته من هذه
وجد فيه وقد يجوز انضمام الفصول اليها انها كان
على ابهامه وفيه كان جنسا وان اخذتها من جهة بعض
الفصول وتمت به المعنى وحصلته حتى لو دخل شيء اخر
لم يكن من تلك الجملة بل مضافا من خارج لم يكن جنسا
بل مادة وان اوجبت لها تمام المعنى حتى دخل فيما يمكن
ان يدخل نوعا وان كنت في لا اشارة الى ذلك
المعنى لا تعرض لذلك كان جنسا فان باشتراطك ان
لا يكون زيادة يكون مادة وباشتراط ان يكون
زيادة يكون نوعا وبان لا تعرض لذلك بل تجوز
ان يكون كل واحد من الزيادات على انها داخلة

سبق حمل معناه يكون جنسا وهذا انما يشكل فيما ذاته مركب
واما فيما ذاته بسيط فنعني ان العقل يعرض فيه هذه الاعتبارات
في نفسه على النحو الذي ذكرناه قبل هذا الفصل واما في الوجود
فلا يكون منه شيء متميز هو جنس وشيء هو مادة فنقول انما
يوجد للانسان الجسمية قبل الحيوانية في بعض وجوه
التصورات اذا اخذت الجسمية بمعنى المادة لا بمعنى الجنس وكذلك
انما يوجد له الجسم قبل الحيوانية اذا كان الجسم بمعنى لا يحمل
عليه اي بمعنى المادة لا بمعنى يحمل عليه واما الجسمية التي يعرض
مع جواز ان يوضع متضمنة لكل معنى مقرونا به مع وجوب
ان يتضمن الاقطار الثلاثة فانها لم يوجد المعنى الذي هو نوع
الا وقد يتضمن الحيوانية فيكون معنى الحيوانية جزءا من وجود
ذلك الجسم بالفعل بعد ان كان محوزا في نفسها اياه جزءا انما
من وجود ذلك الجسم بعكس حال الجسم اذا حصل كان
الجسم الذي هو بمعنى المادة فانه جزء من وجود الحيوان انتهى

كلامه

كلامه قلت الظاهر ان المراد بالمادة المذكورة في كلام الشيخ
ههنا انما هي المادة الخارجية لا المادة العقلية كما ذهب
اليه سيد المحققين قدس الله سره العزيز وان المراد بالجسم
في الاعتبارين اي اعتبار كونه مادة وكونه جنسا معنى واحد
ليكون التفاوت بينهما بالاعتبار وتسليم هاتين المقدمتين
مستلزم لتسليم ان العلاقة بين المادة وصورتها اتحادية
ليكون المادة باعتبار من اعتباراته محمولة على مجموع المادة
وصورتها ويصح ان يكون الصورة باعتبار ما محمولة على
كل من المادة والمجموع المركب من المادة والصورة فانه
اذا كان كل من المادة وصورتها حيثية اتحادية لحقيقة
واحدة فلا وصح صدق كل منها باعتبار من الاعتبارات
على الآخر وعلى المجموع وكان ذلك المركب في الوجود شيئا متميزا
هو جنس كما يدل عليه قول الشيخ فلا يكون منه شيء متميز هو جنس
باعتبار المفهوم بخلاف ما لو كان العلاقة بينهما انتسا بية

بلا اتحادية لم يصح صدق احدهما على الاخرى ولا على المجموع
فلا يصح ان يقال حينئذ ان التفاوت بين الجنس الذي يحمل
على المجموع المركب منهما وبين احدهما التي هي المادة بالاعتبار
بل انما يكون التفاوت بينهما ح بالذات والمعنى لا بمجرد
الاعتبار ولا يكون في الوجود شيء متميز هو جنس كالبسائط اذ
على هذا التقدير ليس منشأ تحليل الجنس الا المجموع من حيث هو
مشتمل على المادة اشتمال الكل على الاجزاء كالبسائط فيكون كل
من الجنس والفصل انما ياخذ العقل من المجموع من حيث هو متضمن
للمادة والصورة فلا يكون الجنس بعينه هو المادة الخارجية
باعتبار من اعتباراته ولا الفصل بعينه هو الصورة الخارجية
باعتبار من اعتباراته وهذا مخالف لما يفهم من ظاهر كلام
الشيخ وغيره من المحققين من ان الجنس بعينه هو المادة الخارجية
باعتبار من الاعتبارات اي اذا اخذ لا بشرط ويعلم من عبارة
الشيخ المذكورة امور احدها ان التفاوت بين الجنس

والمادة

والمادة انما هو بالاعتبار وثانيها انه يعلم من قوله ان المعنى
الذي يدل عليه بلفظ الجنس ليس يكون جنسا الا على نحو من التصور
واذا تعرى عنه ولو باعتبار لم يكن جنسا الا المعنى الذي
هو الجنس بعينه هو مادة بشرط تعتبر الاعتبار وثالثها انه
يعلم من قوله واما في الوجود فلا يكون منه شيء متميز هو جنس
ان المادة والصورة انما يكونان في المركب الذي يكون
في الوجود شيء منه متميز هو الجنس كما صرح في الفصل الذي لحق
لهذا القول من قوله وبحثنا انه كيف يكون الجنس هو الفصل
وهو النوع في الوجود بالفعل وكيف يفرق بعضها عن بعض
وان النوع بالحقيقة شيء هو الجنس اذا صار موجودا بالفعل
وان ذلك لتميز ويفرق هو عند العقل واذا احتمل فصل
في التميز في الوجود في المركبات صار الجنس مادة والفصل
صورة ولم يكن الجنس ولا الفصل مقولا على النوع انتهى
فلذ وبذلك ظهر ضعف قول سيد المحققين من ان المراد

بالمادة التي هي الجنس اذا اخذ بشرط لا هي المادة العقلية
وذلك لان المادة بهذا المعنى مشتركة بين الماهية
التي هي بسيطة في الخارج فقط وبين الماهية المركبة
فيه كما لا يخفى ورابعها انه يعلم من قوله وهنا انما
يشكل فيما ذاته والمادة ذاته بسيطة ان نسبة الهيولى والصورة
الى المركب ليس كنسبة الجنس والفصل الى البسيط كما صرح
فيما سبق من قوله ونسبة الهيولى الى هذين المعنيين اسوة
بنسبة البسيط الى ما هو جنس وفصل من نسبة المركب الى
ما هو هيولى وصورة من هنا حصل اشد لضعف كلام
سيد المحققين من ان المراد بالمادة التي حكم الفقيه بانها
هي الجنس الماخوذ بشرط لا شيء هي المادة العقلية كما
يظهر للتامل وخامسها انه يعلم من قوله وهذا انما
يشكل فيما ذاته مركب ان ملاحظة هذا المعنى في المركب
يحتاج الى لطف القريحة لا في البسيط وهذا يدل على ان

العلاقة بين الهيولى والصورة عندهم انما هي اتحادية لا ارتباطية
بالمعنى المذكور لا اتحادية لانه اذا كان العلاقة بينهما ارتباطية
كان لكل منهما ذات ووجود احدهما حال والاخر
محل والجسم اسم لمجموعهما ولا اشكال في ذلك التصور
ولا في تحليل العقل المركب الى الجنس والفصل فان
الجنس على هذا التقدير انما يوجد من المركب باعتبار
اشتماله على المادة والفصل انما يوجد منه باعتبار اشتماله
على الصورة فعلى هذا يكون البسيط احق بالاشكال
من المركب لان كون الماهية البسيطة الخارجية بحيث يوجد
عنها الجنس والفصل المتغايران في المعنى اشكل من كون
الماهية المركبة في الخارج من الهيولى والصورة اللتين لكل
منهما ذات في الخارج بحيث يوجد عنها الجنس والفصل
المتغايرين كما لا يخفى فان قيل على هذا المذهب على القول
بان العلاقة بين الهيولى والصورة غير اتحادية يكون في

المركب زيادة اشكال لم تكن في البسيط من حيث ان الجنس
انما يوجد من المركب باعتبار اشتماله على المادة وظاهر ان
هذا الاعتبار ليس ذاتيا اذ هو امر اضافي لا يصح ان يكون
ذاتيا للامر الحقيقي بل يكون على هذا القول الحكم بان
لمجموع الهيولي والصورة جنسا حقيقيا باطلا لان الهيولي
على هذا التقدير يكون ماهية وذات ووجود
ولها جنس وفصل وحد ان كانت في العقل مركبة
وكذا الحال في الصورة فليس للمجموع منهما وهو الجسم جنس
حقيقي وفصل حقيقي ولا حد حقيقي بل حده انما هو مجموع
حدي جزئيه الخارجيين نظير ذلك مجموع الانسان
والفرس فان لكل منهما جنس وفصل وحد وحد مجموعهما
ليس لاحدهما فان الكثير الخارجي الذي ليس بين اجزائها
ارتباط اتحادي لم يكن له جنس حقيقي ولا فصل حقيقي ولا حد
حقيقي ولهذا قال المحقق الرازي انه لما كان العلم عبارة

عن المسائل والتصديقات بالمسائل ليس له حقيقة وراء
تلك المسائل والتصديقات اي ليس له جنس حقيقي ولا فصل
حقيقي ولا حد حقيقي بل هذا لكونه مخالفا لما اتفق الحكماء
عليه وهو ان للجسم مثل الحيوان جنسا حقيقيا وفصلا حقيقيا
يكون موجبا لبطلان انتساب هذا القول اي القول بان ليس
بين الهيولي والصورة اتحاد اليهم لا انه موجب للاشكال
وايضا منشأ الاشكال ليس الا في تجويز المركب الخارجي
وفي كونه ذا جنس وفصل حقيقيين وليس كلامه اشارة الى
التعرض الى بيان هذين المعنيين بل ليس التعرض الا لكون
المادة جنسا في المركبات فالظاهر ان الاشكال ليس الا
في ذلك اي في كون الفرق بين الجنس والمادة بالاعتبار
على النحو المذكور لا في ان للمركب جنسا حقيقيا فان قيل
فعلى هذا يكون المناسب ان يقول وهذا انما يكون فيما
ذاته مركب قلت قال الشيخ ثم ما قاله اختصارا في العبارة

واعتبارا على القرينة فكأنه قال وهذا انما يكون فيما اذا
مركب مع ان فيه اشكالا ولهذا قال بهمنيار بعد قوله
فاذن المعنى الذي يصلح ان يكون جنسا باشتراط ان لا يكون
زيادة يكون مادة وباشتراط ان يكون زيادة يكون
نوعا وبان لا يتعرض كذلك بل يجوز ان يكون كل واحد
من الزيادات فيه على ان يكون داخلة حملا معناه
يكون جنسا وهذا في الامور المركبة واما في
ذات البسائط العقل يعرض فيه هذه الاعتبارات واما في
الوجود فليس شيء منه متميزا جنسا وشيء نوعا وقوله
فليس شيء منه متميزا جنسا يدل على ان في المركب شيئا متميزا
جنسا فيكون المادة الخارجية نفسها جنسا اذا اخذت
لا بشرط ويلزم من ذلك ان العلاقة بين الهيولى والصورة
اتحادية وسادسها انه يعلم من قوله وان اوجب بها
تمام المعنى حتى دخل فيه ما يمكن ان يدخل فيه كان نوعا

ضعف قول من قال ان المتحصل جزء تحليلي وسابى عن
تحقيقه وسابعها انه يعلم من قوله انما يوجد للانسان
الحسية قبل الحيوانية في بعض وجوه التصور آه ان
ما كان جنسا اذا اخذ بشرط لا وهو المادة كان متقدما
اما اذا اخذ لا بشرط لم يكن متقدما بل كان حمله بواسطة
حمل السافل وبذلك يندفع المناقضة بين قولهم الكلي
مقدم وبين قولهم حمل العالي بواسطة حمل السافل فيعلم
ان هيهنا ثلث شبهات احديها ما مر انفا وثانيها
ان الجزء العقلي متقدم على الماهية فكيف يكون محمولا عليها
مواطاة اي حملا يقتضي الاتحاد الذي هو مناف
للتقدم وجوابها ان الجزء العقلي اذا اخذ بشرط لا
جزء او لا يكون محمولا واذا اخذ لا بشرط يكون محمولا
على الماهية ومتحدا معه وثالثها تقدم حمل الجنس على
حمل النوع لكون الجنس جزءا من نوعه مناف لقولهم

ان حمل العالي بواسطة حمل السافل فان الحكم بان الجوهر
ما لم يصر جسماً لم يصر حيوانا مناف للحكم بان حمل الجسم بواسطة
حمل الحيوان وجوابها ان العالي والسافل مثل الجسم
والحيوان اذا انتسبا الى شيء يكونا عرضيين له مثل مفهوم
الشيء ومفهوم الجوهر كان حمل الجسمية متقدما على حمل الحيوانية
ولهذا صدق قولنا الشيء والجوهر ما لم يصر جسما لم يصر حيوانا واما
اذا انتسبا الى النوع الذي هما ذاتيان له كان حمل العالي
بواسطة حمل السافل فان العالي كالجسم انما يتحد مع
الانسان في ضمن اتحاد مفهوم الحيوان معه فان الجسم
الذي ليس بحيوان مسلوب عن الانسان وما قال
سيد المحققين قدس الله سره العزيز في حاشية المطالع من
ان الدليل على ان حمل العالي على الشيء يتوسط حمل
السافل عليه ما نقله الامام في الملخص انهم قالوا من المحال
ان يحمل الجسم على الانسان الا بعد صيرورته حيوانا فان

الجسم الذي ليس بحيوان مسلوب عن الانسان ولما كان
كذلك كان حمل الحيوان عليه مقدم من حمل الجسم عليه فان قيل
الجسم جزء الحيوان متقدم عليه فلا يكون معلولا له قلنا لا
نزاع في ذلك لكن لا امتناع في ان يكون المتاخر في الوجود
علة لثبوت المتقدم لشيء اخر لا يدفع الشبهة الثالثة فان الجسم
جزء الحيوان متقدم حمله على الشيء على حمل الحيوان عليه
كما مر من ان الشيء ما لم يصر جسما لم يصر حيوانا فكيف يكون
معلولا له وجوابها ما مر من ان حمل الجسم على مثل الجوهر متقدم
على حمل الحيوان واما حمله على مثل الانسان فهو متاخر عن
حمل الحيوان عليه والنظر في ان المتاخر في الوجود جاز ان
يكون علة لثبوت المتقدم لشيء اخر ان الشيء الذي هو متاخر
في الوجود انما هو كل بالنسبة الى ما هو متقدم باعتبار وجزء
باعتبار اخر لما مر في كلام الشيخ فبالاعتبار الاول يكون
موخرا في الوجود بالاعتبار الثاني يكون علة لثبوت المتقدم

كما يفهم من ظاهر عبارة سيد المحققين من انه يكون احدهما
باعتبار وجود الشي في نفسه والاخر باعتبار وجوده
لغيره فان فيه ما لا يخفى فليعلم ان الغرض الاصلي من
هذا التطويل تصحيح مذهب الحكماء في الهيولى وتعيين مرادهم
فان بعض عباراتهم يقتضي ان يكون العلاقة بين الهيولى
والصورة اتحادية بان يكون المادة الخارجية بعينها
جنسا باعتبار ولا يكون التفاوت بين المادة الخارجية
والجنس الا بالاعتبار ولا يكون ايضا بين الفصل والصورة
تفاوت الا بالاعتبار وبعض عباراتهم يدل على
ان العلاقة بينهما ارتباطية غير اتحادية بان يكون كل
منهما ذات ووجود مغاير ان الذات الاخرى و
وجودها بالذات في الخارج ويحل احدهما وهي
الصورة في الاخرى وهي الهيولى وبحسب الاحتمال
العقلي يتحقق اربعة احتمالات احدها ان الارتباط

اتحادي

اتحادي وكان الصورة الجسمية هي بعينها فصل الجسم كما
اختاره سيد المدققين وثانيها ان الارتباط اتحادي
وكان الصورة الجسمية جزء الماهية الجسم وثالثها
ان الارتباط غير اتحادي وكان الصورة حالة في
الهيولى بحيث يكون ازاء كل جزء من الصورة جزء
من الهيولى ورابعها ان الارتباط غير اتحادي وكان
الصورة مرتبطة بالهيولى بحيث يكون بازاء كل جزء
من الصورة ذات الهيولى لا جزئها فيكون بذاتها
محلا للصورة واجزائها ولكل من هذه الاحتمالات
الاربع دليل من عبارات القوم فوجب ان اذكر كلام
هذه العبارات وابين وجه الترجيح لتعيين مرادهم
فمن العبارات التي يدل بظاهره على الاحتمال الاول
ما مر من قول الشيخ في طبيعيات الشفاء حيث قال
ان لكل جسم طبيعة ومادة وصورة واعراضا ثم قال

www.icar.ir

وصورته هي ماهيته التي بها ما هو هو لا يقال هذا الاحتمال
اي كون جزء الشئ عين ماهيته في غاية السقوط بادي
النظر فوجب ان يحمل كل عبارة دالة عليه على المعنى الاخر
الصحيح كما مر في دفع كلام سيد المدققين لانا نقول
من ان العقل لا يمتنع عن ان يكون شي جزء الاخر
وماخوذا فيه لا بخصوصه بل بوجه مبهم كالاجسام
العنصرية في التشخص المعين من الحيوان او النبات فانها
جزؤه وماخوذة فيه لا بخصوصياتها حتى اذا تبدل
بعضها ببعض اخر منها لا يلزم انعدام الشخص المذكور
ويكون لذلك التشخص جزء معين اخر بذاته وبعض
الجزء المبهم فيه ان يصير عينه بالعرض فادن يكون ماهيته
عين هذا المعين مثلا للماء جزء معين هو ماء بذاته
وجزء مبهم صار ماء بالعرض فتمام ماهيته هو الماء
ليس الا ان جزء الشي سواء اخذ بوجه الخصوص او

بوجه الابهام لم يصح ان يصير عين ماهيته ذلك الشئ
بالبديهة بل لانه لا يمتنع عن ان يكون شي جزء الهوية
الاخرى ولا يكون داخلا في ماهيته فيحتمل عند العقل ان
صورة الجسم ماهيته مع كونها جزء الهوية الجسم وايضا
من العبارات التي يدل على احتمال الاول قول بهمنيار
حيث قال وكل بسيط فان ماهيته ذاته لانه ليس هناك
شي قابل لماهيته وهذه العبارة ايضا وقعت في الشفا
وهي يدل على ان المادة حامل لماهية الجسم وايضا وقع
في عبارة الشيخ ان المادة حامل لماهية الجسم وذلك
يدل على ان الصورة الجسمية ماهية الجسم فانه قال
في طبيعيات الشفاء بعد قوله المذكور وصورته هي ماهيته
التي بها هو ما هو ومادته هي المعنى الحامل لماهيته قلت
لا شي من تلك العبارات الثلاث يدل قطعا على الاحتمال
الاول اما العبارة الاولى فلوجهين من احدهما ان

ان الصوره قد تطلق علي الماهية كما تطلق على الصورة
الجسمية فيكون الصورة المذكورة في قوله صورته
هي ماهيته بمعني الماهية كما مر سابقا وثانيهما ان قوله صورته
هي ماهيته انما يكون علي سبيل المسامحة والمبالغة و
بهذا الوجه الاخير يعلم عدم دلالة العبارتين
الاخيرتين والدليل على تلك المسامحة ان الشيخ
قال بعد قوله ذاته ليس هناك شي قابل الماهية ما يدل
علي ذلك وهو قوله ولا المركبات بالصورة وحدها
شي ما هي فان الحد للمركبات ليس هو بالصورة وحدها
بل حد الشي يدل علي جميع ما يتقوم به ذاته فيكون
هو ايضا قد يتضمن المادة بوجه وبهذا يعرف الفرق
بين الماهية في المركبات والبسائط وكل بسيط فان
صورته ايضا ذاته لانه لا تركيب فيه واما المركبات
فلا صورتها ذاتها ولا ماهيتها ذاتها اما الصورة

فقط فانها جزء منها واما الماهية فهي ما به هي ما هي بكون صورته
مقارنه للمادة ثم قال فللجنس بما هو جنس ماهيته وللنوع
بما هي نوع ماهيته وللجزئي ايضا بما هو مفرد جزئي ماهيته
مما يتقوم به من الاعراض اللازمة فكان الماهية اذا قيلت
على التي في الجنس والنوع وعلي التي للمفرد الشخصي كان باشتراك
الاسم انتهى كلامه وقال ايضا تنبيها بعد قوله لانه
ليس هناك شي قابل الماهية وايضا فكل بسيط فان الصورته
ذاته واما المركبات فلا صورتها ذاتها ولا ماهيتها
اما الصورة فظاهر انها جزء منها واما الماهية فهي ما به
الشي هو ما هو وانما هو ما هو بكون الصوره مقارنة للمادة
والمركب هو مجموع الصورة والمادة والذات لازم من
لوازم المركب كالشي والجنسية انتهى قلت حاصل كلامهم
ان للمركب اربع امور الصوره والمادة والذات و
الماهية وان للبسيط امرا واحدا هو الذات ومن هنا

نعلم ان الصورة الجسمية مغايرة لماهية الجسم وان مرادهم
بالذات في هذا المقام ليس الماهية باعتبار الوجود العيني
والا لزم ان يكون للبسيط ماهيتان وذاتان بل المراد
بالذات المركب في هذا المقام ليس الا مجموع الصورة
والمادة المرتبطة احديهما بالاخرى بحيث يحصل منهما
امر واحد حقيقي فعلى هذا يكون المراد بالماهية متصل الذات
الحاصل المتحد بها فان قبيل العبارات المذكورة الدالة
على ان ماهية الجسم عين صورته الجسمية كما لا يخفى مخالفة
لعبارة الشيخ المذكورة في طبيعيات الشفاء كما مر في
قوله وصورته اي صورة الجسم هي ماهيته التي بها هو
ما هو ومادته هي المعنى الحامل لماهيته والتاويل المذكور
في العبارة الثانية الموافقة لما في التعليم الاول كما صرح
به سيد المدققين قدس الله سره العزيز لا يتيسر الا بعد
ابطال الاحتمال الاول من الاحتمالات الاربع المذكورة

قلت هذا الاحتمال وهو كون الهيولى جزء الهوية الخارجية
او عينها مع عدم كون خصوصها داخلا في ماهيتها
انما يصح على قواعد الشيخ اليوناني واصحاب الكمون والبروز
وفرقة من الصوفية فان القوة عند ذلك الشيخ يرجع
الى الاجمال والفعل الى التفصيل في موطن من المواطن
وعند تلك الاصحاب يكون القوة هي الكمون والفعل هو البروز
في موطن من المواطن وعند تلك الفرقة يرجع القوة الى الابهام
والفعل الى التعين فعند هؤلاء يكون الوجود موجودا بالذات
ومحوضة ويكون العلم به علما بجميع الماهيات على الاجمال
فهو من حيث هو علم بجميع الممكنات في تعلقه اجمال عند ذلك
الشيخ ويكون عند تلك الاصحاب وابهام عند تلك
الطائفة وبعد ارتباطه بالممكنات ظهر الماهيات المتعينة
المنفصلة منه بدون كونه داخلة في الماهيات لانها
خصوصيات الوجود فتكون الماهيات عندهم تعينات

وصورا للوجود الموجود بصرافته ومحوضته مع كونها
تمام مهيات الهويات وللواحد الهوية المطلقة تمام
الوجود كما هو عند قوم من الصوفيه وحكم بان المهيات
تعينات وصور مع انها عين المهيات كان في حكم
تلك المذاهب فعلى هذه الاقوال الاربعة التي ما لها واحد
يكون للوجود المحض والهوية المطلقة اي الوجود الحقيقي
الذي هو الحق الواجب لذاته وجود حقيقي لا يشاركه
غيره فيه وهذا النحو هو الوجود العيني بالحقيقة وجميع
المهيات الممكنات انما تتحقق وتظهر في المواطن
الثلاثة من التعقل والتخيل والحس مع ارتباطها
بالوجود الذي هو القيوم وليس الوجود داخلا في
شيء من تلك المهيات وكما ان الوجود الحقيقي الذي
هو مقوم لذوات العقول غير داخل في ماهيتها بذاته
لم يكن العقول غير داخل في مهيتها بذاته لم يكن

العقول ايضا داخلا في ماهيتها النفوس والاجسام
بخصوصها مع انها مقومة لها وفي الجملة الهيولى عند
هؤلاء ليست الا باطن كل مهية وحاملها والصورة
والمهية ليست الا ظاهر الهيولى فعلى مذهبهم الذي
يحمل ان كلام سيد المحققين من ان الصورة الجسمية
بعينها هي ماهية الجسم يصح بكون المعتبر في مهية الجسم
الهيولى لا بخصوصها بل باعتبار كونها ذاتا وجوهرا
معتبرة فيها فلا يكون الصورة الجسمية بعينها هي ماهيته
كما يدل عليه عبارة صاحب الشفاء في الهيات فيجب
التاويل المذكور في عبارته المذكورة المنقولة من
الطبيعيات وهو ان يقال استعمال الماهية في الصورة
انما يكون على سبيل المسامحة والمجاز وان سبيل
قولهما رحمت قال في عصله موافقا للشفاء
واعلم ان الحد انما يساوي الجوهر ولا حقيقيا اولا

وأما العرض فليس لحد نطابق ذاته لانه لا بد في تحديد العرض
من اخذ الموضوع فيكون في الحد زيادة على معنى ذاته كذلك
الحاصل في تحديد الصور الطبيعية بل على ان تحديد الصورة
الجسمية لا يمكن بدون اخذ الهيولى فيكون الماهية الحاصلة
من تحديدها هي ماهية الجسم بعينها لان ماهية
الجسم لا يعتبر فيها الا الهيولى والصورة الجسمية
بهذا الاعتبار يصح تفسير الصورة الجسمية بماهية
الجسم قلت لما كان الفرق ظاهراً بين قولنا كون
الجوهر بالمعنى المذكور ممتدا وبين قولنا جوهر ممتد
في الجهات بالمعنى الذي سبق فان الثاني هو حد الجسم
الذي يؤدي الى ماهيته التي يعتبر فيها الممتد
والجوهر الذي به اشارة الى الهيولى والاول
هو نازل منزلة حد الصورة لم يصح ان يقال ان ماهية
الصورة الجسمية الحاصل من تحديدها الذي اخذ فيه

الهيولى بعينها ماهية الجسم فسقط هذا التوجيه من درجة
الاعتبار فتعين التوجيه المذكور فيكون ماهية الجسم
الحاصل من التعريف بانه جوهر ممتد منوطة بالجوهرية
التي هي اشارة الى الهيولى وبالممتدية التي هي اشارة
الى الصورة ومن العبارات التي تدل على صحة الاحتمال
الثاني قول صاحب الشفاء حيث قال فاتحاد الفصل
بالجنس ليس على انه شيء كان يتضمن الجنس بالقوة لانه لزم
الجنس بالقوة واتحاد الجزء بالجزء في المركب فانما
هو اتحاد شيء بشيء خارج فيكون اتحاد الاشياء التي
فيها اتحاد على اصناف احدها ان يكون كاتحاد
المادة والصور فيكون المادة شيئا لا وجود له بانفراد
ذاته بوجه وانما يصير بالفعل بالصورة على ان يكون الصورة
امرا خارجا عنه ليس احدهما الاخر فيكون المجموع ليس
واحد منهما والثاني اتحاد اشياء يكون كل واحد في

نفس

مستغنياً عن الآخر في القوام الا انها تتحد فيحصل منها
شيء اما بالتركيب او الاستحالة او الامتزاج ومنها
اتحاد اشياء لا يقوم بعضها بالفعل الا بما انضم
اليه وبعضها يقوم بالفعل فيتقوم الذي لا يقوم بالفعل
بالذي يقوم بالفعل ويجتمع من ذلك جملة متحدة مثل
اتحاد الجسم والبياض وهذه الاقسام كلها لا يقوم
المتحدات منها بعضها ببعض ولا يحمل البتة شيء منهما
على الآخر حمل التواطؤ ومنها اتحاد شيء لشيء ويحمل
الشيء منها ان يكون ذلك الشيء لا ان ينضم اليه فانه قد
يعقل معنى يجوز ان يكون ذلك المعنى نفسه اشياء كثيرة
كل منها ذلك المعنى في الوجود فيضم اليه معنى آخر بعين
وجوده بان يكون ذلك المعنى متضمنا فيه ثم قال
فان الامر المحصل في نفسه يجوز ان يعتبر من حيث هو
غير محصل في الذهن فيكون هناك غيره انتهى كلامه

قوله ظ ههنا يدل على ان العلاقة بين الهيولى
والصورة اتحادية فان قوله اتحاد الجزء بالجزء في المركب
يدل بطه على ذلك وكذا قوله كاتحاد المادة والصورة بسيطه
يدل على ذلك فان قيل قوله فيكون المادة شيئاً لا وجود
له بانفراد ذاته توجد وانما يصير بالفعل بالصورة على ان يكون
الصورة امراً خارجاً عنه ليس احدهما الآخر يدل على ان
لكل من الهيولى والصورة ذاتاً ووجوداً وان تعلق الهيولى
بالصورة ومن هنا يلزم تقدم الصورة على الهيولى بالذات
فيلزم ان توجد الصورة اولاً ثم توجد فيه تلك الصورة
فلا يكون بينهما علاقة اتحادية بل اتحادهما انما يكون
عبارة عن حصول امر طبيعي عنهما كما هو المشهور وعلى هذا
يكون الواقع احد الاحتمالين الباقيين المسطورين ان
انهما هو الواقع قلت لا يلزم من هذه العبارة ان
لكل منهما وجوداً وذاتاً الا انه جاز ان يكون لهما ذات

واحدة ووجود واحد وان يكون التغاير بين وجودهما
انما هو بالاعتبار كالتغاير بين ذاتيهما فانه جاز ان يكون
ذات واحدة موجودة بوجود واحد ويكون مفهوم الجوهر
المستعد متحدا كما يكون مفهوم القابل للابعاد متحدا
ولا يكون الجوهر المستعد من حيث هو جوهر مستعد وجود
بانفراد ذاته بدون وجود مفهوم القابل للابعاد مطلقا
بل انما يصير بالفعل بهذا المفهوم الذي هو الصورة على ان
يكون هذا المفهوم امرا خارجا عن مفهوم الجوهر المستعد
اذا اخذ كل منهما بشرط لا فانهما لا يكونان صورة ومادة
اذا اخذ بذلك الشرط وانما الحكم بتقدم الصورة على الهيولى
فلا شبهة في صدقه لان مفهوم الممتد القابل للابعاد
مقدم على مفهوم الجوهر المستعد فان الموجود ما لم يصير
ممتدا لم يصر مستعدا لقبول الاتصال والانفصال والكثرة
على راي الحكماء القائلين ببطلان تركب الجسم عن الاجزاء

التي لا تتجزى فعلى هذا يصير الممتد بعد كونه ممتدا جوهرا مستعدا
للامور التي تكون الهيولى مستعدة لها وايضا اذا كان العلاقة
اتحادية يكون حصول الامر الطبيعي عنهما اولى بالقبول كما لا يخفى
وفي الجملة كل عبارة من عبارات الحكماء الدالة على احد
الاحتمالين الاخرين يمكن حملها على الاحتمال الثاني
الذي هو اقرب الاحتمالات بالقبول عند التامل فلينظر
في ان الاحتمالين الاخرين هل يصح ان يكون واحد
منهما مراد الحكماء لتناول العبارات الدالة على الاحتمال
الاخر الى المعنى الموافق له فان طريق التاويل غير مسدود فاقول
لا وجه لصحة كون احد منهما مرادهم وذلك لانه اذا كان
العلاقة بين الهيولى والصورة ارتباطية غير اتحادية بان يكون
لكل ذات ووجود كما هو المشهور في الجسم المفرد حتى يكون
متغايرين بالذات والوجود فعند طريان الانفصال
على التقدير الثالث اما ان ينعدم ذات الجوهران بالكلية

وهو بط بالبديهة واما ان ينعدم احدهما بالكلية وهو
الصورة الجسمية الممتد باعتبار الذات وبقي الاخر
الذي هو ممتد بواسطة الصورة وهذا ايضا بط من
وجهين احدهما ان انعدام الصورة الجسمية بكليتها
واجزائها الفرضية بط بالبديهة وايضا انعدام جوهر
بالكلية ووجودها عن العدم بلا مادة كلاهما باطلان
عند المحققين وعلى هذا التقدير يلزم كلاهما كما لا يخفى
عند التامل وثانيهما ان الجوهر الباقي قد يكون متصلا
وقد يكون منفصلا ومن ذلك لزم ان يحصل الحيثية
الاتحادية وهو كونه متصلا وممتدا فذلك الجوهر الباقي
مع هذه الحيثية الاتحادية جسم لا محالة اذ لا يعني بالجسم
الا جوهر ممتد ولا مدخل لرفع هذا الحكم كون الصورة
علة لتلك الحيثية الاتحادية كما لا يخفى عند التامل
والانصاف وايضا على هذا التقدير يكون الصورة

نضاف

التي هي متقدمة بالذات على الهيولى جسما كما يظهر عند الا
وايضا على هذا التقدير لزم ان يكون الهيولى هيولى اخرى
كما مر تفصيله وايضا يلزم على هذا التقدير ان يكون الهيولى
متقدمة في الوجود على حلول الصورة فيها ضرورة ان حلول
جوهر في جوهر متاخر عن وجوده مما معا وهو بط لما مر مرارا
وفي الجملة دلائل وجود الهيولى المذكورة لا تدل على تحقق
هذا التقدير بل انما تدل على تحقق التقدير الثاني بان
البديهة شاهدة بان الامتداد الجسماني عند طريان
الانفصال لا ينعدم بالكلية بحيث لا يبقى منه اجزاؤه
الفرضية واما على الاحتمال الرابع الذي هو اولى
بالاعتبار من الاحتمال الثالث فاقول اذا كان
هيولى العناصر بحكم الهيولى التي للعناصر جوهرا مباينا
للصورة الجسمية في الذات والوجود في الاعتبار
مع كون الهيولى بذاتها سارية في الصورة الجسمية

لم يحل اما ان يكون عبارة عن العقل العاشر او عن الوجود
الحقيقي القايم بذاته الذي هو الواجب لذاته او عبارة
عن امر اخر وذلك لان الوجود الحقيقي القايم بذاته الذي
هو الواجب بذاته لا شبهة لاحد في عدم خلو شيء من الاشياء
عن تجلية والعقل الاخير الذي هو مظهر من مظاهر
تجلي الحق ايضا سار بذاته في جميع ما في تحت فلك القمر
عند الحكماء المحققين كما ان العقول الباقية سارية في
الافلاك كل في فلك واستعمال لفظة السريان في امثال
هذه الموضع انما هو في معناه المجازي كما لا يخفى على
العقلاء والعرضان الموجودات التي هي في تحت فلك
القمر لا ينفك ذاتها ولا شيء من اجزائها عن الوجود
ولا عن العقل الاخير عندهم ويصير ذلك العقل الذي
هو مظهر الوجود من حيث هو ممكن منشأ لظهور الممتد
بان يصير الممتد قائما به فاما بحسب يكون بازاء كل جزء

من الممتد ذاته وهذا هو المراد بسريانه بذاته وبواسطة
كون ذلك العقل الممكن ... هو ممكن منشأ لظهور
الممتد من حيث هو ممتد تظهر الهيولى فهي امر لازم لذلك
العقل من حيث هو ممكن بواسطة قيام الصورة الجسمية
مطلقا بالمعنى المذكور بها فالهيولى انما يتقوم بامرين عندهم
احدهما هو ذلك العقل من حيث هو ممكن وثانيهما قيام
الصورة الجسمية مطلقا بذلك العقل اي سواء كانت
ممتدة واحدة او ما فوق الواحدة فهي على التقدير الرابع
اما ان يكون عبارة عن الوجود من حيث ذاته مرتبط
بالممتد مطلقا واما عبارة عن العقل من حيث انه
سار في الممتد وعبارة عن جوهر غير العقل سار بذاته في
الممتد ولما لم يكن خفاء لعاقل في ان الموجود من حيث
هو موجود مقوم لكل معين من الموجودات سواء
كانت عقولا ام نفوسا او اجراما ولا في ان نسبة الموجود

الحقيقي الذي هو الواجب بذاته الي جميع تلك الموجودات
بالايجاد لا بالتسول ولا [illegible] ان الموجود الحقيقي تام بل
فوق تام باعتبار ذاته ولا يخفي ان الموجود الحقيقي الذي
هو الوجود الحقيقي واحد بوحدة تكون عين ذاته وطاردة
الكثرة مطلقا مع كان الاحتمال الاول من الاحتمالات الثلث
المذكورة انفا في حيز الاستحالة فان تلك الصفات لا يصح
ان يتصف الهيولي باحدها عند الحكماء فان هيولي العناصر
مغايرة لهيوليات الافلاك بالنوع وقابلة للصورة
الجسمية ومعدومة في حد ذاتها ومتكثرة بذاتها والاشخاص
الجسمانية المتفقة بالنوع انما تتكثر بتكثرها ووجودها
متاخر عن الصورة الجسمية ولما كان المقصد الاصلي
في هذه الرسالة انما هو معرفة المبدا الحق وبحث الهيولي
انما هو وسيلة لمعرفته تع كما لا يخفي على من طالعها
وتامل فيها من مطلعها الي مقطعها لم احتمل الا في

مباحثها ا[illegible] [illegible]صوفية والحكماء في احوال
طرفي السلس[illegible] [illegible]لسو الاخر هو الهيولي
التي هي الجسما[illegible]
تنتهي في التنزل[illegible]
تنتهي في الترقي الي[illegible]
الهيوليات يعلم [illegible] [illegible]ن موجودة
ذوات المعقول [illegible] رة عن ذوات اخر
غير الوجود وغير المعقول حيث سارية بذواتها في جميع
اجزاء الممتد فهو غير ثابت بالدلايل المذكورة ولا سبيل
الي اثباته فهو احتمال ساقط عن الاعتبار وانما قلنا
ان الدلايل المذكورة لا تدل علي وجود ذلك الجوهر
لان دليل الانفصال انما يدل علي بقاء امر من ذات
الهوية الاتصالية وذلك الامر الثابت به ان كان ساريا
في الممتد بذاته سريان الوجود او سريان العقل الاخير
في

في العناصر لم تثبت به ام [illegible] ثم يكون كذلك
اي سارا سريان الوح[illegible]
ثبت بذلك [illegible]ن احدهما وان
[illegible] سارا في الممتد اجزاء
[illegible]لات الثلاثة وبطل
[illegible]ل ثبت ام يقبل
الانفصال اي يقبل [illegible] يكون جزء منه يقبل
احدهما والجزء الاخر [illegible]فيما فان الحكم بالحد التفرقه
بالبديهة بين طريان الانفصال وانعدام الممتد بالكليه
تقتضي ذلك والحاصل ان الجسم المفرد اذا طرا عليه
الانفصال لم يزل عنه الا كونه ممتدا متصلا ولم يزل عن
هوية الوجود الذي هوية موجود ولم يزل عنه كون ذلك
الوجود اذا تعين من التعينات الوضعيه فلم يزل عنه
جوهرية تلك الهوية فلو كان ارتباط تلك الهويات انما
يكون بواسطة ارتباطها بالحيثية المرتبطة بالوجود

الحقيقي المسماة [illegible] كما زعم المشاؤون كانت ل
تلك الحيثية ب[illegible]لا اتصاف فالباقي عند الانفصا
على هذا التقدير [illegible] لتشفا ومنه
العقل الاستقلالي و[illegible]
متعددا باعتبار[illegible]
في الخلو الذي يحت[illegible] الاستعداد صيرورة
الهوية متحدة بالهو[illegible]رة او الهويتين اخرى
او اكثر منهما تارة اخرى تالبا في عند الانفصال
ليس منحصرا في الوجود الحقيقي الصرف ولا في العقل الا جوهر
الذي هو شان من شؤون تصرفاته فلا يكون هيولى
العناصر الوجود الحقيقي الصرف ولا العقل الصرف
ولا امر اخر لا يصح اتصافه بكونه ممتدا بل يكون الباقي
عند الانفصال امر يصح ان يصير تارة ممتدا واحدا او تارة
ممتدين وتارة اكثر منهما وجوهرية الباقية انما يتغا د

من العقل لا اخر الذ[illegible] [illegible]اتيه ولا استقلاله
لا من الوجود [illegible] [illegible] فثبت حقيقة الاحتمال
[illegible] [illegible]لمذكورة وهو المط
[illegible] [illegible]مكان ذهابه الي
[illegible] [illegible]يمكن ان يخطر بال
المماس [illegible] [illegible]حقيقي وح ربما
يخطر في [illegible] ان [illegible] على في المعدوم المطلق
وربما يخطر بالبال ان الوجود الحقيقي يحلي في الاعيان
الثانية اولا فعلى الاول يمكن ان يخطر بالبال ان
هيولي العناصر هي الخلاء الذي تحت فلك القمر
فانها معدومة في ذاتها وبعلية وجود الصور حصل
لها نحو من الوجود ولهذا ذهب بعض القدماء بان
هيولي كل جسم هي حيزه الذي وجد فيه وابطل الشيخ
شكر الله سعيه هذا المذهب بان الهيولي مشغل باشتغال

الجسم والحيز لا [illegible]نزله وايضا الهيولي تكون
جزء الجسم وا[illegible] [illegible]هو الخلاء ليس بجزء منه و على
الثاني يمكن ان يح[illegible] [illegible]الهيولى العناصر تلك
ممكنة وجودها ا[illegible]
من حيث هو ممك[illegible]
بان الهيوليات ا[illegible] [illegible]ب ولا يحتمل
بطلان هذين [illegible] بطلان الاول
فلان الامكان امر ما عرضي لا بد له من محل موضوع
فلو تصور بقاء حالتي الاتصال والانفصال بدون
جوهر يقوم به فذلك الجوهر الباقي هو الهيولي
لا الامكان الذي قام به واما بطلان الثاني
فلان الجسم المفرد حال الانفصال لعين ثابتة فعند زوال
الاتصال لا يبقى ظهور عين ثابتة كانت للجسم المتصل
واما العين الثابتة للامر الباقي فهو عين ثابتة للهيولي

نلبت الهيولى الا الا [illegible] ايضا
لين شي من [illegible] اعين ما به و
فلنا [illegible] ته جزء الجسم
[illegible] هو مقتضى البراهين
[illegible] ن الاقسام المذكورة
[illegible] يكون ماهية الجسم هوا
[illegible] والمعنى الذي
فصل الجسم الذي [illegible] وانه كما كان العلاقة
بين جنس الجسم و [illegible] لخارج كان العلاقة
بين المادة الخارجية والصورة اتحادية بان يكون
المادة امرا لا وجود له بالفعل بدون كونه ممتدا
اما بامتداد واحد او بامتدادات فوق الواحد
وهو قد يكون ممتدا بان قام به امتدادا واحدا
وكونه ممتدا هنا الصورة الجسمية والحاصل ان الصورة
الجسمية والحاصل ان الصورة الجسمية لازمها الوحدة

ولهذا لا يتوهل [illegible] المعنى اتحاد وجودهما في الخارج
فان ذلك لزو [illegible] يوجد منهما في الماهية الا
في الوجود لمفهو [illegible] ن الخارجي
الذي هو حينئذ اتحا [illegible] دة
بوجود ولا محذو [illegible]
على الكل اذا اخذ [illegible] بجنس
قال الكاتبي [illegible] ن المهية ان اخذ
بشرط ان لا يكون [illegible] ه مشخصه كان جزءا
او مادة ان كان جنسا قال الشارح او مادة خارجية
وصورة ان كان فصلا اي وصورة في الخارج وان
احد من غير الالتفات الى ان يكون معه زيادة او لا
يكون كان محمولا او جنسا ان كان مشتركا فيه وفصلا
ان كان مختصا وقال سيد المحققين قدس الله سره
العزيز في حواشيه على الكتاب المذكور قال المص

رحمه الله في شرح الملخص [illegible] م ان اجزاء المهية
اذا كانت متميز [illegible] ن الوجود القايم
ا [illegible] خرنا ان كل واحد
[illegible] لي وحه يكون بها ذ
[illegible] عليها ولا يمكن
[illegible] ثم شرع في توضيح
ذلك بمثال [illegible] نسان وقيد بحث
لان الاجزاء الخ [illegible] الذوات والوجودات
لا يمكن حمل بعضها على بعض ولا على المركب باي اعتبار
اصلا بالجزم ببديهة بان الجدار لا يحمل على البيت
اصلا وكذا اليد على البدن والخل على السكنجبين وكذا
الادوية المفردة على المعاجين وبالعكس على ان اختار
ان معنى الحمل الاتحاد في الوجود فلا يتاتى ذلك في
الاجزاء الخارجيه ولكن ان هذا البحث انما هو في

الاجزاء الذهنية [illegible] الاعتبارات انتهى قلت
كلام الحكماء [illegible] لا في اجزاء المهية
الحقيقية العينية [illegible] اي في الاجزاء
التي بعضها حيثية [illegible]
فعدم صحة حمل [illegible]
لا يدل على عدم صحة [illegible]
المتخالفة الذوات [illegible] ان اراد بالخلاف
الذوات والوجودات [illegible] الاختلاف بالذات فمسلم
لكن لا نسلم ان المادة وصورتها في المهيات الحقيقية
مختلفتان في الذات والوجود بالذات بل انما هما
مختلفان [illegible] بالاعتبار فان وجودهما عين وجود
الاخر الا في العقل والاعتبار كما مر اليه الاشارة
في كلام صاحب الشفاء فمراد الكاتبي من التميز المذكور
في قوله اجزاء المهية اذا كانت متميزة في الخارج على

معنى ان الوجود [illegible] عبير عن الوجود
القايم بالا[illegible] د مع امكان زوا
احدهما [illegible]
[illegible] سير وجود زيد قايم
[illegible] بالذا الكاتبي في الكتاب
[illegible] ى الماخوذ لا بشرط
[illegible] يوان فان كان المراد
انهما متحدان [illegible] ا وان كان المراد
ان الانسان موصو[illegible] ان كان ذاتيا اصلا لان
الجزء متقدم ولا شي من الصفة بمتقدم وان كان المراد
امر بالناطق لانا نقول المراد انهما متحدان في الوجود
لان الحيوان المطلق لا يدخل في الوجود الا بعد تعدده
تعدد قاسما لم يصر لا طقا او صاهلا او غير هما من
الفصول لا يمكن دخوله في الوجود فان الوجود لا يعرض
الا للحيوان المركب اي المقيد باحد الفصول فالحيوان

الناطق وان كان [illegible] كن وجوده بعينه هو وجود
الحيوان اسهي [illegible] في الوجود مشتركا
للاتحاد في الذا[illegible] ان المراد
من الحمل با لمواطا[illegible]
في الذات والو[illegible]
اعتبر ذلك لسا[illegible]
المحمول عين الموضو[illegible] مما لم يصرح
المص بالاتحاد في [illegible] د ومن الاتحاد
في الذات هو الاتحاد في الذات فلعل من نفي الاحتياج الى
الاتحاد في الذات في صحة الحمل واكتفى فيها بالاتحاد
في الوجود حمل الاتحاد في الذات على الاتحاد في الذات
بالذات ونفى الاحتياج المذكور ليشمل نحو اتحاد زيد
بمفهوم القايم ومن قال ان الحمل هو الاتحاد في الذات
والوجود اراد بالاتحاد في الذات اعم من ان يكون

اتحادا في الذات بالذا … يكون اتحادا في الذات
بالعرض وفي الجملة الم …
بوجود واحـ … ح ان يكون موجودة
… حدتها ان يتحقق التلازم
… مما بدون الباقية
… ان يمكن زوال بعضها
مع بقـ … نية والحيوانية فانه
يجوز زوال الـ … ال الجسمية والجوهرية
ويمكن زوال الجسمية بدون زوال الجوهرية فلولا اتحادها
في الاعيان في امثال زيد متعددة في الخارج بحسب المعاني
والمهيات فان مصداق قولنا زيد حيوان والحيوان
مغاير لمصداق قولنا زيد جسم ومغاير لمصداق زيد ناطق
ولمصداق زيد جوهر فاتحاده بالحيوان مغاير لاتحاده بالناطق
ومجموع هذين الاتحادين هو اتحاده بالانسان وهكذا
الحال الجسم فاتحاد الهوية الخارجية لمفهوم الجوهر

مغايرة لاتحاد … الابعاد الثلثة ومجموع
هذين الاتحا … الجسم والدليل
على مغايرتها
بمفهوم الممتد
زوال اتحاد
اي مفهومي الجـ … مذكور ثم
في الوجود مستلـ …
قال … رض الامام
علة اي على اتحاد الجزء … ن الجزء من حيث انه
جزء له وجود مغاير لوجود المركب لتقدمه فلو حصل له مع المركب
اي اعتبار الاتحادية وجود اخر لكان اي للجزء وجودان
وانه مح وانه سوال مشكل والجواب عنه صعب انتهى
واقول الجواب عنه ليس بصعب لما قال شارح الكتاب
من ان جزء الخارجي ليس له وجود متقدم عليه في الخارج

وليس وجوده في الخارج [illegible] ذلك فيه عندهم لان
في الاجزاء المحمولة و [illegible] الجنس والفصل
وجود متقدم [illegible] رجي هو وجوده
[illegible] ان في الخارج بل غا
[illegible] في الذهن والاجز
[illegible] في الخارج [illegible] جواب انما ياتي
الاجزاء الذهنية [illegible] ص وافق الحكماء في
جعل حدوث الجمم [illegible] ا بالاجزاء التي [illegible]
فاستشكال السوال مع استصحاب الجواب انما هو
بالنظر اليها وهذا الاشكال بعينه هو ما اشار اليه الشيخ
بقوله وهذا انما يشكل فيما هو مركب وقد عرفت منشأ الاشكال
انما هو كون الجنس مادة في الخارج كما هو مقتضى كلام الحكماء
وبهذا الجواب لا يندفع بما قال العلامة في حواشيه
على الكتاب من انه ان اراد بالمغايرة ان وجود الجزء

تغاير وجـ [illegible] ات بهوية لاتحادهما عند
وان اراد [illegible] عتبار هوية لان العقل
لاخطه الا [illegible] تشكيكه
لكل بصاره [illegible]
وجودين ثم [illegible]
لا يلزم وجو [illegible]
المذكور وهو [illegible] منهم بسعاره
وجود بهما [illegible] جزء مستغنٍ عن السبب
عند تحقق الكل دون [illegible] سبه المحققين بقوله
يعني في مرتبة تحقق الكل هو محتاج الى السبب المحقق في
التحقق بخلاف الجزء فانه في هذه المرتبة غير محتاج
الى التحقق لتحققه في مرتبة تحققه سابقة فلو كان
الوجودان متحدين ذاتا لما صح هذا الكلام قلت
قوله فلو كان الوجودان متحدين ذاتا لما صح هذا الكلام

قلت قوله فلو كان الـ [illegible] بين ذاتا لما صح
هذا الكلام ممن قا [illegible] بينهما بتعدد ذاتا
جاز تحقق ا [illegible] جود الجزء بدون
ثبو [illegible] الكل فيصح ان يقال
[illegible] ب المحقق في التحقق
من [illegible] ز فانه في هذه المرتبة
غير محتاج الى الجـ [illegible] سبه تحققه من حيث
تحققه سابق [illegible] وجودهما بالذات
في كلامهم حيث [illegible] مستغن عن السبب عند تحقق
الكل دون الكل وبالجملة هذا الكلام يجري في كل
ما هو جزء سواء كان جزءا محمولا او غير محمول وفي الاول
يكفي التغاير الاعتباري وفي الثاني يحقق التغاير بالذات
ومما ذكرنا من قسمة الحيثيات الاتحادية وبيان تحقق
اقسامها كاف في تصحيح كلام العلامة ودفع كلام الش

والسيد المحشي ولما كا[illegible] دفع الاشكال المذكور بالكلية
وتحقيق وجو [illegible] رة موقوفين على تحقيق
نحو وجود اجـ [illegible] الجنس والفصل وجب
التعرض لهذا النحـ [illegible] ثنا المحـ
في التجريد وهي ا [illegible]
بمرة في الذهن فا [illegible]
المحمول ثم قال وفي [illegible] لتبعية تركب المحـ
من الاجزاء المحـ [illegible] ب اربعة بحسب
الاحتمالات الممكنة و [illegible] هذه الاجزاء اما ان
يكون صور الامور متعددة او لامر واحد وعلى الاول
اما ان يكون تلك الاجزاء موجودة بوجود واحد او
بوجودات متعددة وعلى الثاني اما ان يكون تلك
الصور ماخوذة من امور متعددة بحسب الخارج اولا
فهذه احتمالات اربعة قد اتخذ كل واحد منها مذهبا

الاحتمال الاول ان … امور متعددة
موجودة بوجو… … بان الاجزاء
المجموع … بمغايرا …
… لبيان ذلك
… الامور لزم
… ن قائم بمجموعها
… وجود اجزاء
وكلا … الاحتمال احكم
ان تلك … ت الاتحادية
لامر واحد … انما يكون على
نحو تعدد مفهومي القائم وزيد ومنع ان الوجود
قائم بالمهية على نحو قيام السطح بالجسم بل الوجود عنده
كما هو التحقيق ليس الا موجودية المهيات في اختاره
الوجود قائم بكل واحد من تلك الامور بمعنى اتحاد
مفهوم الموجود بكل منها فمفهوم الموجود متحد عنده

بكل واحد من تلك … فهو متحد لمجموعها من حيث المجموع
فالوجود الذي … معنى المذكور بالمجموع
تلك الامور من جم… … مفهوم الوجود
… حد
لما كان متحدا بكل …
كان مفهوم الم…
متحد بكل منها وا… …
متحدا بامر واحد … الا كونه متحدا
بهذا الا ما الذ… … وجود
مفهوما … هي متحدة
زيد وكما … موجودة بوجود
واحد بان يكون … في الخارج مع تغايرها
في الخارج بحيث يمكن زوال بعضها بدون زوال الباقي
كذلك الامور التي هي اجزاء المهية موجودة بوجود واحد
مع تغايرها في الخارج المفهوم والمهية في الذات

بمعنى المفهوم الموجود … احتمال هو الذي
احتياره الكا… … بوجوده في الخارج
… لوجود الذي
… موجود وقدم
… شارح المذكور
… صور الامور متعدده
وهذ… … ان المركب ماهية
و… … الوجود
الخار… … بعض
فان المد… … بها اي
ارتباط اسكن… … والاجزاء او تعال
المجتمع منهما هو هذا الواحد او ذلك الواحد تشهد
بذلك بديهة العقل وبهذا تبطل ما تمسك به
هذا القائل من انها لما التامت وحصل منهما ذات واحده

بعض
وحده حقيقه ص… الذات وحمل بعضها على
ايضا انتهى قلنا … وهنا الاحتمال الرابع
من تلك الامور … التي كل منها
متحد بالباقية و…
نحوا من التعـ…
امران متعددان …
الاخر ومن تعدد … اعني نحو تعدد وجودي
مفهومي ز… … ذلك التعدد
وهذ… … كما بيناه
اتحاده بـ… … وجودي
مفهومي زيد و… …حده لا ينافي اتحاد وجودهما
بالذات وتحقيقه ان مفهوم القائم موجود بوجود بنحو حده
زيد فالوجود الواحد منسوب تارة الى زيد وتارة الى مفهوم
القائم فاذا زال مفهوم القائم عن زيد زال انتساب وجود

زيد اليه منه نزال و... لم يزل وجود
زيد عنه مع زوا... تمام الذي هو
موجود... وحدة وجود تهما
... المذكورة من تعددي
... من انهما الثابت
... ت واحدة وحده
حقيقة ... ابعضها على
بعض ... ان منهما
ذات ...
لامح ... بينهما
ليس انحا ... به ولم يصح
حملها على الذات وحمل بعضها على بعض فمن
هذا التمسك يعلم ان المراد ما ذكرنا وايضا لو لم يحمل
الكلام على المعنى المذكور يصح انتسابه الى العقلاء ثم ان

الامور الم... وجود بالذات على نحو
التعدد الذي ... يحصل منهما الـ
او من العناه ...
على بعض وعلى
تلك الامور ا...
الامتناع من
الى احتياد...
انما ه...
الث...
الاجـ...
امور ...
لا معنى للتركيب ... ان ... شيئا
واحدا قد حصل له معان بعضها مع ان اخر بحيث
تلك المعاني مفهومات صادقة عليه بهو هو وهو

يصير باعتبار حصولها ...
عند ... عن سائر الا...
من المتبو...

... اذا امتهنه مخصوصة
... اص فالماخوذ
... صارت تلك المهنة
... المهنة سوى ان يكون
... حد بدونها و
... ات اذ ليس لها مدخل
... كما حصل للانسان
... الحس والحركة
... والتحير
... فصل
... لها جوهرا جسمانيا
واعم ...
نا ماحسا سامتحركا بالارادة ناطقا وهي الذاتيات
فصار بها متحيرا مستعملا متعجبا ضاحكا قابلا
للصناعات في العرضيات وزعم انه يسهل بهذا التحقيق

الحكمة
... ات الذي هو معظم اركانه ... اشياء الذا...
الماخوذ من
الفصل لانه يكون ان ... فصولها
الاجسام و...
وتقرب ...
من اجزائه ...
ماخوذة من ...
الانسان ...
المذكور من ا...
وقد تكون ...
ليست ...
كا...
الجسم...
وشمها...
مفهومات صادقة ... الا المسميات ما
هي تلك المعاني التي هي الاجزاء اذا اخذت لا بشرط شيء
فالماخوذة من المتنوعات هي الذاتيات او بها صارت تلك

لا منحل
المهملة تلك المهملة والماخوذ ... في العرضيات اذ
لها في نفس المهملة كما ح ... ن المعاني كما ليس
الابعاد اي مغ ... تم اي مفهوم النا
ده
... طلا والحركة بالارادة
... النطق اي الناط
... المسموعات جوهرا
... ده ناطقا اي اذا
... محمولا على امر
... هذا يتحقق
... بين من اجزا
... الاحتمال ان تلك
حاصل
الاجزاء اذا اخذت محمولة كانت صور الامر واحد
لكن كانت ماخوذة من امور متعددة بحسب الخارج
وهي نفس تلك الاجزاء اذا اخذت بشرط لا اذا انفكت باذكر

ذكر
المذكور بعد
الثا...
طهر لك ا...
الاحتمال ال...
مردودة با...
امر ان كا...
في الوجود فلا يكـ...
المحمولات المتـ...
خارجي لشيء
المـ...
لا...
خا...
ذاتيا لـ...
لا شتمالها على تلك المعاني خارجة عن المركب ثم قال
هذا ما ذكره بعض المحققين اقول ويستفاد منه ان
الاجزاء المحمولة لا يكون مفهومات المسمات لان ما خذ

الا
الاشتقاق ان كان [illegible] ـه المركب وطو
صدق
مفهوم المشتق [illegible] ذ الاشتقاق اليا
عل الم [illegible] رجة عن المركب
[illegible] عليها انتهى كلامه
[illegible] ولا لا يكون المفهومات
[illegible] اما ما نقل من القول
[illegible] تلك المعاني الحاصل
الذي
[illegible] واخلة والـ
[illegible] منها
[illegible] كون شي
[illegible] المعاني الخارجة
[illegible] المذكور اي تمايزها
انما يكون نحو تمايز مفهومي زيد وقائم في الوجود
ولا خفاء في ان هذا النحو من التمايز لا يمنع الحمل
كما مر غيره مرة ثم قال الشارح المذكور الاحتمال الرابع

ان يكون [illegible] الشي واحد من بسيط
ذاتا و [illegible] باعتبارات
اجزاء
هذه الصور [illegible]
المحمول عين المركب
في الخارج هو [illegible]
الذهن وهو المحـ [illegible]
من ان الصور ا [illegible]
واحد [illegible]
لا
اما [illegible]
المنقوض [illegible]
هذا الاحتمال [illegible]
فذلك الاعتبارات التي هي منشأ لانتزاع الاجزاء
اما ان يكون حيثيات يحيث تحققها باعتبار الوجود

الذهني او يكون متحققة ... المهية بدون اعتبار
الوجود الذهني ... كانت في الخارج
فعلا ...
... صورة المختلفة هي
... القضايا الخارجية
... فيها وهو نطام
... وجوهر وناطق
... كون المهية في الخارج
... خارجية هي بشرط
... الاحتمال
... على النحو
... قلنا ان هذه
الحيثيات موجوده بوجود واحد على ما مر وهو الاحتمال
الثاني ان قلنا بتعدد وجودها على الوجه الذي
مر وبالجملة لا يمكن انتزاع الصورتين المختلفتين من امر

واحد من حيث ... لو بد في تحليل العقل المهية الى الاجزاء
المختلفة المحمول ... ت المختلفة في ذات المهية
سوا تحقق ا ... الاحتمال
الرابع الى احد من ... التفتيش يرجع
بالاعتبار فان ...
الذات المستقل ...
ولهذا حكم بالا ...
نحو بدو ...
الاول ...
المفهو ...
وبالتعدد ...
باتحاد معاني الوجود الذي هو وجود زيد وبتعددها
في الذات والمفهوم لزوال احدهما دون الاخر ومن اختار
الاحتمال الثاني اعتبر تعدد الوجود والمهية على النحو

المذكور ومرا ... بعض الاجزاء
في الخارج مع ... الشة
والوجود ... لا شتغال
... هو القول
... بهشه ووجود ا
... لمهية الحيوانية
... فان الجسم
... مفهوم زيد
... هو
... الحيوانية
...
...
... حكم
... الانسان
الاجسمية واحدة وهي متقدمة على الانسانية ونصح بقاؤها
مع ارتفاع الانسانية فكيف يكون جعلهما واحدا

او الحق ان ... المادة فقد يصح انفكاكها عن جميع الكون
كما اذا كان ... الهيولى والصورة وقد لا
يصح ان ينفك ... السطح ولهذا
اشهر ان المركب
الهيولى والصورة
العلاقة بين الهيولى
لزم ان يكون متشخص
كما ان متشخص
هو متشخص
تعينها
الجسمية ... ان
تشخص الهيولى بالصورة وتشخص الصورة بالهيولى فلا دور
فان التشخص قد يراد به مع الشركة فتشخص الصورة بهذا
المعنى انما هو بالهيولى المتشخصة فان الصورة انما تصير بها

الصورة بالهيولى من حيث ... واما الهيولى
فهي لا تصير هذه ا... من حيث
هذا ال... فتشخص الهيولى
... لقة التي هي
... جودها الذي
... النحو من الوجو
... اج اليها وقد
... الهيولى
... رة
... صين
... وهذا
التشخص انما يكون بالصورة المطلقة وثانيهما التشخص
الذي هو الفساد من الصورة وهذا التشخص انما يقوم
بالذات بالصورة وعن القابل لهي الهيولى المتشخص

المستمر فهذا ا... الذي هو تشخص الهيولى
بالذات انما ... الصورة والتشخصات
المختلفة بالوجـ ... تشخصات
الصور بالذات ...
بالتشخص المستمر ...
تشخصاتها وتشـ ...
انما يكون بالصو ...
المطلقة وا ...
الهيولى ...
يكون با ...
واسطة ...
كان بالمعنى الاول والثاني انما يكون بالصورة
واما التشخص الصورة فقط انه انما يكون بالهيولى
لما تقرر في الحكمة من ان كل نوع يتكثر افراده فانما

يكون كثرته ... التي تكثرت
افرادها ... ها
... ها ... ها
صور ... تشخصها
... قال افضل المحققين
... ح الاشارات
المتعينة من حيث
... بالصورة المطلقة
... الكو ...
... ر
... ة
بوا
على
تشخص الصورة ... من تقدم ذات
الصورة المطلقة على الهيولى التي هي قابل تشخصها
تقدمها على تشخصها فعلى تقدير تسليم ان تشخص كل

موجود ... جوده ان يكون وجود الصورة
المطلقة ... قدما على تشخصها
وايضا ... لزم
يكون الهيو...
هو تشكل وا...
بالذات وبا...
الى الصورة ...
الرافع لا
فمل...
يكو...
المتشخصه ... من تشكل و ...
هذا اخر ما قصدته في هذه الرسالة والحمد لله على
افضاله والصلوة والسلام على محمد واله قد تم كتابة
هذه الرسالة

... کتابهایی که در میانه ابو ... این کتاب گذاشته شده بدین حسب ...

... معوقی ... دانه

کتاب ... امانت خانی ... محمد

کتاب المکت ... حاجی محمد علی

امالی ابن بابویه جلد

علل الشرایع جلد

... الاحکام ... رضی جلد

حاشیه آقا جمال ... و ملا محمد ... آیات احکام

کتاب ال...

التصدیقات شرح ...

رجال میر مصطفی ...

ارسی مجدول

قواعد شهید اول در اصول فقه

... الکتاب ... از اول طهارات تا تجارت جلد

... الکتاب جلد ثانی ...

مجلس شورای ملی
کتابخانه

www.ical.ir

ب-3